
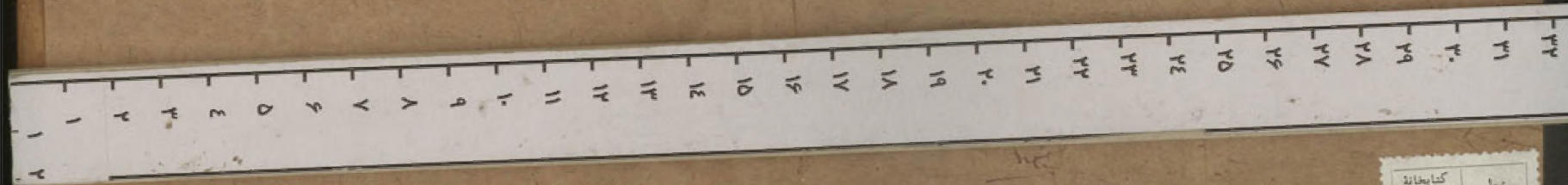




۱۹۰۹۶
۲۱۰۲۶۱

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		 جمهوری اسلامی ایران
کتاب غایة الحق (شرح کافیه ابن حاتم)		
مؤلف	صنعی بن نصر	شماره ثبت کتاب
مترجم		۲۱۰۲۶۱
شماره قفسه ۱۹۰۹۶		



۱۹۰۹۶ ۲۱۰۲۶۱

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۱۹۰۹۶	

۱۹۰۹۶
۲۱-۲۶۱



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب غایۃ التحقیق (شرح کافیه ابن حلیه)	جمهوری اسلامی ایران
مؤلف صفی بن نصر	شماره ثبت کتاب
مترجم	۲۱۵۲۲
شماره قفسه ۱۹۰۹۶	

سید ۶

کتابخانه	خطی
مجلس شورای اسلامی	
۱۹۰۹۶	

ایر کتابخانه العظمیٰ

قیمت شش درم

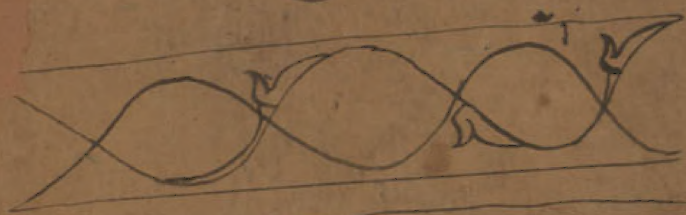
صوف

نخل

چند دانه

سبز و زرد

از آبی



بسم الله الرحمن الرحيم
 اين كتاب غايته تحقيق از مقلد

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي انعم علينا بنعمه العظام وتفضل علينا بنبينا محمد ورفيع معاليه العزيمه
 وسارنا واشاع فينا بين الناس اخوانا وادوارنا وجعل علم الاعراب ونبينا في دار
 عايدة وارجها معيارا واسبنا عظمه ومقدار حيث صير مفتاحا بنا فيه يستضي
 معرفه العلوم الاسلاميه ومصباحا بوزن يستضي في سائر الفنون الادبيه ونصيب
 تيسير الارشاد الى علم البيان فيمكن الاطلاع على مكنون نظم القرآن والصلوة على رسول الله
 الذي كبرنا الجمل في الامام وصرم الشكوك وشبهات عن طريق الاسلام وطلوه اصحا
 الكرام اما بعد فيقول العبد الحقير صفي بن نصير نصر الله تعالى يعوب بن فقيه جعل في هذا
 من مسه لما ريت ان الاحتياج الى تحصيل علم الاعراب بين اليعرب والافقار الى تحقيقه
 مكثف لا يتفقه وان المحضر المسجل في كتاب الكافي في هذه الفروع جامع الفروع النوراني
 لا يحكمه ومعهاده متجلي حليه التبع والتهذيب وحسن التنظيم والترتيب مقبول فيما بين
 شائع في بلاد الاسلام وقد شره طائفة من العلما يستعملون كتابه في تراشي في فروع الفقه
 غير ان مشروعه ووجه شيم لم يكن وافيه في ابرارها كسند واخراج به ايده وكشف مغلطات
 وحل مشكلات الا توشى شي واستاذي وهو لا يفي في الامام الشيخ طاه الاسلام قدوة وارب
 العتيق ستاد واصلب اليه قواني ساني فنون الادب كاشف غوامض كلام العرب شراة
 الميقول في المنقول عامر اجتهد الفروع والاصول في الاسلام والسلم وارت الايمان في سلم
 الادب والدي اسبقها شمس المعلق من شباب نظيره وبتا لرضيا الاسلام من ثامن ملكه

واختصر بعناية الله الهادي شهاب بن شمس بن محمد ولد لساوي اعلى الله علام علومه
 واعطانا بفضل استيعاب رسومه ونفع المسلمين بطول بقائه وادوم علينا نعمة لقائه فانها كانت
 في ابرار معانيه واسراره وكشف مبانيه واستاره ولذلك توفرت رغبات المحصلين على
 تعلمها وتحصيلها وامتدت الى ان تفتح نواحي الاحاطة بجلها وتفصيلها غير ان بعضها مشكله في
 اقدم المحصلين في كشف الغامض عن حال مخدرات نوارها ونجرت عن ادراك رموزها ولقد رآ
 كثير من الناس اكتفا بما فهموه من ظاهر المقال من غير ان يكون لهم اطلاع على حقيقة الحال
 وقوت على فهمها من مطويات الرموز والكتب وكلمات النور والاسرار القديمة
 رافعا عن غبار لطائفها الحجاب وعن غير حقايقها الغائب كافلا بالبيان رموزها و
 مشكلا لها من ساجل دقايقها ومغلطاتها مستوفاه في الكلام على وجه يخرج الغامض ومعانيها
 ويكشف بها راسها ومبانيها ويخرج بها طلب المستحيل على الاخوان والاحباب فلم ارز
 في شيئا اجيبا الا ما توقفت عليه حال الكتاب ولم اطو وكذا ينشأ من درر النوايد وغرر النوايد
 الا لا ياتي من الزايد ويحتمل الاستحالة على تحقيق المتأقن والمباغاة التحقن وايده
 التوفيق الهادي الى سوا الطريق سائر من الله الكريم اعلم من بطون القدمين ان يجعلها
 لوجه الكريم وسببا للوصول الى حجة النعيم وناقيا للاصحاب الذين هم مشرفه بالمطالعة
 لوجه الاذنان ان ينظروا في عين الرضا والاحسان وان يصلحوا بقدر الوسخ والاعطاش
 لو اطلوا على الخطا والبيان وجرمان العلم بالطغيان ولا مصون من الخطا والبيان
 كلام الرحمن والانسان من النسيان والخطا قد يقع من المجتهد في بعض الزمان في الاعتراف
 عن كل عيب ونقصان فالحمد لله الكريم المنان عظمى الله واياكم بالنعمة والعرفان ورضيتم
 اللغات والحنون وسمل علينا عليكم تحقيق الكلام في جميع ما يتعلق بهذا الكتاب
 في جميع ما صدمه والمرام قال الشيخ رحمه الله تعالى عليه به ان كتابه لشيء الله الرحمن الرحيم الحكيم
 ان يكون مني ان يبداء بعد التوبة بما يجد منه اقتداء بالسلف وعلا بقوله عليه الصلوة والسلام

السرارها

افهامهم

ودقائقه

على الطالب

والله اعلم
 في غوامضها
 في غوامضها
 في غوامضها

كل امرئ في مال لم يدر فيه بالمدفوع لكنه ترك ذلك فصار للنفس اختيار ان ياتي بها
حيث ان كان ليس للكتب السلف حتى يدا فيه على سبيلها وليس في المال حتى يكون تبرك
اقطع ثم لما كان النحوي يبحث عن احوال الكلمة والكلام من حيث الاعراب البناء وما
يتعلق بهما وبذلك الاحوال عوارض ذاتية لها وما يبحث في علم عن خواصها الذاتية فهو يفتقد
ذلك العلم فيكون الكلمة والكلام موضوعي في العلم بدار الشئ او لا يذكر الكلمة وما ياتي بها
لان معرفته احوال الشئ مبسوطة بمعرفته ذلك الشئ فيكون موضوع امرشدة
بشرط اشتراك امره في سائر العلم كالوالة الشرعية من الكتاب وسنة والامام
فانما موضوعه علم اصول الفقه لا شئ كما في كون كل واحد منهما وليا شرعيا شاكرا
شرعي والكلمة والكلام كذلك لانها مشتركان في كون كل واحد منهما لفظا موضوعا
على ان الموضوع في الحقيقة هو اللفظ الموضوع للمعنى وهو واحد بالنظر الى ذاته وانما
التعدد بالنظر الى نوعيه وانما قدم الكلمة للكلام لانها خارجة والكلام مركب ومعرفة المركب
موقوفة على معرفته المفرد والموقوف عليه مقدم للموقوف على الموقوف فقدم وضعها في
الوضع الطبعي ولان العوارض الذاتية للشئ هي التي تلحقه بالذات او بجزئية اولاه
خارج مساو له وقد عرفت ان العوارض الذاتية للكلمة والكلام هي الاعراب البناء
والاعراب لا يطغى الكلام بالنظر الى ذاته وانما يلحقه بالنظر الى جزئية وهو الكلمة لقيامه
بمقامها اذ لا محل لمن الاعراب الا اذا قام مقام المفرد على ما عرفت فكانت احوالها في
وقابل ان يقول النحوي كما يبحث عن احوال المركب اسنادا في بحث عن احوال المركب
الاضافي والتوحيدي والاضافي غير ذلك فيتركيب بناء الجزئين في احد عشر واسم
احدهما دون الآخر في ثمانية وكلمته اضافية احد عشر الى غير محيرة نحو واحد وكلمته
اضافة الى ميمه ونحو ذلك من الاعراب فلم يذكر هذه المركبات كما ذكر ذلك
الا ان يجاب عنه بان ذكر الكلمة يعني عن ذكرها لان النحوي لما يبحث عن احوالها من حيث

الاداء

اعراب الجزئين او بنا وبما و اعراب احدهما وبنا الآخر ونحو ذلك فكانت تبحث في هذا
بهذا الاعتبار من جهة تحت مباحث الكلام فلا حاجة الى ذكر اختلاف المركب الاسناد
فانه مبني وقد يقوم مقام المفرد فيكون اعرابه فيجوز ان يكون مجموعها محلا للنحو ما بحث عن
احوال من حيث البناء باعتبار ذاته ومن حيث الاعراب باعتبار جزئها فلا يكون مباحثتها
تحت مباحث الكلام فلا بد من ذكره في الجواب ضعف لا يخفى فان قيل اللام في الكلام لا
اما ان يكون للمفرد او لا يستغنى عن اللام في الجواب ضعف لا يخفى فان قيل اللام في الكلام لا
اما ان يكون للمفرد او لا يستغنى عن اللام في الجواب ضعف لا يخفى فان قيل اللام في الكلام لا
اشعار بالوحدة والكثرة والباء التي في الكلمة تستعمل بالوحدة وهي توجب اعتبار المفرد فكان
بينها صفات واما اللام الاسنادية فلا تستعمل في الماوية من حيث هي موجودة في
جميع الافراد اللغوية والعرفية والباء توجب قوعها على المفرد فكان بينها ايضا صفات
ولانها لا تلزم المحل لان المحل محل التعريف والتعريف لا يكون للتحقيق لا لافراد ولا لاما
العمد الخارجي فلا تستعمل في الماوية من حيث هي موجودة في الخارج ولم يحل لها ذكرها في تعيينها وعندها
في الخارج وليس هناك معجزة في الخارج ولم يحل لها ذكرها في تعيينها وعندها
ملك الكلمة واما اللام العمدية فلا تستعمل في جملة المحل ولا تستعمل في الماوية
حيث هي موجودة في فرد غير معين معجزة في الحكم والسامع في الذهن حتى قيل ان المعرفة
في الشيء كالسكرة قبل ان يكون اللام للمفرد والباء توجب قوعها على المفرد فكان بينها ايضا صفات
الكلمة بدون الباء هم جبري وقوعها على الخطية وعلى كلمة الشهادة وعلى كلمة النطق
وهي الفعل وحده وعلى الكلمة اللغوية وهي ما يحكم الانسان مفردا او مركبا وعلى الكلمة النحوية
كل لفظ وضع لغوي مفردا او دخلت الباء فافادته وحده النوع الغير المعين في اريد به
الحكم التعريف النوع المعين وهو كلمة النحوية دخلت اللام لمجرد الإشارة الى النفس ما هي
النحو فلا تلتزم باللام كغيرها والوحدة لان النوع الواحد في النظر الى افراده كان

ب

كل ما ينظر الى اوجهه فيكون الواحد فيكون ان يكون التام بالوحدة الفردية والارثا
 ايضا متجانسا لان الكلمة الواحدة بكلمة باعتبار المقوم وان كانت بقرينة باعتبار ما حلت
 والتعريف باعتبار المقوم لا باعتبار ما صدق عليه وقال بعض شارحين في تصحيح الامم
 ان التاجرة بمعنى الوحدة وجعلت متحمسة للتأنيث بدلالة مقام التعريف لما قلنا
 التعريف بما يكون للتحقق للفرد وللأفراد وانما التي بها تخرج من وقوع الحمد والثناء
 فصاعدا كما هو حكم الحمد عنها لئلا يكون التعريف للأفراد بخلاف الكلمة التي فانما
 يقع على القليل والكثير وفيه نظر لانما قد عرفنا ان الاسم المفرد يصح تجريده عن معنى الوحدة كما
 قيل في قوله تعالى ان الانسان لغير شرا الانسان مجرد عن معنى الوحدة واريد به الاستعراق
 بقرينة الاستثناء وهو قوله تعالى الذين آمنوا وما تجريد التاجرة عن معنى الوحدة فيقرض
 كلامهم لكونه ناسيا في الوحدة اللهم الا ان يحاج بان التاجرة بالوضع ينفذ معنى الوحدة و
 التأنيث جميعا وايدى بهما التأنيث فقط على سبيل المجاز بقرينة محل التعريف على طرف
 ذكر الكل وادارة البعض المجاز لا يحتاج في ثبوتها الى العقل والسماح بل يحتاج في صحة الى الاصطلاح
 المنقول المسموع عن العرب وفهم السامع القرينة الصارفة عن ارادة الحقيقة وقد تحقق
 بها كلامها كما ان لام الابتداء تعيد بحسب الوضع معنى الحال والتأنيث ثم قال سبحانه
 جردت عن معنى الحال وجعلت متحمسة التأنيث كما قد علمنا ولو لم يعلل بربك لو كان
 فيها معنى الحال لما جاءت سوف الموضوعه للاستقبال وكان الاسرار وضع لاؤا
 بالليل ثم اريد بالاداء فقطية في قوله تعالى سبحان الذي اسجد له ملائكة بقرينة ليلوا
 كذلك كل لفظ اريد به معنى واحد اذا ثبت ان التام بالوحدة الفردية والكلمة
 المتقدمة بالوحدة بكلمة من حيث المفهوم ثبت انها لا تنافي لام الاستعراق لان
 هنا استعراق فرد لا جمع اي معنى كل الافرادى دون المجموعى كما استعراق استعراق
 من كلمة كل وذلك لان الاسم الذى لا يستعراق الفردى معنى كل فيكون معنى كل

لفظ من معنى مفرد وكذا لا شك في صحة كما لا شك في صحة قولك كل فرد وكل واحد
 ليس معنى جميع كلمة لفظ وضع لكذا حتى ينافى الاستعراق لكن محل التعريف يابا لانا
 ان التعريف انما يكون للتحقق للأفراد لا بالان كون المحل محل التعريف وتعالى بل المقوم
 بهما بيان العلة اللازمة للتعريف والتعريف يفهم من به التركيب ففهم وانما لم يعرف
 الكلمة قصدا لان اول نظر النخلة الى افراد الكلمة لاني ما يثبتها كذا لانا الاستعراق يبنى
 على الافراد ليكون كذا الافراد قصدا والتعريف مضمنا وعلمت استقامته بيان العلة
 ان يصح دخول كلمة كل في الحمد والحمد وبنينا كذلك حيث صح ان يقال كل كلمة لفظ وضع
 معنى مفرد كل لفظ وضع معنى مفرد وكلمة ويكون ان يكون اللام للبعد الخارجى والمفهوم والكلمة
 الخارجة على السنة النخلة بقرينة ان الحكم نوى وكل شك في كلامه باصطلاحه ولا يلزم في العهد القارى
 ان يكون المفهوم مقدم ذكره بل يلزم ان يكون معلوما ليصح الاشارة اليه والكلمة المذكورة
 على السنة النخلة معلوم للمخاطب بالتأنيث كما يقال خيم الامير اذا لم يكن في البلد الامير
 واحد ويمكن ان يكون اللام للمعنى الذى لا يوجب جبالا الى دونه وصحولة تعين الكلمة النخلة عنده
 السامع باعتبار المقام وفيه نظر لانك اذا عبرت التعيين باعتبار المقام صار اللام
 للبعد الخارجى دون الذى يصح الامام سجد ليدن الهوى في شرح التخصيص فبحث لام
 العهد الخارجى فقه يستغنى عن تقدم ذكره بعلم المخاطب القرائن نحو ضرب الامر اذا
 لم يكن في البلد الامير واحد لانه لفظ ففهم التصريح منه على قلنا والاولى ان يكون على طرف
 على ما يبين ان يقال اللام للمعنى والكلمة التى صار في الاصطلاح اسما للفظ وضع
 مفرد فكل من متوله اصطلاحية فلم ين في التام معنى الوحدة فلا يرد شئ فافهم وضع
 اختلفت النخلة في الكلام مجرد عن التأنيث ففهم ان جميع كثره بدليل حريان احكام المفرد
 فيمن تدرك صفة كقول تعالى اليه يصعد الكلم الطيب فلو كان جمعا لوجب ان يقال الطيبة
 ومن تصغيره على كل من طارده الى واحد مع كونه غير متعين العلة ولو كان جمعا لوجب رده

واحد في التصغير قبل كلمة ومن قوّة تميز النحو احد عشر يقال احد عشر ككلمة ولو كان جمعا لما تميز
 تميزه لان تميزه لا يكون الا مفردا فاعلم ان تميز النحوي ليس على الكلمة بل على الكلمة والجموع
 الالاسم تعال لا بالوضع قيل ان جميع بدليل انه لا يقع في الالاسم تعال الا على الثلث فصاعدا
 لو كان جنسا لوقع على الواحد فصاعدا والاية محمولة على حذف المضاف والتقدير اليصعب
 بعض الكلام الطيب القول تصغيره على كلام وقوّة تميز النحو احد عشر ممنوع عن من ذهب
 انه جميع على تعال عنده في التصغير كلمة وفي التميز احد عشر كلمة ثم تعريف الكلمة لما اشتمل على
 قيوما واحدا كونها مطلقا بها والثاني كونها موضوعا للمعنى والثالث كون ذلك المعنى مقدر
 اشار شيخنا الى القيد الاول بقوله لفظ وهو جنس قسب للكلمة بقرينة من الدوال الاربعة
 والاشارة والنصب وعقد الاصابع فاذا كتب زيد مثلا فا الحروف المكتوبة وهي الزا
 والياء والدال والحاء تشارك الكلمة في كونها موضوعا للمعنى مفردا لكن لا تسمى كلمة ليست
 بملفوظ فان قل الا حرازها بغير الصبح لانه يذكر في الحد للشمول لا للاخراج قلنا سلكنا
 لكن اذا كان بين الجنس والفصل عموم خصوص من وجه جاز الا حرازها بغير لكن لا يكون
 جنسا بل يكون فضلا من وجه وهما كذلك فان اللفظ عام ينسب اليه الموضوع اذ هو قوّة
 يكون موضوعا كالاستعمالات وقد لا يكون كالمحلات والموضوع ايضا عام بالنسبة الى اللفظ
 لانه قد يكون لفظا كزيد وقد لا يكون كالدوال الاربعة ثم اللفظ في اللغة رعي شئ من العلم
 اكلت التمرة ولفظت النواة اي متبها من العلم وفي الاصطلاح صوت يعتمد على النحوي
 من حرف فصاعدا وفيه نظر بوجه الاول ان الصوت فعل الصائفة لانه مصدر صات
 بصوت وهو ليس بلفظ بل اللفظ هو الكيفية اي مصدر من المصدر فكيف يصح الحمل
 بان الصوت يستعمل المعنيين لمصدر الذي هو فعل الصائفة والمعنى الامم الذي
 وهو الكيفية اي مصدر من المصدر والمراد بهما هو الثاني والثالث ان الاعتماد على شئ من خواص
 الاعيان والصوت عرض لا يتصور زعم ان يعتمد على شئ فكيف يقال صوت يستعمل

النحوي واجب بان معناه صوت يحصل باستعانة النحوي وهو المعنى في التقاطع
 على النحوي فلا ير وما قبل ان هذا المعنى ليس بمحقق لعدم الوضع ولا يجازي لعدم التصاق
 وان استعمل الحراز الغير المشهور غير شائع في التعريف الثالث ان هذا الحد دور
 حيث اخذ الحرف في تعريف اللفظ والحرف نوع من انواع اللفظ واحد النوع في
 تعريف النحوي لوجب الدور وذلك لان معرفة النوع موقوفة على معرفة الجنس او النوع
 عبارة عن الجنس والفصل فاذا عرفت النحوي بالنوع زعم الدور لا محالة واجيب بان المراد
 من الحرف المفردة في تعريف اللفظ حرف الهجا دون النحوي الذي هو احد انواع
 اللفظ ومعرفة حرف الهجا لا توقفت على معرفة اللفظ لانه شهور من اللفظ حيث يعرف
 من يعرف اللفظ فلا دور الرابع ان النحوي جميع واقبل افراده ثلثة فوجب ان
 لا يكون لفظ بدون ثلثة احرف كل واحد منها معتمد على مخز واجيب بان اللام في مخز
 فيلحق به الجمعية فيكون المعنى ما يعتمد على جنس النحوي والجنس يقع على الواحد فصاعدا
 قيل اللفظ ما يلفظ به الانسان من حرف فصاعدا وفيه ايضا نظر بوجه الاول ان حرف
 اللفظ باللفظ وبما معنى واحد فيلزم تعريف شئ ما يساويه في المعرفة والجمعا اذ
 متنع واجيب بان تعريف اللفظ الاصطلاحى باللفظ اللغوي اى بكلمة الالف والباء
 ان هذا التعريف يصدق على اللسان لانه ما يلفظ به الالف واجيب بان الباء
 للتعدي دون سببية والاستعانة والثالث ان قيد الانسان يوجب ان لا يكون
 ما يلفظ به الملك والنحو لفظ وليس الامر كذلك واجيب بان تعريف ما يكون لفظا بالثبوت
 اليه لا مطلقا فيما يلفظ به الملك والنحو ليس من اجل ان الحرف في الالف غير مخرج مثال
 ذلك عن الحد الرابع ان هذا التعريف يصدق على الحروف الالفية من الالف والباء
 الاخرية كما لو ادعى في البوك والالف في الباك والياء في الباك وهي ليست بلفظة لانها
 اخذت حكم الحركات الاعرابية التي ليست بلفظة بالالاتفاق وجوب لان المراد من

الحروف المتخوفة في تعريف اللفظ عرف الجا، وولن المسك الذي هو احوال اللفظ
 ومعرفة عرف الجا، لا يتوقف على معرفة اللفظ لانه يشتهر بانها اللفظ عند البعض وان لم يكن
 الاخرية لفظا قلنا نفع بعد التسليم قلنا ان المراد بالحرف ما هو حرف حقيقة وحكم
 ليس حرف حكما لقيامها مقام الحركات الاربعة وقيل اللفظ هو الحاصل من صوت
 حصول حرف فضا عدا وفيه ايضا لفظ بوجه الاول ان الحكم لا يقصد حصول الحرف وكلم
 حرف بل حصل صوت ساخن فيغني ان يكون لفظا لصدق به الحرف على اذ لا يلزم من قصد
 حصول حرف حصول البنية بالفعل ايضا لصدق به الحرف على صوت الاخر من اللفظ
 حصول حرف ولم يحصل ذلك فيغني ان يكون صوت لفظا والامر بكفاية واجيب بان المراد
 القصد المعتمد باعتبار حصول الحرف لم يستعمل على القوة اللفظية والثاني ان صوت
 النائم من نوح اخراج وكذا صوت صاحب الضعفاء من اخراج اللفظ بدليل انهم اقرروا
 عنما يقصد الوضع من اللفظ ولم يصدق عليه بان الحرف لعدم قصد حصول الحرف فيما
 واجيب بان المراد بالقصد علم من ان الحرف حقيقة او حكما والقصد الحكمي صادق عليها
 والثالث ان الحاصل صفة فلا بد من تقديره بوصف وهو لا يتخلو عما ان يكون اللفظ
 والصوت او الحرف ولا يتصور غير ما ولا يستقيم الاول حيث يلزم ذكر الحرف وفي الحرف
 واذ غير جاز وكذا الثاني حيث يلزم حصول الصوت من الصوت وحصول اللفظ
 من نفسه محال وكذا الثالث حيث كان الاستنباط ان يقول حصوله بالضمير
 معاده واجيب بان تقدير الصوت لان المراد بالصوت الثاني المصدر والاول
 الاكسيم ولا شك انه يحصل بالمصدر فلا يلزم حصول الشيء من نفسه وكذا يمكن تقدير الحرف
 ولا نسلم تحقيق معاده الضمير لان الموصوف لما حذف واقبت الصفة مقامه لم يبق
 للضمير معادولين سلبا ذلك بنا على ان المقدار كالمقدور قلنا بما من باب رفع المظهر
 موضع المضمرة لئلا تكون النكتة ههنا التفسير على انه لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف من

لفظ

يقصد اللفظ حصوله بل الشرط حصول حرف ما حرف كان متوقفا على السببية بعض الناس حتى
 لو قصد اللفظ حصول حرف وحصل مكان حرف آخر يكون لفظا لا يرى ان بعض الحروف
 لم تحصل في السببية بعض الناس لا فقه فيها بل يحصل مكانها حرف آخر وكلامهم لفظي
 فيه احكام اللفظ من ثبوت البيع والابارة والسكنج والطلاق وغير ذلك واليه اشار
 انبى عليه الصلوة والسلام بقوله ليس لال عند المشيخين الرابع انما يصدق على
 فرح يحصل من سماع صوت طيب يقصد به حصول حرف فضا عدا وكذا يصدق على
 حرف يحصل من سماع صوت كريه يقصد به حصول حرف فضا عدا واجيب بان المراد
 بالاصل من يحصل فضا عدا واسطة على ان مثال ذلك وقد خرجت من تقديره صوت
 الحاصل فان قيل المتنوى في زيد ضرب في ازيد ضرب ليس لفظا لانه ليس من متولة الحرف والصوت
 اصلا فمستبعد ان لا يكون كلمة وهو كلمة بالاتفاق بل المراد باللفظ ما يكون لفظا بقرينة
 او حكم وهو ملحوظ به حكم حيث يجري عليه حكم اللفظ من سماع الفعل الذي لا يصدق
 عليه وغير ذلك فان قيل الفرق بين المتنوى في زيد ضرب واخرى وبين المحرك في
 قوله تعالى واسال القرية في كون الاول لفظا حكما والثاني تحقيق من كل واحد منهما غير مذكور
 قيل الفرق بينهما ان المتنوى لا يكون لفظا حقيقة لان ما يتبادر للفظ لم يصدق عليه حقيقة لما
 ذكرناه ليس من متولة الحرف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عر وادعاه
 باستعارة لفظ المفصل من نحو هو وانت للغم كنهم اجروا في احكام اللفظ فصدق
 عليه ما يتبادر اعتبارا وحكما فكان لفظا حكما به الاعتبار بخلاف المحذوف فان ما يتبادر
 صادق عليه حقيقة لانه من متوليات ما يتلطف به الاسبان حقيقة ولا يقال لما قصد عليه
 ما يتبادر للفظ كان هو وجود الالحاد فكيف يقال انه محذوف لانا نقول ان صدق الله
 لا يقتضي الوجود حقيقة فان حرف لا ينافي في قول الحكم محلي تاء الوحدة فوجب ان يكون
 لفظه محليا تاء الوحدة ايضا ليوافق المحذوف والمحذوف لفظا لانه لفظا لان الوحدة في

لا يشترط في اللفظ ان يحصل حرف من

اللفظ غير مرادوه لان تحت اللفظ بالآ ان لا يقع الا على حرف واحد لان بينهما من اللفظ
 مثل نسبة الضرب من الضرب وهو غير مراد باللفظ بخلاف ان في التار الكمية فانها
 مجردة عن معنى الوحدة او مفيدة وحدة نوعية او فردية على ما سبق ذكره فكانت الوحدة فيها
 مرادوة لا يقال المطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة فوجب ان يقول اللفظ لا يقال المطابقة
 انا وجبت بينهما اذا كان الخبر شتقا واللفظ غير مشتق فلما كان الوحدة غير مرادوة
 والمطابقة غير واجبة واللفظ اخص من اللفظة كان اللفظ اولى ثم شئت ان لا يقال
 بقوله وضع لمعنى الجار والمجرور مغنول باللام والجملة الفعلية صفة قوله لفظ
 وفيه احتراز عن الحرفات والاصوات والمجالات وما يدرك بالعقل كوجود اللفظ المدرك
 من اللفظ السمع من ديار الجدار فانها ليست بموضوعه للمعنى وكذا اعرج وف الجار
 فانها وضعت لغرض تركب الالفاظ لا للمعنى لا يقال انها كانت بموضوعه كونه
 العرض كان هذا الغرض معناه ولا حاجة للاحتراز عنها بهذا القيد لا يقال ان الخبر
 من الشئ لا يكون معنى ذلك شئ اذ المعنى لا معنى من اللفظ لا لاجل اللفظ واللفظ
 عروف الجار كلها مرادفات ثم الوضع اللغة التبيين في الاصطلاح تعيين اللفظ
 او لا وفيه نظر لوجهين الاول ان يخرج منه اللفظ المشترك باعتبار المعنى الثاني في هذه المقولات
 باعتبار المعنى الثاني وبهذا الخاير اذا اريد بالوضع مطلقة سواء كان لغويا او اصطلاحيا
 او عرفيا كما ذهب البعض قالوا ان المقول باعتبار المعنى الثاني حقيقة لا يجازون الحكم
 باعتبار الوضع الثاني واجيب بان المراد الاولية عند الوضع فان سبب الغائب
 الاشتراك التبيين الاول او تعدد الواضع فحل وضع بالنسبة اليه اولادها
 او ثالثا واهم اريد حل المشترك والمقول الثاني ان يخرج من قيد اللفظ الدوال الاربع
 مع كونها موضوعا للمعنى واجيب بان تعريف اللفظ الموضوع لا تعريف كل موضوع فلا يكون
 الاربع داخلية في المحذوف وقيل الوضع تعيين اللفظ باللفظ وفيه نظر لا يخرج منه الخوا

لازمة

واجب بان المراد
 بالوضع تعيين
 اللفظ باللفظ

الاحتياج الى الضمنية واجيب بانها تحتاج الى الضمنية فتحتاج الى اللفظ على المعنى لا في تعيين المعنى
 وهذا قد ذكره اليقين وان له لادقيل الوضع تخصيص شئ بشئ تحت مطلق المصداق
 احسن فهم المخصص وفيه نظر بوجه الاول انه يدخل فيه الحرفات حيث يفهم معناها متى طلقت
 واجيب بان المراد بالتخصيص تخصيص الواضع فلا يدخل الثاني انه يدخل فيه المقولات
 الاصطلاحية والعرفية كالصلوة والذبة حيث يفهم منها معنى الشرعي والعرفي في
 اصطلاح الشرع والعرف متى طلقت مع انها ليست بموضوعين بذا الخاير اذا اريد بالوضع
 الوضع اللغوي كما ذهب اليه العامة حتى قالوا ان المقول باعتبار المعنى الثاني محذور لا
 وان تيمم الكمية باعتبار محل الحقيقة واجيب بان المراد بالتخصيص الاول هو تخصيص اللفظ
 فيخرج تخصيص الشرع والعرف العام ويمكن ان تعرف فيها بالوضع عند من عرف الوضع
 التعريف فيراد بطلاق الوضع لغويا او اصطلاحيا او عرفيا لا يدخل عليه المقولات صلا
 والثالث ان يخرج منه الحرف حيث لا يفهم معناها متى اطلق على اطلاق مع ضمنية وجب
 بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولا شك ان الحرف متى اطلق اطلاقا صحيحا يفهم
 لاحاطة واطلاقه الصحيح اما اذا اطلق مع ضمنية لان اطلاقه بلا ضمنية غير صحيح فان خرج
 من جميع التعريفات المذكورة بقية المعنى حروف الجار مع كونها موضوعا لغرض تركب
 الالفاظ وقد بسطنا ان العرض الشئ لا يكون معناه فليكن يتيقن من المعنى فعدوا
 في هذه التعريفات تعريفات اللفظ الموضوع للمعنى لا مطلقا فلا يكون حروف الجار تحت
 المحذوف ثم اشارة الى القيد الثالث بقوله مفرد والمعنى المفرد لا يقيم عليه اللفظ
 زيد وعبد الله على وفيه احتراز عن المعنى المركب حيث يقيم عليه لفظ كعني الرجل وصير
 ثم ولمنفرد بالرف صفة اللفظ وبما يجر صفة المعنى بالنسبة الى من ضمير وضع كذا في
 لا يقال ان الجار ج على راجع الرفع المقرب وعدم الفصل لا يسوغ العدول عن القرب
 بل ان لا يقال بل كل الوجيهين متساويان لان كلا منهما راجع على الآخر من وجهين

وغير

والمعنى هو ان يكون له معنى من مصدره المسمى بالاسم
 اطلاق الاسم على كل ما يوافق في صفاته ان كان له معنى من مصدره
 المعنى انما يتبين من اطلاق الاسم على كل ما يوافق في صفاته
 فيكون هو الذي يوافق في صفاته ان كان له معنى من مصدره
 يطلق على كل واحد من الاسماء الغرض والعدم والواو فيطلق على كل واحد من الاسماء
 والتعريف الذي في المصدر من هذا التعريف فيطلق على كل واحد من الاسماء
 الشئ في الاسم مشتق من المصدر هذا التعريف فيطلق على كل واحد من الاسماء
 انما يتبين من اطلاق الاسم على كل ما يوافق في صفاته ان كان له معنى من مصدره
 الاسم الذي في الاو في خلاف القياس وحطت حرفة الوصل في حاشية قوله في هذا المعنى
 من الاسم لوجود القياس في هذا المعنى في اللغة العلامة والاسم انما يتبين من اطلاق الاسم
 بها المعنى فاصطفا من اسم كسر الله فيكون المعنى في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 حاشية قوله في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 او اسما من اصل شئ في اسم ثم قلت في هذا المعنى في خلاف القياس وحطت حرفة الوصل
 وهي الفعول في الفعل المعنوي هو المصدر في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 من حرف الواو في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 في افعال الشبهة شرح في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 وهو في المصدر ما يتبين من الاسم في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 هو في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 الشئ في حاشية قوله في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 الكلام في حاشية قوله في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 كونه بحيث يفرق من العلم والعلم وحاشية قوله في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل

والمعنى هو ان يكون له معنى من مصدره المسمى بالاسم
 اطلاق الاسم على كل ما يوافق في صفاته ان كان له معنى من مصدره
 المعنى انما يتبين من اطلاق الاسم على كل ما يوافق في صفاته
 فيكون هو الذي يوافق في صفاته ان كان له معنى من مصدره
 يطلق على كل واحد من الاسماء الغرض والعدم والواو فيطلق على كل واحد من الاسماء
 والتعريف الذي في المصدر من هذا التعريف فيطلق على كل واحد من الاسماء
 الشئ في الاسم مشتق من المصدر هذا التعريف فيطلق على كل واحد من الاسماء
 انما يتبين من اطلاق الاسم على كل ما يوافق في صفاته ان كان له معنى من مصدره
 الاسم الذي في الاو في خلاف القياس وحطت حرفة الوصل في حاشية قوله في هذا المعنى
 من الاسم لوجود القياس في هذا المعنى في اللغة العلامة والاسم انما يتبين من اطلاق الاسم
 بها المعنى فاصطفا من اسم كسر الله فيكون المعنى في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 حاشية قوله في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 او اسما من اصل شئ في اسم ثم قلت في هذا المعنى في خلاف القياس وحطت حرفة الوصل
 وهي الفعول في الفعل المعنوي هو المصدر في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 من حرف الواو في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 في افعال الشبهة شرح في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 وهو في المصدر ما يتبين من الاسم في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 هو في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 الشئ في حاشية قوله في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 الكلام في حاشية قوله في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل
 كونه بحيث يفرق من العلم والعلم وحاشية قوله في هذا المعنى في حاشية قوله في هذا المعنى في الاو وحطت حرفة الوصل

الزمنية الثلاثة مع انها افعال قبل الابد الاقران بحسب الوضع فيخرج حيات في زمان
 الان واذ لا يرد انما في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه واذ لا يرد انما
 اقترنت بالاسم في الابد والعارض في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 بدليل دخول خصائص الفعل عليه وانما خرجت من الاقران بالاسم في الابد والعارض في زمانه
 ان يقول سلبا عدم الاقران بحسب الوضع في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 لان ذلك في افعال فان حيات في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 اشكت واجيب بان المراد بالوضع الوضع الاول في اقران اسماء الافعال بحسب الوضع في زمانه
 وهو الوضع المتعارف في الابد والعارض في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 كان الفعل مفعولا في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 لم يستعمل مصداقا في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 انما لم يرد انما في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 لكننا استعملنا في الافعال وضعنا في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 فان قيل من لفظ الماضي لم يستعمل في الفعل لا في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 اسما في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 مع ان الزمنية الثلاثة في لفظ الماضي لم يستعمل في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 لانها اسم الفاعل والمفعول وليس فيهما صيغة الاقران في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 المعين لما انفك الاقران عنهما وقد وجدنا فيهما صيغة في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 ان اسم الفاعل والمفعول ليس فيهما صيغة الاقران في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 صيغة الاقران حيث لم نجد فيهما صيغة في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 ما قيل ان القول يكون صيغة فاعل في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 صيغة اقران في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه

مراد من صيغة المفعول في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 الزمان في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 الثلاثة الاقران في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 فقولنا في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 ما دل على شي في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 فان قيل لم يرد انما في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 بالوضع والاسم في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 وانما لا ينبغي ان يكون في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 ان من زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 بالزمان يكون معنى في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 بالزمان ولما كان احد اجزائه متغيرا بالزمان في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 فكيف يقال في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 الثاني هو لا يتغير احد الزمنية الثلاثة في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 ايضا لان في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 فقال الثاني في الاسم والاول الفعل وانما لم يتغير في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 وانما ان كان في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه
 المتغيرين كما يقال في زمانه من حيث هو بحسب الوضع فيخرج حيات في زمانه

ووجود الاشياء والتفريق وجود الوجودات
فيلزم اجتماع التقيض والوفاق محال

مستوفى من الأساطير واداء
بشيء من المقترحات

على معنى انفسه ولم يتقرر احد بالارزفة الثالثة وسواء كان قد علم ضرورة ان العقل
 المتصور وما يدل على نفسه يتقرر باحد الارزفة الثلاثة وسواء سمي العقل فان قيل الصلحا
 يذكر فيه آيات الى ضرورة اعتبار الحروف من انحاء يقيد معنى وهو عدم الدلالة وكذا اعتبار
 الاسم من الضلال ايضا وهو عدم الاقرار ان القيد العقلي لا يكون مفصلا متوقفا للاحقة
 كما مر فكيف سمي هذا اقل من المراد بالاحد منها عند التوجه على المراد القول بالاحد لانه لا يخلو
 الخلق لغيره المعروف بشي سواء كان من الذاتيات والعرضيات او منها فلا يتصور ما ذكره
 ثم لا وافي قوله وقد علم ان كون اقرضته بالجموع مقترنة على الدليل لا كونه غيبا
 للعالم وبها على الدليل ما يترجمه غيبة لغوية مع كونه احد التبيينات الكافية للاشارة
 على معنى ان القيد وذلك لان طباع الناس طغيت مراتب المرتبة الاولى الى ان بعضهم
 معنى كلامهم بالاشارة بحيث لا يتمكن الى القيد التصريح وانما يتبين ان القيد منها مجرد
 الاشارة على معنى الى القيد وانما يتبين ان القيد منها مجرد الاشارة والقيد على معنى
 الى التصريح وسواء المعبر حيث اشار الى المعنى في معنى الدليل ثم به عليها بقوله وقد علم
 بذلك حد كل واحد منها ثم صرح من بعد بقوله لا الاسم كذا والعقل كذا او الحرف كذا انما على هذا
 مراتب الطبائع يتلخج غيبية من الطبائع عن الاستناد وهذا هو ما قيل ان قد انجلى
 مقترنة او مستغلن ان هذا احصر من ان تعريف الاقسام والنبال لا يوقع كثير افي
 تصانيفهم لان مجرد الجواب مع او العطف فصيل جدا فلا يمكن على جود الضرورة وتبين
 على ان يكون مخالفة على محذور اي متعين وقد علم ذلك وكذا قد لا يتبين او لا يتبين
 الماضي الى ان يتبين ان العلم به كل واحد منها بدليل المحصر قريب من ان الحكم كذا كذا
 وقد علم بذلك مدخل واحد منهما على متصل زمان الحكم او ما احتاج علم دون عرف لا
 المعرفه اذ انك الذي العلم اذ انك الحكم وهذا يقال في حفت احد دون عليه وايضا في
 الادراك للسوق بالعدم والناظر من الادراك بشي واحد انما يتبين انما عدم بين

لا والله اني اعلم اني ارجع الى الله
في كل وقت وكل حين وكل يوم

وقد تم العمل على زيادة التكاليف في الآونة الأخيرة، كما قال الخبير، وذلك من أجل دفع المصنعين إلى خفض التكاليف.

علی

۷ اتصال

[illegible]

في الصفة كانه لا ياتي في غير النسخ كونه ولسن هو لول لهما وكمما
 ترى قبل من تكرار او الكثرة قد يدل على معنى هو لول لهما قد يدل على معنى هو لول لهما
 الحرف يدل على معنى هو لول لهما في اللفظ او في المعنى او في اللفظ او في المعنى او في اللفظ او في المعنى
 يدل على المعنى في اللفظ او في المعنى او في اللفظ او في المعنى او في اللفظ او في المعنى
 ذلك التفسير الجمل في اللفظ او في المعنى او في اللفظ او في المعنى او في اللفظ او في المعنى
 تعريف يدل على الاسم الواقع بعد التعيين باعتبار السمي الوضع التركيبي لان كل شيء
 يكون في ادم جازع من الصفات فاذا دخل عليه الاسم يدل على ذلك مع وصف كونه
 معينا باعتبار الوضع التركيبي فيكون اللفظ الاسم على التعيين تفسيرا وكذا الملم في اللفظ
 يدل على المعنى الذي له في اللفظ او في المعنى او في اللفظ او في المعنى او في اللفظ او في المعنى
 على الضرب المتفرق الزمان فاذا دخل عليه لم يدل على الوضع التركيبي على نفي الضرب
 المتفرق الزمان فيكون اللفظ هذا الضرب على النفي تفسيرا وكذا من خرجت من
 يدل على معنى اي على تسمية الصفة باعتبار تركيبها من بناء على الوضع التركيبي
 وان الصفة تدل على معنى معين فاذا دخل عليه يندرج في اعتبار الوضع التركيبي على
 غير معين منه ابتداءا ليرى فيكون اللفظ في البلد على اللفظ اس من تسمية وكذا
 والبناء والكاف والياء في الماي واما واما كانه تدل على معنى معين في الصفة
 من الصفات التي تسمى باعتبار الوضع التركيبي لان الضمير يدل على ذات
 مطلقة فاذا اتصل به احد الحروف المذكورة يدل على ذات الصفة المستمرة في اللفظ
 والمخاطب فظهر في الصفات في الضمير عند التركيب يبرز منه في اللفظ
 في الصفة وكان التثنية فانه يدل على صفات يدل عليها اللفظ التثنية في اللفظ
 الذي في اللفظ التثنية يدل على وضع مطابقه على تلك الصفات واللفظ
 والمقابلة والتكثير الوضع التثنية فانه يمكن ان يكون الجار والمجرور في اللفظ

وفي معنى الجاء اي في نفسه لا في غيره من الجاهات الحرف فانه دل على معنى معين وقيل
 ليس في نفسه معنى بل هو علامة حصول معنى في اللفظ آخره فان في قولك في اللفظ علامته
 حصول معنى في اللفظ في اللفظ ومن في قولك خرجت من الصفة علامته حصول معنى
 اللفظ في الصفة وعلى هذا فليس سائر الحروف في اللفظ بغير مقتضى
 ذلك المعنى باحدا الا في اللفظ الثلاثة احراز من الضمير في اللفظ
 معنى متفرق باحد اللفظ الثلاثة وغير باخر صفة معينة وبالنسبة لغيره في اللفظ
 محدوف وبالحقيقة معنى او حال منه المراد بالاقتران الاقتران الوصفي لا اللفظي
 فلا بد على كل من كان اسم الفاعل او المفعول او المفعول به او المفعول به في اللفظ
 فان قيل في اللفظ على المعنى اما مطابقة او تسمية او تسمية او تسمية او تسمية او تسمية
 ارادة شئ منها اما في اللفظ في اللفظ المطابقة واما اللفظ على جميعها في اللفظ
 وكذا لا بد لان على الجوان التي على اللفظ اريدت بها هذه اللفظ على اللفظ
 في اللفظ لان دل على الفعل مطابقة وهو المحدث والزمان غير متفرق لانه اللفظ
 واللفظ اقتران الزمان لان اذا قرين اللفظ بالزمان لم يزل اللفظ الشئ في اللفظ
 الخارج عن مفهوم الفعل في اللفظ واما اللفظ في اللفظ في اللفظ على اللفظ
 معناه الموضع وكذا لا بد لان على الجوان فقط وان على اللفظ اريدت بها
 في اللفظ لا تخرجت الا باللفظ البسيطة عن اللفظ العاصم اللفظية هي اللفظ واللفظ
 واللفظ او ليس لغيرها اجزاء اصلا فلا يتحقق فيها دلالة التفرق واما اللفظ في اللفظ
 اللفظية دلالة اللفظ على خارج معناه الموضع وكذا لا بد لان على اللفظ في اللفظ
 اللفظية والاسم من بناء اللفظ الذي يدل على الوضع فهو اللفظ في اللفظ في اللفظ
 قيل المراد هو اللفظ ولا يدل على الفعل لان اسناده لا يقتضي اللفظ التثنية العائد الى
 المعنى الجاهي اي غير متفرق جوهري في الفعل لان حركته هو الحدث متفرق باحد اللفظ

ولا يخرج بسايط لان قولهم يمتزج سلب معني في المعنى واول على معني في نفسه
ولم يمتزج بجزءه ذلك المعنى بانه لا يمتزج بالشيء والسلب يمتزج بالوجود والوجود
فيصير سلبا قراين الجواب عند ما يقال ان المعنى المطابق في الفعل لا يكون
متزجا جعل المعنى متزجا على وجه السام ثم لما في معناه الاسم شريح في بيان ان المتزج
ومن خواصه اي من الاسماء خاصته هي كونه يمتزج
على افراد حقيقة واحدة فقط ولا يمتزج في قولنا حقيقة واحدة فقط استراخ عن الحقيقة
العام فان سلكي يقول على افراد حقائق متميزة وفي قولنا لا يمتزج شيئا استراخ عن الحقيقة
والمتزج فان سلكي يقول على افراد حقيقة واحدة فقط ولا يمتزج في قولنا لا يمتزج شيئا
لم يمتزج بخاصية كما قال الزمخشري في حيا دار اللفظ المستطاع على جهة بيان ان المعنى
الحدود انما هي واحدة وانما اتفق دخول الاسم باسمه في حقيقة التعريف
وعلقت على الاسم المعرفة الاسم الزائدة للتعيين وفيه نظر لان الاسم للمعرفة في الكلام
المعرفة غاية ما في الباب انه لم يرد به التعريف فلا يحتاج الى القول لان كل ما حملت الاسم
على الاسم المعرفة يعني ان يكون الترميم العالي على الترميم الاربعة فالحق في بعض المواضع
دون البعض حكم فافهم وانما اتفق الحجب بالاسم كونه معروف بالاسم
بالاسم كذا الجواب لا يفرق من حيث المثل على الاثر وفيه نظر لان الاسم من اختصاص المورث
استقصاء الاثر فان الاثر قد ثبت بمورثات شتى الا ترى ان لم يكن مقتضاها لنفسه
اثرها هو النسب ليس يقتضي ان يكون في الاسم مورثا اخر فيكون ان كان في المورث النسب
اخر من حرف الجواب يجب ان ذلك فيما اذا كان في مورثات شتى كما نسب في ذلك
لمورثا اخر فلا يمتزج كذا ليس الجواب هو حرف الجواب لان اتفق الجواب لان
علم المسائل اليد هو مقتضى وكذا في قوله نظر لان اللفظ هو النسب على اللفظ وان كان
وما محققان بالاسم فمقتضى ان ينسب اللفظ والنسب به ايضا وفيه ذلك فانها

في خلاف الاسم والفعل المسند وقيل انما اتفق الجواب لان الاسم من الاعراب
والفعل من فط العرب الفصحى من اعراب الاصلين على ما هو من الاعراب في قوله هو
ومع الجواب لئلا يرد اعراب الفصحى على الفصحى في قوله انما اتفق لان الاصل في الاعراب
هو الحركة فقط اعراب الفصحى في شئ مما هو الاصل في الاعراب في بعض الجواب المنع
لربطه بمتزج في قوله لا يتغيرين انما هو وسط رتبة لان اللفظ او في الحركات والاعراب
وضعت وانما هو الجواب متوسط بين القوة الضعيفة والاشد والاشد في انما اتفق
التعريف بالاسم لا يوجب الانقطاع عما بعده الفعل لوجب الاتصال باللفظ
فيما كان وفيه نظر لان الصفات تقتضي اتصالها به ومع ذلك يدخل التعريف
واجب ان اتصالها باللفظ في قوله لا يتغيرين وقيل انما اتفق التعريف بالاسم لانها لا تتغير
اولا من من المسائل اليد والمعرف في المعرفة والكرة في اسمها الاضطرار الاولاد
يفرق بين الذات بقاؤه ان سبع المذكور وكل ذلك لا يتصور الا بالاسم
الذي هو عرض من حرف العلة في قوله لا يتغيرين الذي هو عرض من الصفات الاربعة
للباب والمراد بالتعريف التعريف الذي لم يقتضه التعريف في قوله لا يتغيرين الترميم
فانها غير مقتضين بالاسم القليل لانه لا يقتضي الترميم الترميم العالي من الترميمات
المقتضا بالاسم طرد الباب كما في الترميم الذي هو عرض من حرف العلة في
هو عرض من الصفات اليد لعل على موضع دون موضع حكمه على ان الترميم
هو عرض من حرف العلة ايضا شذوذا في قوله انما اتفق الاضافة الى كونه
مضافا بغير حرف الجواب بالاسم لا يمتزج من مقتضى التعريف او ما في قوله من
التعريف والجمع هو مقتضى بالاسم كما عرفت كذا ما يعاينه ولان الاضافة يستلزم
التعريف والتعريف انما يتصور في معرفة والتعريف بمعرفة التعريف او ما في قوله حكمه
اللفظية وفيه المراد من مقتضى بالاسم كذا الاضافة ولا يرد عليه ان الاضافة اللفظية

تستعمل في نحو الحسن الوجه ولم يفتش فيه التحفيف بخلاف التنوين في كل ما يجر
ما يتحقق فيه التحفيف طرود اللباب وفيه نظرا لما في المتن من ان كل عليه في الضارب
الرجل في ذلك بئر لا اسب تتعارف من استبره والسؤال من التغير فلا ولي ان
ان التحفيف في كل الحسن الوجه على حيث حذف منه ما اضيف اليه فاعدا الذي
الجزء منه والمضاف اليه قائم مقام التين المضاف فلما حذف ذلك من فاعل
المضاف اليه كان حذف من المضاف مكان الجزئية ونحو الضارب الرجل
محمول عليه طرود اللباب يستتبع اليه ثم ضو انشا الله تعالى واما
الاستناد اليه اي الى الاسم او كونه مستند اليه بالاسم لان الصل
لان كون ابد اسبنا فقط فاعل جعل منه اليه طرود ضو فان لم يكن
خواصه لا يصح ان كان خيرا من قوله الاستناد اليه لان حكم الخبر ان فيه ما لا يفيده
المبتدأ والاسبنا ووضوح الوجه قائم بحال لا يتغير ان يتم بحال اخر فالاسبنا قائم
بالاسم لا يتغير ان يتم بغيره فخصه بمتى كان الاسم مستقفا ومن يفتقده الاسبنا
بقوله اليه فلا فائدة في قوله ومن خواصه قيل ان الشيء قد يكون له اعتباران مختلفان
يكون الحكم عليه بشئ من غير ان ينظر الى اعتبار ذلك الاعتبار دون البعض كقيل
الانسان الكوفي كاتب بالاسم ثم العام فالحكم بالكناية انما يصح باستبعاد طبيعة
الشيء في طبيعة الانسان دون الصفات المستندة من وصفه بالكون في كونه
شئ الانسان عرض عام فالحكم بالعرفية انما يصح باعتبار الطبيعة الشئ لا باعتبار
حقيقة الشئ المضاف الى الانسان على ان الشئ المضاف اليه فاعدا لا عرض عام
وشئ لا اعتبارا في الكلام شائع على انه حكم بالخصوص فالاصح اعتبار الطبيعة الذاتية
وهو الاستناد الى الشئ دون الصفات المستندة من اليه فاعدا بالاسم معلا
الاسبنا والى الاسم في غير ما حفظ هذا الاصل في فنيك من كل من التركيبات

فان قيل بعد تسمية الاسم بغير ان يفتش فيه على ما مر منه في كل ما عليه
بالصحة من اعتبار الطبيعة الذاتية وكذا بعد وصفت الانسان الكوفي قيل لا ينظم
ذلك فان الطبيعة اخص من الطبيعة مستقفا والاصح استلزام الاسم لامحالة في
الصفة مستقفا لكونه على لامحالة فاعدا وليكن ان يجاب عن اسبنا الله انما يجر
من الاستناد الى الاسم ان يكون فاعدا البتة بل يتحمل ان يكون في اتياله كما هو
قوله البعض فالاسم ما جاز ان يحدث منه فاعدا في ذكر الخبر مستقفا وهو قوله من هو
لرفع ذلك الاسم لان تقديم احواله التاخير يوجب العوض في غير فاعدا كذا
يكون ان يجاب عنه بان كل من في الخبر الشئ يفتقده استحال فاعدا بعض مكانه
فان ذكر الخبر في بيان الاسم له واس كثيرة فغير مستقرة على هذه الحقبة في غير فاعدا
فان قيل الاسم هو اس كثيرة فلم اختار به اسبنا بالذکر قبل كونه اس من معطيات
الواس تضمن كل منها فاس كثيرة او اختصاص الاسم بتضمن اختصاص النوع
الترميزات على المميزات والمميزات والمناهي واصناف الاسم من الامور
والاستتراق العمدة ذكره ان يفتقده الميم كونه عليه عام ليس من اسبنا المصياح
في اسبنا اختصاص التخصيص اختصاص خروف البحر واختصاص التنوين بتضمن
اختصاص اصنافها ومعانيها واختصاص الاصناف بتضمن اختصاص كونه متنا فاعدا
ايه اختصاص التعريف والتخصيص والتحقيق باذکره ونحو ذلك اختصاص اسبنا
ايه اختصاص كونه موسوفا واذعال مستقفا ومميزا ونحو ذلك اختصاص
اصناف اسبنا اليه في الجري ان يتجاءر بالذکر كونه فاعدا علامات اللفظية وهي
العلام والهج والتشوين في تنافي الدلالة اظهر ثم قدم ما يدخل في الاول هو الاسم
واخر ما يفتق الاخر هو الحروف التنوين ثم قدم البحر لان التنوين تتبع الحركة وجوده
فكذلك ذكر ثم قدم من المعنوية الاضافة لتضمنه العلامة اللفظية ايضا وهي

بحكم العرب قديما هو الاختلاف المتعدي وقيل مناقية به اختراجه واختلاف
من اجل من انك ومن يد فانه لا يكون من حكم العرب وفيه نظر لان المراد
هنا بان حكم الاسم العرب به لا يوردها لتقسيم فالحرف خارج عن حدود
فما جاء في الاختراجه واجب بان كلامك تحتل حيث تحتل ان ياد
من التي فيها مية وبعيد اسم فلا بد من الاختراجه لكونه مبنيا لا معربا
فان قبل حكم الشيء هو الاثر ثابت بذلك الشيء واختلاف آخر المعرب
اثر العامل لا اثر المعرب فكيف جعل الاختلاف حكم المعرب قبل اضافته اليه
فمعرفة المعرب يعني في الغرض اليوم اي حكم فيه ولا شك ان الاختلاف حكم
في المعرب او بمعنى اللام والاضافة في واجب اي حكم له اختصاصا بالمتعدي
بما في الواقع وفيه المراد بالحكم الخاصة دون الاثر فان قيل العوامل مست
و قد ثبته في علم منه ان لا يتحقق المعرب لا باختلاف فثمة عوامل الاختلاف
قيل اللام بنفس لان اللام بطل اذا دخل على الجمع ولم يكن فيه مفعولة بكل شخص
في بطل معنى الجمعية قال قيل جاز في زيد مثلا اذا وقع في اول الامر لم يتخلف في
وهو معرب قيل المراد صلاحيته زبت اختلاف الاخر على حصول اختلاف الجمل
فيصدق على جاز زيد اذا وقع في اول الامر لانه يصلح اختلاف آخر وحده
اختلاف العوامل او يرا في محل الموضوع حصول الاختلاف بالفعل وكل
على كونها معارفة لا لازمة فلا يلزم وجود الاختلاف في جميع الاحوال او يرا
بالاختلاف ان في الوجود لا لازمة مبنيا اذا اختلاف العوامل يستلزم
وجوده فكان من قبيل دكر المعلوم واردة للارزاق لما قال للاختلاف
العوامل ولم يقل لوجود العوامل لشكك قوله ان يتخلف ومثله المشككة
من حسنة الكلام وموان تنكر لفظ بصورة غير لوقوع في صحة فيكون

ان يتخلف مستأخره ولو هو جنس العامل فلا بد شي ما ذكره في لفظ او
تقديره تفضيل الاختلاف العوامل او لا اختلاف والاخر فيكون من اسن آ
التعارض بين الفعل والمصدر كما تنصوبان على انها صفة مصدر مخدوع
اختلافها مظهرها ومصدرها او على انها خبر كان المخدوع اي هو اكانت العوامل
مظهرها ومصدرها والجملة من باب التبريل وهو تعقيب الجملة بجملة متعلقة بها
للتأكيد فان قيل ما بال المصدر جعل اختلاف الآخر لا اختلاف العوامل على المعرب
ولم يجعل عدله كما جعله سائر النسخة قيل لم يجعل ذلك عدالته الدور لان معرفة
اختلاف الآخر توقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به الزم الدور وهو
باطل واجب عنه بالانتم ان معرفة اختلاف الآخر توقف على معرفة المعرب فيكون
ان يعلم من الاستتمالات العرب قيل ان يعلم المعرب ان هذا النوع من اللفظ
يختلف آخره باختلاف العوامل في النوع لا يتخلف لكن لا يعلم ان المعرب ان من
في النوع يطلع فاذا لم يتوقف معرفة الاختلاف على معرفة المعرب لم يلزم الدور
في نظر ان معرفة اختلاف الآخر انما يحصل من استتمالاته اذ كان المعرب
استلزم لفظا ما اذا استلزم تقدير الكسافا لا يحصل معرفة ذلك واجب بان
يكن معرفة ذلك بالاستتمالات لان الواحدة بالجمع الاول فليس معنى فاما لما عرفت
واحدة وهو جرح يتخلف آخره باختلاف العوامل استتمالاته ان عدم الاختلاف
الجمع لاجل المنع وهو اللفظ وعلى ان استلزامه في تحقيق تقديره اذ انما في ثبات
فاما لعرف ان جمعه هو جليات ويتخلف آخره باختلاف العوامل استتمالاته
ان عدم الاختلاف في الواحدة لاجل المنع وعلى ان الاختلاف فيه تقديره في ثبات
اختلاف الآخر بالاستتمالات لا بالاستتمالات لان الواحدة فائدة اضافة اختلاف الآخر
الاختلاف العام قبل اضافة الية للضرورة فان العامل دار للاختلاف وجودا و

متعديا الى الشيء وتجاوزة واقاداره وعلو فيكون في المعنوية على صفة
 لان المعنوية او على المعرب لانه في حيث تداءلها الحكم على المعرب وان
 الرواية بكسر الهمزة على الهمزة في القلي تويستة الرضوية اي ارض صاحبها فيكون الضم
 المتعدي مطعنا في المعرب ومنظر المعنوية العالي فيكون ان ما اذا الاحتمال في المعرب
 على وجه التماثل وراية الاخر من المعنوية الممتدة عليهم لما في من بيان او عراب
 في بيان افعاله قال فانواعه دفع ونصب وجر اي انواعه جاز
 الاسم منصرف عاقل. الثلاثة لان الاعراب وضع للالة على المعنوية شي ثمة فلهذا
 الاعراب الدال عليها ليكن الدال على حسب المدلول والاربع المشتركة كان الدال
 على المجرور والرافع وكان الاعراب اكثر من افعاله خلافا لاصول العلم كراية
 والواو الياء مع ان الاعراب كما يكون الرفع والنصب المكون بهما والرفع
 ايضا لان الرفع والنصب المصنف على الحركات والحروف جميعا واما
 سمي الرفع فعلا رتفاع الشئ عند التكليف والرفع مرتبة من حيث الرفع كونه
 على الماء وسمي الكلام واما سمي النصب فلهذا انما نصب الشئ على ما ساعد له
 ولا ينصب الفعلة اي شي في الكلام من غير ان يحتاج اليها الكلام واما سمي
 جرا لان عامله يجر الفعل الى الاسم ولان الشئ الذي يجر الى الاسم في المفعول
فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الالاتية
 الفاعلية التفسيرية فالرفع علامة الفاعلية والنصب علامة المفعولية والجر علامة الالاتية
 واما قال الفاعلية والمفعولية دون الفاعل والمفعول مما فيهما ساطعة لان الفاعل
 فيها للشيء حتى ساطعة لان انهما مفعولات وانما لانيث حتى هما مفعولات
 المفعول فيكون المعنى فالرفع علم المفعولية المنسوبة الى الفاعلية والنصب علم المفعول
 المنسوبة الى المفعول والجر علم المفعولية المنسوبة الى المضاف اليه الفصل الخمسة

الى العامل في البنية كما يستلزم في المجرور كونه ثانيا من الجملة في خبر بيان كونه خبرا
 ثانيا واما بعد ثمة ثمانية اورباية تقتضي لاسما ولم تقتصر على مجرد كونه خبرا ثانيا
 المقتضى للعراب فيكون ان يكون حاصلها بالعام كمال المصنف في الحال كونه خبرا
 غير حاصل ان لا يكون قبل خبرها بخلاف ما ذكرنا حصوله بان كاتري وكذا القول في اسم
 ولا يشبهين خبر كونه منسوبة اليه واما بعد ان يقتضي الجملة خبرا لا يقتضي خبرا كونه
 خبرا ثانيا واما بعد يقتضي لاسما واعضد المنسوبة الى المفعول في الحال والتميز
 والمستثنى المنسوب كونهما فصله كالمعامل في اسم ان ولا التي هي الخبر في خبر
 كان وماه لا يقتضي خبر كونه واما بعد لا يتم بالمرفع من حيث تجوز على المنسوب كونه موقوف على مقدم
 من حيث خبره وكما فان الفعل لا يوقف في سيره كما على المنسوب ويمكن
 ان يكون ان والى في الفاعلية والمفعولية والاضافة للمصدرية لما عرفت ان النسبة
 مع التانيية معنى المصدرية اي فالرفع علم كون الشئ فاعلا والنصب علم كون الشئ مفعولا
 فعلى ان يكون الرفع في غير الفاعل والنصب في غير المفعول مما هو بينهما على وجه التبدل التمر
 او يكون المعنى فالرفع علم كون الشئ فاعلا حقيقة او حكما والنصب علم كون الشئ مفعولا
 حقيقة او حكما في فعل المفعول واما قال علم الاضافة ولم يقل علم الاضافة لان
 والى في الفاعلية والمفعولية ان كانا للمصدرية فالاضافة مصدرية فاعلا
 جعلها مصدر اياتان الياء والواو كانت التي لمطابقة الموصوف الموصوف والى
 للنسبة لان ان لمطابقات غير للمعربة بمطابقات كالرفع والنصب فاعلا
 الياء والموصوف باللاتفاق واما قيدنا بجر العتبة اقران من الجوز الغير الاصل في خبره
 وهم وكفي بالتميز فانه خبر حاصل واسطة الحرف الزائدة الغير المعربة فلم يعد محذورا
 جعل الرفع علم الفاعلية لانه يمتنع في القوة والنصب علم المفعولية لانه يمتنع في الضم
 والجر علم الاضافة لانه يمتنع في التوسط لان المضاف اليه لا يكون فاعلا غير متعدي

س

للأعراف قبل الباء
يخرج الاستاذ
مما في الاعراف
عقب طه على ما

من المخطوطات

من العوالم المظلمة لا يسكنها ولا يحصل فيها حياة ولو كانت منه القليل لا نستدل به
بفائدة لا نعلم مجرد اعراس العوالم المظلمة بل ادعت على عدم تحقيق الفاعلية البتة بل
بالعوالم المظلمة فيتحقق البتة بالواقع في العوالم المظلمة لا الفاعلية البتة ولو لم يكن
بمجرد اعراس العوالم المظلمة لا يسكنها وقدم تحقق الفاعلية فيه فظاهر لا يحتاج الى البيان ان
الفاعلية فيه كونه منه اليه ولا يتحقق ذلك بدون الاكسناد واصلا لا بعدا دون الاكسناد
مثل المثل باعد وعودان فيزعمون وصار في حكم الاصوات التي لا ترتكيب فيها وحقها
تتبع بها غير كعناق في فعل ان الفاعلية البتة لا يحصل في المخرج الى التجرؤ والاكسناد
جميعا فالحاصل ان الفاعلية فيه بدون التجرد لا يتحقق البتة بل قد يتحقق وقد لا يتحقق بدون
الاكسناد ولا يتحقق اصلا فعمل ان المخرج يؤثر في حصول الفاعلية فيه ثم ما ذكره المصنف
منها فيو على الاسم ومعرفة عامل الاسم مسبقا بتدبر في مطلق العامل او العلم بالمعنى
مسبقا بل علم المطلق في حال العامل المطلق ما وجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص فان
قبل ما تريد بالوجه المخصوص ان اردت الوجه المخصوص على الإطلاق سواء كان اخرها او بدا غير
ذلك يلزم ان يكون لما يزيد واليا في غلام على عامل ليس الامر كذلك ان اردت
وجها مخصوصا من الاعراب يلزم الدور على كل من اخذ العامل في هذه الاعراب فيلزم الا
ان تختلف آخر الكلمة باختلاف العوالم وان اردت وجها مخصوصا من المتضمنين لآخر
يأباه ذكر آخر الكلمة لان الكلمة بتمامها موصوفة بالفاعلية والفعولية وان ضافة لا آخر
ويخرج عامل الفعل لان عامل لاوجب الفاعلية ولا الفعولية ولا الاضافة قبل المارة
وجها مخصوصا فاقصناه المتضمن او شبه انهم بالاسم فلما ياباه وذكر آخر الكلمة لان
المتضمن يتحقق في آخر الكلمة دون اولها واسطرها ولا يلزم الدور ولا يخرج عامل الفعل
اعرابها اقصناه شبه انهم بالاسم على ما عرفت ثم لما فرغ من بيان الاعراب في تبيين
العرف والحق في كل موضع فاعلم ان الاعراب باعتبار الحركات والحدوث وهما

ای رب حواد

[illegible]

كما هو العدل في غير الصور و قد بان تحقيقه و هو كونه محالاً في وجهه و قد بان تحقيقه في
 اختلاف آخر و لا يخفى و تكرر المعنى المتكرر في كل واحد من هاتين الفقرتين و قد بان
 قيل لو كان معدلاً عن الآخر لوجب أن يكون بنياً للتحقق لا كاس فانه معدول عن الآخر
 فلو كان بنياً لكان معدلاً عن الآخر و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 كونه محالاً معدلاً لا مستغنياً فلم يبق بينه وبين المعدول عن الآخر من حيث هو بنياً
 للتحقق بمعنى من بنى لا رسل قبله و لا يمكن تخلفه عن المعدول بقا معنى التفضل في حيث
 بمعنى غير من حيث هو بنى و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 معنى من المعاني و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 يقال جازي في وجهه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 من غير أن يكون معدلاً عن الآخر و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 عن غير من حيث هو بنى و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 للمعدول من التفضل و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 غير ما هو معدول عن و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 معدول و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 التعريف بعد العدل و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 من حيث هو بنى و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 و لا يمكن أن يكون في وجهه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 يضم إليه و يكون المعنى و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 كان معدلاً عن بنى على كل وجه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في

من غير وجهه
 لا باعتبار

قيل و قد بان

عدم

فعلى في التحق على عدله و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 من بعد ما ذكرنا في كل واحد من هاتين الفقرتين و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 على ما عرفنا من الأجوف و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 العدل مشهوره و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 أو قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 مفروضا و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 لم يوجد في الاستعمال و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 العلية و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 حضا و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 على الكسر الذي هو سبب الالزام و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 المعدل و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 من غير حضا و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 البنية و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 طر و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 انهم و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 فوجب التحقيق و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 كذا و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في
 مع ما هو معدول عن و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه و قد بان تحقيقه في

الحية بالاشفاق والافش لم يعتبر لان الساقط بالعلية التي هي وضع ثابته لا يتغير
 بخلاف اسوداسا للحيه فان الوصف فيه متغير عنه لان غلبته الاسمية عارضة لما
 الاول ولان غلبته الاسمية لا يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية عما مر من قبل
 فانه يخرج الوصف عن معنى الوصفية بالكلية حتى جاز تسببه الاسوداد حمراء فليس
 واجب بان الساقط لان يعتبر بعد زوال المانع والافش ان يقول ان الوصفية
 تزول بالعلية لثباتها وبنها والعلية لا تزول بالتغير لان تغير العلم بالاشياء لا ينافي
 بان سمي بجاذبه جاذب بل سمي بنسب من كل فروع موسى ما سبق في الكلام
 لا يخرج امر بعد التغير لا معنى للاصل وهو من له القوة فكيف يعتبر الوصف لا ينافي
 بعد زوال المانع واجب بان ليس للمزاد بالاعتبار ان الوصف يرجع بعد التغير
 بل للمزاد ان كان ثابتا لكونه اصليا مع زوال ما يضافه ولذلك قالوا في حق امر جوهري
 وان كان علما وجميع احواله فكل لا اعتبار الوصفية فيه لما سأل عن ذلك فاعترض
 به ان علم ان سيبويه ان كان فاعلا كما هو المتعارف كان نفسه قولنا اعتبارا لانه متناول لما
 خالف سيبويه الافش لاجل اعتبار الصفة الصلية لانه تميز في نسبة مثل اسمر
 خالف سيبويه الافش من حيث اعتبار الصفة الصلية او لانه حال متغير
 في خالف سيبويه الافش حال لانه في اعتبار الصفة الصلية او لانه ظرف لثابت
 فيه جعل صياحي خالف سيبويه الافش وقت اعتبار الصفة الصلية او لانه متناول
 لكون الاشارة المذكورة لو عاين التي لانه مثل رجوع التفرق او بحدوث معان
 خالف سيبويه الافش مخالفا لاعتبار الصفة الصلية او لانه صفة صفة في الاعتبار
 فليس مخالفا لمبدأ السبب وان كان متغيرا كما زعم بعض الشارحين كان واجب
 قولنا اعتبارا لانه ما ذكرنا من اوجه الاكونه مفعولا له لعدم وجوده على الفعل ليس
 فاعل المفعول ان كان المفعول وحواله افش والفتحة للصفة الصلية بسبب

وهو شرط صفة ويخرج ان كان حال من قول سيبويه ايضا بحدوث التغير في خالف الافش
 سيبويه باعتباره للصفة المذكورة الاصلية واما الجوهري في محل النصب على انه مفعول لانه
 اعتبارا واللام متغيرة للعلم واما بعد التغير فاعتبارا بمعنى ان سيبويه يعتبر الصفة الاصلية
 نحو امر بعد التغير لان حال العلية ثم ما اشكال على سيبويه في وجه الصلة المذكورة وقدر ان يقال
 ان اعتبر الوصف الاصل بعد التغير وان كان ايدا فليزمن ان يعتبر في حال العلية لاصالة
 فيسقط نحو حاتم من الصفات للوصف الاصل العلية فباب عزة بقوله ولا يكون له الحق
 باب حاتم كما ذكرت حيث لم يتردد الوصف الاصل والمزاد باب حاتم علم كان
 الاصل جاعل بقا العلية لما لا يلزم من اعتبار اعتبار متضادين
 والعلية في حكم واحد وحدة فردية ومن حرف لفظ واحد وانما لا
 ان يعتبر في ضد ثابته لانه في اثاره الموثرة على اثار واحد وان يعتبر في المثرز من جملة الضدين
 لان كل ما في الوجود كان في غير من يلزم منه ثباته في جملة الوجودين كما قيل من صفة
 لا ما لا يتردد من اعتبار الوصف الاصل منها التميز المانع وهو لزوم اعتبار الضدين في كل واحد
 فردية بقوله اعتبار الوصف الاصل والعلم في نسخ الصفات فاما ايضا اعتبار الضدين في كل
 واحد لانه واحد وحدة فردية وجوه الصلة ووجه الصلة ووجه الصلة ان العلم للمصنف
 للعلم فان قيل اعتبار الضدين في كل واحد في حاتم لانه يلزم لو كان متساويا لعلية واهلية
 وليس المعنى في ذلك ان سيبويه ان يعتبر الوصف الاصل بعد التغير في حاتم لانه يلزم
 ان يعتبر في حال العلية لاصالة ايضا فمتى نوحا تم من الصفات للصفة الاصلية الاصلية
 القابلة لما ان الوصف الاصل يعتبر عنه لاصالة وان كان ليعاين حاتم بعد التغير كما في
 بعد غلبة الامة ولا تقا وبن العلية القابلة والصلة الاصلية الاصلية الاصلية الاصلية
 وصفه من كونه علماني ايمان فزمن ان يعتبر لفظ واحد الوصف الذي هو العلية القابلة لعلية
 العلية فانه الوصف الذي كان الوصف الاصلية العلية قابلية في ان جملة الاصلية

الاسكن كما يبرز على الاحتمال حيث لا يتعين احد الجانبين لانهما متساويان في السماع اليه بل يمكن ان يكون
والاستشهاد فيكون هو ارجح من باب الاجمال دون الاتساق والجمال خارجا والقياس منسوخ واذ
عرفت هذا علمك اذ قلت ضرب موسى معنى بلا فريضة حاله او معالفة قصدت فاعلمت
كنت بلا حيث لا يستحق الضمير السامع الى فاعلمت على الفعل كمنه خلاف الاول بل سبق
فما عليه موسى وانت لم تقصد غيرهم القياس المقصد بغيره بخلاف موسى ضرب موسى حيث يجوز
موسى الوجهان الاستواء اما على المعنى الاول ابتداءه فوجب تقديم الفعل على الفعل وهو خلاف
الاصل وابتداءه فوجب تقديم كون الخبر مقدر وهو ايضا خلاف الاول في خبر الاول
فيستويان في خلاف الاول فلا يلزم اللبس وكذا اقام زيد حيث يجوز في اقام الوجهان لا يستويان
على مخالفة الاول على ما بين ذلك في خبره انما الله تعالى وعلى يد فخر سائر الاشياء هذا هو الفرق
بين جميع صور الاتساق وجواز الوجهين والوجه الثاني في الصورة الثانية ان في صورة كون الفعل
ضمير متصلا فلا ان تها لئلا من تأخره لا يتساق الفصل الاتصال والاداء بتقديم الفعل ان الفعل
الفعل منه ومن الفعل لا يتصرف زيد اضربت واما في الصورة الثالثة اي في صورة وقوع الخبر
بعد الا ومعنا ما قلناه هو امر لا يتقلب المحرور ذلك لان المقصد من قصر الفاعل على الفعل هو
الفعل على الفاعل متعلق ذلك الى قصر الفعل او معنى انما اضرب زيد الامر ان زيد لا يضرب
لا احد الا بعد وفاءه وفجازه ان يكون مضروبا بغيره بتقديم الفعل اي بكونك مضربا لزيد
يعكس ثم هذا اذا وقع الفعل بعد الا ومعنا ما قلناه اذا وقع بعد الا ومعنا ما قلناه انما اضرب
الامر واذ يجازي عند المحققين هو المقصد استشعاره وتقديم الامر على الفاعل بقرينة او قصد
استشعاره من ان ياتي بضمير الضمير لا يزداد حيث لا يتقلب الاتساق المقصد وذلك ان
الاتساق انما يقع فيما على الا فلو ذكر الفاعل بعد الا فلا يتصور فيه فاذا قلت اضرب لزيد
فكذلك قلت الضارب زيد لا غير وذكر الفعل بعد ما فاضرب بقرينة فيرد اذ قلت اضرب لزيد
عز واذ فكذلك الضارب عز ولا غير ذلك في خبره ان لا يجوز ذلك هو المقصد استشعاره

وقد

وتقديم الامر على زيد والمقصد استشعاره من ان ياتي بضمير الضمير لا يزداد حيث لا يتقلب الاتساق المقصد وذلك ان
الاتساق انما يقع فيما على الا فلو ذكر الفاعل بعد الا فلا يتصور فيه فاذا قلت اضرب لزيد
فكذلك قلت الضارب زيد لا غير وذكر الفعل بعد ما فاضرب بقرينة فيرد اذ قلت اضرب لزيد
عز واذ فكذلك الضارب عز ولا غير ذلك في خبره ان لا يجوز ذلك هو المقصد استشعاره
وتقديم الامر على زيد والمقصد استشعاره من ان ياتي بضمير الضمير لا يزداد حيث لا يتقلب الاتساق المقصد وذلك ان
الاتساق انما يقع فيما على الا فلو ذكر الفاعل بعد الا فلا يتصور فيه فاذا قلت اضرب لزيد
فكذلك قلت الضارب زيد لا غير وذكر الفعل بعد ما فاضرب بقرينة فيرد اذ قلت اضرب لزيد
عز واذ فكذلك الضارب عز ولا غير ذلك في خبره ان لا يجوز ذلك هو المقصد استشعاره
وتقديم الامر على زيد والمقصد استشعاره من ان ياتي بضمير الضمير لا يزداد حيث لا يتقلب الاتساق المقصد وذلك ان
الاتساق انما يقع فيما على الا فلو ذكر الفاعل بعد الا فلا يتصور فيه فاذا قلت اضرب لزيد
فكذلك قلت الضارب زيد لا غير وذكر الفعل بعد ما فاضرب بقرينة فيرد اذ قلت اضرب لزيد
عز واذ فكذلك الضارب عز ولا غير ذلك في خبره ان لا يجوز ذلك هو المقصد استشعاره

وقد

لأنه ان لم يخصصه غيره معدوقا لان الخصومة لا تصلح على البكاه بل العادة في وقت
خصومه ان يكون يري بغير الضار من غير الصلح واللامعنى الوقت على الكلام لا يتغير
واجب ان يظل اللامعنى على العلة على تقدير ان يكون قوله خصومه متعلقا بقوله مناع لا يترك البكاه
اي مناع لاجل خصومه غيره من هذا البيت كى يتبين ان قوله وصحبت مما تطيح الطوايح
قوله وصحبت على مناع اي كى مناع وصحبتا وهو سايل العطاي من غير وسيلة وانما تحبب كى
لان يري معطى السائلين من غير وسيلة وقوله مما تطيح الطوايح اي مما تطيح الطوايح والاشفاق
بقوله كى يقدروا بقوله وصحبتا وكلمة من السببية وما صدر به من المناسبات كى كانت حاله
الاطاعة والاطاعة بالاطاعة على خلاف القياس كى كانت جميع منتهى القياس المطيعة
المطوعة الى المناصرة للمملكة اي كى تحبب لاجل اطاعة الطوايح بالاجل اطلاق الملكات
بالاوستل قوله كى يري لاجل اطاعة الطوايح اي يري لاجل اطلاق الملكات يري قوله
يتبين ان كى يري لاجل الاصل وكل فقر سائل اسبابة حوادث الزمان اطلقت بالاولى بعد
من انفسه فان يري ما من كل ليل خارجة كل فقر وقوله ووجوب اطلقت على قوله جوارا
اي يري حذف متعلقا بواجب في مثال ان احد من المسلمين استجار لك اي
في مثل الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل حذف ونفسه استجار وقوله وان استجار
احد من المسلمين استجار له المراد بالمثل كل منصرفه في حذف فيجب الحذف للملازم
بين المنصرف فان قيل فكيف المحس كحافى المنصرف وان عطف البيان نحو ايت
عطفه على احد او نحو قوله تعالى وما ياءه ان يا اجم ونحوه جاري في ابو الفضل وقوله كى يري
المعنى في تفسير الحذف وصحبتا الجمع بين المنصرف والمنصرف لم يصح ضالاه بالاجتماع
المنصرفه فانما يكون المنصرف تفسير الحذف ثم لما فرغ من بحث حذف الضمير في
بحث حذف الضمير الفاعل من ان قال قد يحد فان على الضمير الفاعل لتمام قرينة
مثل فعله لم قال فنهت ثم العبارة بالمراد منتهى فم اي نعم المفعول لمن قال او حال اي من قوله

لأنه ان لم يخصصه غيره معدوقا لان الخصومة لا تصلح على البكاه بل العادة في وقت
خصومه ان يكون يري بغير الضار من غير الصلح واللامعنى الوقت على الكلام لا يتغير
واجب ان يظل اللامعنى على العلة على تقدير ان يكون قوله خصومه متعلقا بقوله مناع لا يترك البكاه
اي مناع لاجل خصومه غيره من هذا البيت كى يتبين ان قوله وصحبت مما تطيح الطوايح
قوله وصحبت على مناع اي كى مناع وصحبتا وهو سايل العطاي من غير وسيلة وانما تحبب كى
لان يري معطى السائلين من غير وسيلة وقوله مما تطيح الطوايح اي مما تطيح الطوايح والاشفاق
بقوله كى يقدروا بقوله وصحبتا وكلمة من السببية وما صدر به من المناسبات كى كانت حاله
الاطاعة والاطاعة بالاطاعة على خلاف القياس كى كانت جميع منتهى القياس المطيعة
المطوعة الى المناصرة للمملكة اي كى تحبب لاجل اطاعة الطوايح بالاجل اطلاق الملكات
بالاوستل قوله كى يري لاجل اطاعة الطوايح اي يري لاجل اطلاق الملكات يري قوله
يتبين ان كى يري لاجل الاصل وكل فقر سائل اسبابة حوادث الزمان اطلقت بالاولى بعد
من انفسه فان يري ما من كل ليل خارجة كل فقر وقوله ووجوب اطلقت على قوله جوارا
اي يري حذف متعلقا بواجب في مثال ان احد من المسلمين استجار لك اي
في مثل الكلام وقوله احد مرفوع على انه فاعل فعل حذف ونفسه استجار وقوله وان استجار
احد من المسلمين استجار له المراد بالمثل كل منصرفه في حذف فيجب الحذف للملازم
بين المنصرف فان قيل فكيف المحس كحافى المنصرف وان عطف البيان نحو ايت
عطفه على احد او نحو قوله تعالى وما ياءه ان يا اجم ونحوه جاري في ابو الفضل وقوله كى يري
المعنى في تفسير الحذف وصحبتا الجمع بين المنصرف والمنصرف لم يصح ضالاه بالاجتماع
المنصرفه فانما يكون المنصرف تفسير الحذف ثم لما فرغ من بحث حذف الضمير في
بحث حذف الضمير الفاعل من ان قال قد يحد فان على الضمير الفاعل لتمام قرينة
مثل فعله لم قال فنهت ثم العبارة بالمراد منتهى فم اي نعم المفعول لمن قال او حال اي من قوله

لرب قال اقام من تقديره فقام زيد وحذف الفعل الفاعل لان فاعله المسمى بالتقدير فقام زيد وحذف
 الباء من اجل ان لا يوجب وتيم قريته لاسا وسد الجمل كذا قالوا والفاعل ان يقول ان به شيء سمي
 قد يكون ان يغير فاعله كما في اقام زيد ونسب ان يغير فاعله فاعله المسمى بالتقدير فقام زيد وحذف
 قريته المحذوف وتيم سا وسد المحذوف فيبقى ان يكون حذف الجمل من اجل ان لا يوجب فقام زيد وحذف
 حرف التصديق في موضع هذا المارة الوجوب الجواب عنه ظاهر على ان لا يوجب عن بيان
 الحكم الفاعل شمع في بيان كذا قوله وهو الاصل عند التنازع وكرهنا ان يوجب التنازع تظاهرا
 فقال ان التنازع الفعلان اما ظاهرا بعد جملة اي بعد الفعلين قوله ظاهر مستعمل في
 لان مانع مستعمل في قولنا نزع الشوب فيعدي تنازع الى احد فكون من يتجدينا
 الشوب لاسر باب تضارب زيد وقوله بعد ما منه ظاهر اي ظاهر او افعاله بعد ما واما ذكر
 الفعلين لاجل الفعل والتنازع لا يختص بالفعلين بل يختص في خبر جمل الصفات اي نحو
 زيد تضارب بكرم عمرو او بكر شريف وكرم ابوهم وغير ذلك وهذا بيان لان ما يختص في الخبر
 ولا يختص بالتنازع بالفعلين بل يختص في اكثر منها اي نحو ما جاء في الصلوات الاخرى كما هي
 وصلت وباركت وحمت وترعت على ابراهيم فان هذه الخمسة تارعت في عمل ابراهيم
 في هذا الظاهر لقدر ان في الخبر فاعله المسمى بالتقدير فقام زيد وحذف الباء من اجل ان لا يوجب
 منها فاذا اقلت فترت وكرمت على سيرة التكميل او ضرب وكرم على سيرة الفاعل فترت
 وكرمت على سيرة الماثل كان كل من الفعلين متصل بالمتن في الاصل افعال احد ما مثل
 بالآخر لا في التكميل بحسب انما لا يوجب او بما هو كثره ولا في التكميل افعال اخر في التكميل
 في المنفصل واللباب وانما في التكميل لان اسم الظاهر اذا كان تحت ما يوجب الفعل
 الا ان لا يوجب هو القيل المتكلم الثاني فلا يكون فيه محال نزع فلا يكون من في الباب
 كقولك زيد اضربت وكرمت وترعت زيد او اكرمت فان قيل التنازع لا يختص في
 تركيب ما عند احد لان البصريين وهو الى اعمال الثاني واما الفاعل في الاول وحذف

المفعول

وحذف المفعول ان يستحق عنه والاولى ان يكون في الاعمال الاول واما الفاعل في المفعول
 في الثاني لان التنازع في فاعله على سيرة في التنازع في حال او تنازع الفعلان الى اخره في الاول
 بالتنازع التنازع في التكميل من التركيب فيكون المعنى ان اذا توجه الفعلين اليهم واحد في التكميل
 والفا في قوله فقد يكون جواب او افعاله فيكون الفاعل في قوله فان اقلت للتفسير فيقول
 يكون الفاعل للتفسير هو المحذوف تقديره او انا نزع الفعلان فاعله بعد ما جاء في كل واحد
 منهما وعلى ان يكون الفاعل في قوله فان اقلت ايضا للتفسير فيقول ان يكون الفاعل للتفسير في كل واحد
 قوله فان اقلت الثاني انه في قوله قد يكون تنازع الفعلين في الفاعلة اي فاعلية الاسم
 الظاهر وبالنسبة مع التنازع في المصدرية اي في كونه فاعلا مخصوصا في كونه
 زيد وقد يكون واقفا في المفعول اي مفعولية الاسم الظاهر اي في كونه مفعولا مخصوصا
 وكرمت زيد فاعله قد يكون افعالا في الفاعلية والمفعولية في الاقتصار بان يقتضي
 احد الفعلين في فاعلية الاسم الظاهر والاخر مفعولية اي في كونه مفعولا مخصوصا
 قوله في تقديره على ان حال من الفعلين الذين هما فاعل المصدر المضاعف اليهما المدلولان بالتكميل
 في فاعلية الماثل في قول في الفاعلية والمفعولية العطف اي وقد يكون تنازع الفعلين في
 في فاعلية المصدرية مع ما حال من الفعلين في الاقتصار فيكون الفاعل في الاول والمفعول في الثاني
 هو المصدر فيجب على حال من الفعلين في قولنا لو كان في ذلك حال من الفعلين لا يوجب في حال
 المصدر المدلول في التكميل فاعله المسمى بالتقدير فقام زيد وحذف الباء من اجل ان لا يوجب
 وسماها لاجل التنازع المستعمل وان كان يجب بان حال من الفعلين المفعولين من ذلك الخبر فيكون
 حال من مفهوم الكلام وعاقل المصدر المفهوم من الكلام وانما ان يكون على ما سمي
 مفهوم من الكلام من حيث المعنى فيكون يجب مفهوم من الكلام لاسر باب حال التكميل
 ان يقال ان خبره كان محذوف اي كان الصلوات تحتها على ان كان احد ما افعالا والاخر مفعولا
 وقوله ويختار البصريون بكسر الباء والتيسار في التنازع وكان الكسرة لا يقع الفضل من المنسوب

الى الدنيا وبها المنسوب الى البصرة يعني الصحابة اي تحتار الخاتمة المنسوب الى البصرة اعمال
 الشاخي عطف على الخاتمة واما في اذنا من الغلظ لظاهر البصرة بعد تجزير اعمال كل واحد
 منها وتجزير البصريون الى تجزئة البصرة اعمال الشاخي مع تجزير اعمال الاول والاختلاف في الثاني
 والاولى دون التجزئة اجاب بان الفعل الثاني في اقرب الطالبين الى المطلوب فهو على الخاتمة
 اعمال الفعل الاول يستلزم مفصل بين العامل والمفعول وهو خلاف الاسل او الاسل في المفعول
 ان يلا ملامه باستفاضة الاستعمال على ذلك التران كلام لفضيحه ثم اقره بانه
 حيث اعمال الثاني في فعله على الشاخي اذ لو اعمال الاول الفعل اقرب لاحتيا راسما لمفعول الثاني
 عند اعمال الاول منه قوله الثاني اقره عليه فطر حيث اعمال الثاني اذ لو اعمال الاول الفعل اقرب
 لما ومنه قوله الثاني اقره عليه فطر حيث اعمال الثاني اقره عليه فطر حيث اعمال الثاني اقره عليه فطر
 حيث اعمال الثاني اقره عليه فطر حيث اعمال الثاني اقره عليه فطر حيث اعمال الثاني اقره عليه فطر
 وهو مملول معنى فريدها حيث اعمال الثاني في كلا المصراعين الثاني في المصراع الاول وانما لا
 ذلك ليعمل في فاته لما قبل واما في المصراع الثاني في كلاهما فلا لولا ذلك لكانت معنى هو غيرهما
 باطلا ليعتبر في فاته لانه صفة جرة على غير معنى حيث وقع خبر الفهم وهو صفة الفهم حيث
 اسند اليه والصفة اذ اجرت على غير من لم يجب فيها ابرار الضمير او الضمير على شرطية
 التفسير فلما لم يبرز الضمير لانه قد اعمال الثاني في كلاهما فلا لولا ذلك لكانت معنى هو غيرهما
 لا يجب ابرار الضمير مملول لانه وان كان متحرك على غير من لم يجب فيها ابرار الضمير او الضمير على شرطية
 وهو صفة الفهم الا ان ضمير الضمير في المصراع الثاني في كلاهما فلا لولا ذلك لكانت معنى هو غيرهما
 وقع خبر لونه وهو صفة الفهم الضمير وتجار الكوفيين اي تجزئة الكوفيين اعمال الفعل الاول
 مع تجزير اعمال الثاني في تجزئة الاول بين الطالبين فهو باعطاء المطلوب اولي بان اعمال الثاني
 يستلزم الاختار قبل الذكر لانه كذلك اعمال الاول وان كان اولى في قول امر القيس شعره فلما
 اسبق الاول في حيث كان في ولم يطلب قبل من المال كان في ولم يطلب تارة في قول

اعلم كذا في فيه حتى ارتفع جميع امكان افعال الثاني في و هو لم يطلب اذ لا تفاوت في الظن
 بينه وبين غيره ونسب مع ارتجاع خلاف الاصل وهو حذف المفعول الثاني في قول الامام الاول
 مختار الاختار له اثبات الفصح او الفصح لا يختار الاول وجهها راعيا الاختار والاختار
 اعمال الاول والاختار راجع اليها في في المتن ثم لما بين ان المختار اعمال الثاني في حذف البصريين
 واعمال الاول عند الكوفيين شريع في تفسيره ما بينا كونه الاعمال افعال على
 الشاخي الفاعلية فاعدا بتفسير اعمال الثاني لانه الاول والاكثرا استعمالا في فاعلية
 الفعل الثاني في كونه مسبب البصريين هو ان كان الثاني مقتضيا للفاعل والمفعول المختار
 الفاعل في الفعل الاول اذ اقتضى الفاعل على جفت لظاهره اي على موافقة
 الاصل لظاهر الواقع بعد الفعل في الثالث في التفسير في جميع التذكير والتأنيث نحو ضربني
 واكرمت زيد او ضربتني واكرمت زيد بن وضربني واكرمت زيد بن وضربني واكرمت
 مندا وضربتني واكرمت مندا وضربني واكرمت مندا وضربني واكرمت مندا وضربني
 نظرت اضمرت اي دون حذف الفاعل لان حذفه لا يجوز لتوقف الفعل عليه وعدم استقلاله
 بدونه الا في شئ من مسدده كما في ما جاز في الازيد في ضرب زيد على صيغة المجرور بخلاف ما صار
 قبل الذكر فانه جاز في التذكير بشرط التفسير قوله هو احد واحد فاعل قبل لم لا يظهر الفاعل
 في الاول عند اعمال الثاني في الثاني لان حذف الفاعل في الاول لم يظهر ذلك لانه لم يترك
 وتوسيع ولا البصار اليه مع امكان الاختار فلا كالساكني منقول مطلق الفعل محذوف
 اي بخلاف القول بالاختار دون المحذوف خلافا للساكني فانه يقول محذوف الفاعل دون الاختار
 نحو ضربت الفاعل قبل الذكر والجواب ان الاختار قبل الذكر بشرط التفسير العدة في الجملة جاز نحو
 نعم رجلا وقل هو احد احد بخلاف حذف الفاعل مع وان يشرى مسدده نحو قوله تعالى اسرع
 وابصر حيث حذف بضم الثاني وهو فاعل من يشرى فاعدا وما قبله لا يشرى
 الا في الاول وهو فاعل من يشرى فاعدا وما قبله لا يشرى فاعدا وما قبله لا يشرى فاعدا

في قوله تعالى
 فان تفرقت
 فان تفرقت

الفاعل هو الواو لفظا لئلا يلتقي الساكنان وان القيت خطا لئلا يلتقي الجمع بالواو
 ونحو الطعام في يوم ذي سبعة حيث حذف الفاعل المصدر قيل المصدر ما حصر في
 الفعل لا يجب فيه وجود الفاعل قوله تعالى الطعام في يوم ذي سبعة من باب عدم الفاعل لعدم
 الاقتصار كما في الجواز من باب حذف الفاعل والاشارة السابقة من باب تقدير الفاعل لان
 باب حذف نياتنا والحدوث في باب السانف نياتنا ويظهر اثر اختلاف بين القائلين
 بالاضمار وبين القائلين بالحذف في التثنية والسبع دون الواحد كما في الضمير بارز فيها ومستم
 فيقال لا ضمير ضربا في واكرمني الزيدان وضربوني واكرمني الزيدون في الحذف ضربوني واكرمني
 الزيدان والزيدون بخلاف ضربني واكرمني في حيث لا يظهر اثر اختلاف في صورة فعل معنى فان
 الفاعل في الفعل الاول ضمير مستتر عند القائلين بالاضمار وحذف عند القائلين بالحذف وقوله
 جازا متعقبة لبيان خلاف لفظ الواو واخر متعقبة اي جازا في المثالين عند قضاة الاول الفاعل هو
 خلافا للقول بغيره مفعول مطلق اي بخلاف القول بجواز اختلاف اللفظ فان من جازا ذلك للزم
 وهذا الخطرين بالاضمار قبل الذكر اوصفت الفاعل وروى عن الفراء تشريك الضمير بالواو والاضمار
 بعد الاسم الظاهر كما في صورة تايخر الناصب يقال ضربني واكرمني في ضربني واكرمت زيدا
 ورواه الترمذي غير مشهوره وقوله وحذفت المفعول عطفت على قوله احضرت الفاعل
 اي لان اجمعت الثاني فحذفت المفعول ان متعقبة الفعل الاول المفعول ان استغنى عنه
 في اكثر ما استغنى عن التثنية فيمنع خبره الجواز والجرور عن غير مفعول الم اسم مطلقا
 حذفت المفعول ان كان ما استغنى عن بيان لم يكن مفعولا لافعال القلوب نحو ضربت واكرمت
 ضربني زيدا وعطيت واعطاني في اذهر حالان المفعول فلهذا ضرورة في الاضمار قبل الذكر ان
 له لانه الاسم الظاهر فيه انما يذكر مثل هذا المفعول نحو زيدا من جملة احواله وانما لم يذكر
 نحو زيدا قبل الذكر في الفصل والاضمار في قوله زيدا من جملة احواله والاضمار
 اي وان لم يستغنى عنه اي وان كان ما لم يستغنى عنه كان مفعولا لانياس من باب عطفت

في

وكان الاول في كونه اظهرت المفعول نحو حسبي زيد اسقطنا حسبت زيدا فانما حسبت
 لما تارعا في مطلقا الاخير واعل في حيث وجب انما مفعول حسبي وهو مطلق الاول لئلا
 يلزم الاقتصار على احد المفعولين في الموضع عن تفسيره بحسب البصريين لبيان كونه افعال الفاعل الثاني
 شرح في تفسيره بحسب الكوفيين لبيان كونه افعال الفاعل الاول فاعل الاول عطفت
 على شرطية السابقة وهي قوله فان عطفت الثاني اي وان عطفت الفعل الاول كما هو امر الكوفيين
 سواء كان متعقبا للاحوال المفعول احضرت الفاعل الثاني اي وان عطفت الفعل الثاني او اقصى الفاعل على
 وفق الظاهر نحو ضربت وضربني زيدا وضربت وضربا في الزيدون وضربوني الزيدون
 وضربت المفعول ايضا في الفعل الثاني اي وان عطفت المفعول على القول المجازي على وقت الظاهر
 نحو ضربني وضربت زيدا وضربني وضربا الزيدان وضربني وضربت الزيدون وانما اضمرت المفعول
 في الثاني لان اضمارة قبل الذكر لتعلق الاسم الظاهر بالمفعول الاول وهو مقدم على الضمير في الفعل الثاني
 كما فلا يحدف مع امكان اضمارة الاول ان يمنع ما منع فخطير استثنى من غير المضمرة
 المفعول على المجاز في جميع الاوقات والوقت منع ما منع عن الاضمار وجب انما لم يفعول وهو
 ما اذا كان مفعولا لانياس من باب عطفت مع ذكر المفعول الاول غير مطابق للظاهر مثل حسبي
 سلتين الزيدان مطلقا فان حسبي حسبتا تارعا في مطلقا واعل الاول او حسبي
 فمفعول الزيدان فاعل اول مطلقا مفعول لانه اضمرة المفعول الاول في حسبتا وظهر المفعول الثاني
 وهو مطلقا لانياس منع اضمارة وهو انه لو ضمير مفعول خالف سبويه بين بول والمفعول
 الاول وانما جازا لوجوب اتحادهما فيما صدقا عليه في الباب ولو ضمير متشبه خالف المعاد
 وهو قوله مطلقا فلما استغنى الاضمار وجب اضمارة وان كان المظهر بغير نحو حسبي حسبتا
 لانه زيد مطلقا ثم لما فرغ من ذلك شفع في بيان جواب استسك به الكوفيين وهو
 ان القيس من ان كان في المطلب تارعا في قوله وان كان في قوله اول القيس
 ولو انما استغنى عن مبحث كذا في الم طلب قبل الم بالالف المفعول في قوله

باب التنازع لفساد المعنى، أى لاجل فساد معنى البيت على تقدير توجيهها إلى دليل من دليلها
وخلال المقصود لأن كانت لتقبل التثبت من شرطه وبخلافه أو عطف على أحد ما سنينا أو لم نكن
مكوا من في تلك شبهة أو أقلت لو التزمنا أن التثبت كان لا كرا مان بين منينا و أو أقلت
ولو لم نكن نرى لم التثبت كان لا كرا مان متباين فعلى ما أتوا له أو ما ناسى لا وى مبدئية يتقدم بها
معية لا وى مبدئية أى أنها طلبا لتعليل من الال لا يثبت وقوعه فى سياق قوله كذا أو كذا فى
من الال لا كما نرى أو لم نسا كذا تعليل من الال لا فلو كان قوله ولم يطلب متوجها إلى دليل من
الال نرى أو لم نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا عطف على ما لم نسا كذا
من المصراع الاول لا كرا مان طلبا لتعليل من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا
ولا كرا مان من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا
فغير متوجه إلى توجز الفعل الثانى إلى الاول متوجه إلى دليل من الال لا نسا كذا
تلك التهمة من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا
المتى لو ثبت سى لا وى مبدئية كذا فى دليل من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا
يكون من باب التنازع أو شرطه ان يكون الفعلان متوجهين إلى شىء واحد قالوا انما
فى قوله ولم يطلب الحال دون العطف فلا يصح العطف شيئا فلا يلزم التنازع فى العطف
المقصود ويكون المعنى ما ثبت سى لا وى مبدئية كذا فى دليل من الال لا نسا كذا
تعليل من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا
كأنه شرطه ما كذا كذا مبدئية متباينة لطلبه ليرد ذلك التحقن السى لا وى مبدئية
كنا تعليل من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا تعليل من الال لا نسا كذا
بأعمال الاول وهذا المفعول من الثانى على غير الرأى كان قوله ولم يطلب متعلقا على
الجملة مبدئية دون قوله او كان حيث لا يكون مبدئية فى سياق قوله يصير شيئا متباينة
الحق فادعوت هذا فاعلم ان قوله او قال الصديق مستند وقوله ليس متعطف وقوله

كان في البيت جواب لوفى الكافية بدل من قوله قول المرعبي إضافة الفاعل إلى المفعول
إضافة المصدر إلى الفاعل ثم المفعول لما أخرج مفعول الم اسم فاعله عن قربون الفاعل قوله
عاجته قياسية شرع في تعريفه هذه الآية فقال مفعول الم اسم فاعله أي مفعول فعل لم
يذكر فاعله وإنما لم يفصل منه كما فصل البتة المشبهة بالفاعل حتى جاء بعض النحويين
فأدركوا مفعول حذف فاعله ثم كملوا بيان الظاهر فلا يكون مذكور هنا مستكراً
وقوله فاعله حذف مفعول هو نائب المفعول مستتر في التيمم أي التيمم كالمفعول مستتر
وأما الكناية التي توسم استاء التيمم التي قوله فاعله فاعله من قوله فاعله مستتر في التيمم
أثبت الرفع ليقول حيث كان في الأصل مفعول لافيه أي أثبت المصدر البطل وقت الرفع هو
مفعول حذف فاعله التيمم هو متعارف قبل أن يخرج عن كونه مفعولاً فاعله وسما فاعله المصدر
عد الفاعل عليه فلم يبق عليه مفعول فاعله من قوله فاعله مفعول الم اسم فاعله
في بيان شدته فقال في شرطه أي شرط مفعول الم اسم فاعله أن تغاير صيغة الفعل
المفعول والمفعول وصيغة الفعل إلى صيغة المفعول فإن فعلك يفت بدخلك في الشرط
أشعل واستعمل وغيرهما من المفعول قبل في هذا الكلام حذف مفعول أي إلى فعل
يفعل أو نحوها من المفعول أو يقال الم لا بد قوله فعل ونفعيل مجرد اللفظ واللفظ إذا ردد
مجرد اللفظ يكون علماً وليس بفتح أو بدخلك في شرطه بها كما في كل فرعون كونه
أي كل جبار عادل فاعله وهو المفعول المستتر في فعل ونفعيل كونه فاعله جبار أو ضار
بهم لا بد كونه صيغة الفعل المفعول فيكون المعنى أن غير صيغة الفعل إلى المفعول المستتر
الجبار أو أن غير صيغة الفعل إلى صيغة الفعل المفعول المستتر في فعل ونفعيل
كان قربون مفعول الم اسم فاعله هو ما كان كل مفعول صالح لا فاعله مقام الفاعل
شرع في بيان ما يقع من المفعولات متعارف والمال يقع فقال لا تقع المفعولات الثانية
بأن عقلت مقام الفاعل لأن المفعول الثاني سندا إلى الأول سداً تاماً هو مفعول المفعول

هو مقامه

الاول مع القصة بالنسبة الى الخبر وعلى الثاني لا يصح القصة لانه لا يكون المستند فيه
المصنف حتى يصح القصة فيكون المستند في الخبر لا يصح له انساب وانه على قول من قال
بان التقييد بالمصنف على ما في قوله وهو رجل طوي الجوارح في معناه لا يقتضيه قول
بذلك القول انما يتحقق به العرب اذا سمعوا به ركع في وقت لا به في مثل الاسماء
فكان هو رده هربا يتشاوره ويخشي منه السواد والاراء يذوق باب القصة في
الدار وحصل فان قوله رجل سقاء يتخصص بتقديم الخبر الذي يطرقت منه خبره
علما لانه اذا قيل في الدار علم ان ما بعده موصوف يستقر ان في الدار كذا يتخصص
بالصفة بخلاف ما قايما رجل فان لم يتعين كونه منكبا نحو اذان كمن قايما مبتدا
ورجاء لا منه فلم قلنا يا خبر فزعم الالباقس فلم يجد ذلك فيه نظر حيث صرح في
رجوع ان في الالباقس هو جو فيه وسلام عليك فان قوله سلام عليك
تخصص كمن منسوب الى المصنف او معناه سلط سلام عليك فحدث كما يحدث في
المصادر وفسار سلام عليك سلاما فعدل من الغضب الى الرفق فصار سلام قصد
استمراره الدوام في الدعاء فان قيل لا يستقيم ان يكون معنى سلام عليك سلوة
عليك لان سلوة معناه قلت سلام عليك كما ان حجت تحت حجت سبحان ليست
وقلت بيك فيلزم التسلسل والدور والتمسك لان سلام عليك في قولك قلت
سلام عليك ايضا مبتدا منكر فاجاب في تخصصه الى تقديره من شال بالابتداء
فيلزم التسلسل وان نعمت ان تخصصه لكونه في معنى سلوة سلام عليك الاول
لزم الدور حيث يحتاج سلوة سلام عليك بان معناه الى قلت سلام عليك
والقول يحتاج في تخصيصه ليدور في تسلسل الخبر وجب اجاب الكل لكون الخبر محتاجا
واما التكرار فظاهر في الظن على ما قيل لا يستلزم ان معناه سلوة قلت سلام عليك
من شال سلاما قلت سلام عليك وذلك لاحتياج الى تقديره ولا يلزم التسلسل

والدور فان قيل السلام لما كان مصدر سلوة الذي معناه قلت السلام عليك كان
توكلم سلام عليك قولي سلام عليك في عليك لان قوله سلام عليك متعلق
فلا بد من ذكر خبره في ما لا يكون له مبتدا في آخره فيذكر خبره في الخطاب فيلزم ان
توكلم سلام عليك قولي سلام عليك في عليك لكن خبره في تكرار الخطاب في
تعيين التي طلبت لاداءة من اللفظ الصالح لاداءة رسا صلب العباب سلاما
معناه عند تقدير سلوة وهو غير مسلم حيث لا يميز سلاما سلاما عليك مبتدا في
القول ثم لما في عن الكلام لابتداء شرح في الكلام خبره فان الخبر الامر
في خبر المبتدا قد يكون جملة لان الكلام كالتعريف بالمراد في الخبر لان معناه
عليه اني كذا فاشارة الى ان اللفظ في الخبر افراد لكونه ابتداء الكلام ثم قوله في الخبر
وقوله قد يكون خبره فيصير مشا لا وقوع الخبر في قوله بالجملة مطلقا سواء كانت خبرا او
وهو الصحيح وقال ان المبتدأ في خبر الكوفيين خبره لكونه جملة انشائية بدون تأويل نظير
الخبر مثل زيد ابن قايما في خبره مبتدا هو مبتدا ثان وقايما خبر المبتدأ الثاني
والخبر الثاني خبر المبتدأ الاول وفريد قام ابن قايما مبتدا وقايما خبره وادع
باعتبار الخبر المبتدأ الاول ونظير خبره انشائية قوله تعالى في انتم لامر جاكم وتلك
الرجل في قول من جعل المضمون بالمدح مبتدا متقدما والخبر عند التبيين المبتدأ الثاني
المتاخر خبرا بالاول اي انتم متعلق بمصطفى لامر جاكم وانه متعلق في قوله نعم الرجل وقايما
وذلك لان الخبر خبره فلا بد من عاين يود من الجملة الى المبتدأ لان الجملة حشر
في معنى مستقلة بنفسها فاذا اتصل بشئ يحتاج الى عاين اي الى باطرين بطنا خبره لكان
ذلك الرباطا خبره كاللام في نعم الرجل في انما الاستغراق الخبر كذا حسب الراجح
والخبر مشتق من المضمون وهو خبره في استغراق خبره في الذكر للفظي والاعتقادي للمعنى
كاذب خبره الآخر وهو المضمون في عاين الى الخبر وكذا وضع المظهر موضع المظهر

فعلا لم يطف حتى تروا كذا من قبح الامم للعلماء وكان في هذا الموضع
زيد قاهر فان قام خبره موضع البتة وقوله وجب تقديمه جازا
السابقة الى وجب تقديم البتة على الخبر في هذه المواضع لما في الالف قبلها من حركات
زيد من ابوه فقدم من على خبره فلا يطل صدره واما في الثاني فالثالث فليست البتة
بأخبره اما اذا لم يقبل بان قام خبره على تعيين البتة فلا يجب التقديم نحو ما هو في
وبما تنويس ابنا الرجال لا يبعد فان بوابنا مستدا ونونا خبره لا يبعد عن البتة
لأن الاباء من نزل الابناء لان الاباء من نزل الابناء لا يبعد عن البتة
ابو يوسف فان قوله ابو يوسف مستبد ابو يوسف خبره لان ابو يوسف من نزل ابائه
لان ابو يوسف من نزل ابائه ابو يوسف خبره لان ابو يوسف من نزل ابائه
البتة في نوزل من المطلق فليست البتة لان الاسم ليس ببتة والصنف خبر
لانما دل على النفي الشرطي الخبر فلا يقبل البتة با خبره في البتة لان الخبر
ان يكون جازا مستقيا في الصريح مع ان الجاز لا يدل على النفي لان الاسم ليس ببتة
خبره في البتة كذا او الصنف مستدا بفتح الذات الذي اقصت بفتحها فليست البتة
الذي اقصت بالانطلاق سمي خبره واما الرابع فليست البتة بالاعمال فان في الخبر
زيد من البتة ولم يجب تقديمه في الراء الفعل الفعل الاصطلاحي وفيه شبهة فان في الراء
بذو الارادة فالاولى ان يادى الفعل الذي في ضمن الالف فيخرج اقام زيد فان قيل
في قولك زيد ان يقول فعل البتة مع انه لم يجب تقديم البتة جازا خبره في البتة
لعدم البتة لان الفاعل الخبر ليس المتصل في قوله ان فاصبح زيد ان فاعلا اذا كان
وهو مسبق الا قبل الراء بالفعل الفعل المقدر فيخرج زيد ان يقول ان خبره في البتة
فيخرج كونه قام ويخرج زيد ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
بان الراء المفرد صورة في خبره فزيد قام ويخرج زيد ان يقول ان يكون معناه اذا كان خبر

فصل في

فصل في بقاء البتة في خبره في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
فان في خبره في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
من ان في خبره في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
واذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام كما استندم في قوله
نحو ان زيد فان ان خبره في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
بما من ان الراء المفرد ليس بخبره في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
او كان الخبر مفردا صحيحا الذي البتة المذكور في اصل في الدلالة
فان قوله في الدلالة خبره في البتة وهو خبره في البتة او كان له علاقة خبره في البتة
اي لتعلق الخبرين في البتة بان يتصل الخبرين الى البتة خبره في الدلالة خبره في البتة
الاسم وبه مثل على التمرة مثلها ويدا فان قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
الخبرين في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
او مشق الخبره في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
في البتة لان قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
او كان الخبرين مع ان ان عن قوله ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
بالمفرد مثل عندى انك قائم فان قوله ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
من قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
سواء في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا
فان كان ذلك في قوله ان يقول ان فاعلا فاعلا فان قام مع فاعله جازا

لا يكون اسم الماعل الذي بعده مشتقاً من غيره ويكون هذا السبب هو ما يميزه
 زيد ان كان خبراً كان خبراً لا يكون ان كان خبراً لا يكون ان كان خبراً لا يكون
 تامة الخبر المحذوف لان الموكلة لا تحذف فيكون خبر مبتدأ محذوف ضرورة ان لم تحذف
 لا يكون في رفع الخبر وانما لم تحذف ليعتد بها انما لا يتوهم ان الكلام خبر عن خبر فيكون خبراً
 اعني حذفه بطريق الوجوب حين حذف بطريق الوجوب قبل جازي موضع محذوف فلهذا انما قال
 بالمحذوف كما لم يسمي وزعم البعض ان حذفه بطريق الوجوب لم يسمي في كلامهم وعلموه يكون مسبباً
 كذا في الكلام وحذف الزك من خبر ما يسمي به هذا السبب لان الزك في التام في جواب المحذوف
 الا ان يرى ان الخبر كان في الكلام الصواب قد يحذف فيتم لما في غير محذوف البتة اذ شاع في بيان
 حذف الخبر وقد حذف الخبر جوازاً اي حذفه جازاً في القياس قديمة ونظيره مثل حذف
 فاذا السبع واقفت فان سبع سبعة او خبره وحذف اي فاذا سبع سبعة او خبره
 والقرينة تحذف هذا الخبر اي اذا السباع فانما نظرت وهو يدل على الفعل الجمع كما هو موجود
 لا يصح ان يكون اذا خبر لا نظرت في زمانه من جهة الزمان وهو سبب العادة وهو لا يصح خبر عن الجثة
 والعامل في معنى السباع والفاء للعطف وهو مطوف على قوله خرجت اي خرجت ففان
 السبع موجود في جهة العضاة اليها الزمان في المعنى فخرجت ففان السبع يكون
 من حيث المعنى عطف الفعلية على الفعلية فان قيل السباع في القدر متعدي فيكون اذا مضى لا يظفر
 فلا دلالة على الخبر لانه على السباع المتعدي من اجل ان لا يظفر الا في الماضي لا في الحاضر
 بل في الماضي فيكون ان قيل انما الخبر المتعدي خاصاً اي خرجت فاذا سبع واقفت او خاصاً فيكون
 طرفاً يستمر حتى يترجم خبره الزمان للجثة يكون طرفاً على الطرف الذي يصح خبر عن الجثة وفيه نظر
 لان حذف الخبر الخاص لا يجوز في قرينة خاصة ولا قرينة حسنة اذا نظرت لادالة على الفعل
 فيترجم حذف الخبر لانه لا يجوز في وجه لا يجوز في وجه لا يجوز في وجه لا يجوز في وجه
 عن الجثة فلا يحتاج الى تقدير الخبر فيكون المعنى خرجت في ذلك المكان سبع فان قيل لا يظفر

في قوله لك خرجت فاذا سبع بالباب قبل ان كان ان خبره فاذا سبع وذلك قول بالباب
 لا خبر وقوله وجوباً علمت على قوله ان اي قد خرجت فاذا سبع وذلك فيما التزم
 في موضعه غيره كونه ما هو قوله في كسب التزم فيه خبره موضع الخبر في كسب
 سد فيه خبره من خبره من قرينة او مصدرية اي وقت التزم فيه خبره موضع الخبر في كسب
 زيد لكان كذا فان كان ما سببه محذوف ان خبره لا يرد موجوداً وانما حذف لوجود
 وسد فيه وسد اما القرينة فلان لا سبب في كسب لوجود غيره فيكون سبباً من خبره وانما
 وسد فيه جواب لولا والمراو مثل لا يرد لكان كل اسم واقع بعد لولا كان خبره علمياً يجب حذفه
 لسد جواباً وسد اذا كان ان خبره خاصاً لا يجب حذفه لعدم لادالة عليه كقول الشافعي رحمه الله
 لولا انما يعلم انما هي كملت اليوم ثم من ليدي قال الكوفون ان لا يرد لكان كذا ان
 حذف الفصل اي لولا انما لكان كذا الشبه لولا يحذف شرط ولا خصوصاً لولا التخصيصية بالمثل
 لولا الاستنائية عليه مثل ضربي زيد اقاماً في هذا السبب في ذهب البصريون الى ان يقر
 ضربه زيد ما حال اذ كان قائماً في سببه لخصاً في العاقل زيد استعمل ضربه في حال السبب
 حال من الضمير المتكسر في كان العاقل الى زيد فيكون كان في حاله فيكون كان في حاله فيكون
 ان خبره هو حاصل لادالة الطرف المستند لانه يدل على عطفه العام ثم جعل الطرف بعد حذفه
 وهو على خبر الضمير الجثة ثم حذف اذا كان لادالة الحال اي قائماً عليه لان الحال على
 الوقت والزمان في خبره زيد اقاماً فاذا سبب حذف الخبر بمصطلح القرينة وسد فيه وسد
 لما ان قائماً يدل على العطف اذا كان لادالة الحال على الطرف وانما كان على الخبر لادالة العطف
 على مستند العام فقيا بما يدل على الخبر لان العطف على العطف والى ذلك التي في بيت حال ساد
 مسد والضرب عام على الاصل لان سبباً في خبره في قول علي زيد فانه حاصل في حاله فيكون
 ان المصدر واسما الانجاس والجسوس اذا ضيفت تكون عائدة لادالة الاستعمال فيكون خبره
 زيد قائماً اخباراً عن عاقله الضربات في حال القيام في غير منقاة لم يضر به في غير حال القيام

هو في ذلك المكان

او بعد معنى لغيره اي بعد ما هو متضمن للمعنى كما في انما داخل قبل غير وانظر فاعلم ان المعنى
ومعنى المعنى بتدليل كل منهما وفيه نظر لان التعريف الراجح الى المعطوف والمعتوق
بكله او كبح فرداه يقال زيد ادعى وقام ولا يقال قامان فلما جاء الى الاول
من مواعيد اليها بدون تدويل اي داخل في ذلك المعنى ومعنى المعنى على اسم فيه خبره
عن نحو ما مررت الاسير البرية لا يكون خبرا عنه اي لا يصح ذلك المصدر خبرا عن ذلك الاسم
بان يكون ذلك الاسم اسم عن وذلك لان المصدر اسم معنى وباسم المعنى لا يجوز
اجتهاد وفيه احتراز عن نحو ما سري الاسير شديد فانه لم يصح فيه اذ وقع المصدر كمراد
بعد اسم لا يكون خبرا عنه ولا علم بذكر هذا التعريف الكفا بما ذكره اولاً وانما جسد بين التعريف
والعلمان كل واحد منهما صابطاً بصفة واحدة لا شتر لهما في الواقع بل هو اسم لا يكون خبراً
فانه كما ان انت الاسير او انت الاسير البرية هذا ما لان توقع المصدر مثبتا للمعنى
داخل في اي ما انت الاسير سيرا او يقال هذا الصنف الذي لا يزال بافرو ما انت
الاسير سيرا البرية الى الاسير سيرا مثل سيرا البرية والبرية العجلة المرتبطة بالباطن
وم يربط ثم سمي به الرسول ليعمل عليها ثم استعمل في اني عن مينا وكان من
المركب انهم يبنون الربط ويقفون الفكاك فيها ويقطعون اوتابها وكان هو فونة
فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبرية السبع من طير الى آخره لاداء الرسالة
بالباطن بسببه قيل وانما اورد نظري لان الاول نظر للمصدر المتكرر وانما في نظير
المصدر المعرفه فثبت فيه على ان الحكم لا يفتقر بين المصدر المتكرر والمعرفه لا يفتقر
سيرا مثال وقوع المصدر مثبتا لمعنى المعنى داخل في اي ما انت الاسير سيرا
سيرا مثال وقوع المصدر كمراد الى زيد سيرا فان قبل المصدر في قوله ذلك لا يفتقر
وكذا وقع كمراد ولم يفتقر الفصل قبل فاما اذ وقع المصدر المتكرر في موضع الخبر
اسم لم يصح ان يكون خبرا عنه والمصدر في الآية وان وقع كمراد لكنه لم يقع في

موضع الخبر عن اسم لم يصح ان يكون خبرا عنه ولا في الآية وان وقع كمراد لكنه
وقع في موضع الخبر وليس قبله مبتدأ وانما وجب حذف الفصل في الصابطين لوجود
القرينة واسا ومداخلة وقت اما القرينة في الصابطة الاولى فهي المثبتة لميل
تقصي خبرا ولا يصح خبرا ولا يصح خبرا الاصل هذا المصدر وانما اساد مصدره وقت فهو الاصل
ولما القرينة في الثانية فهو المثبتة لاداء مقتضى خبرا ولا يصح خبر الاصل هذا المصدر وانما
مداخلة وقت فهو المصدر الاول وكلمة او في قوله او وقع كمراد فانه انما يكون
بدليل قوله ما انت الاسير سيرا ومنها اي من تلك المواقف ما وقع اي موضع وقع
المصدر فيه حال كونه تفضيلا لا تضره من جملة متقدمة اي سابقة على المصدر في خبره
الاحتراز عن اي يقع تفضيلا لمضون محبة دون اثر مضون بها كخزيب فرسفره
القريب او البعيد وق قبل الجملة لاحترازها اذا وقع تفضيلا لا تضره من
مغزو كخزيب لاداء اسر فرسفرها او بعيدا كذا قيل وفيه نظر لان المصدر
في هذا المثال تفضيلا لا تضره من قول ب فرسفره جميع التعريف جملة لا مغزو بل الاداء
ان يقال في المثال لا يسفر فاصح صحة او يفتقر اعتناء ما اورد يد ضرب ثانيا
يتاوب تاوبا او يهلك هكذا وفي المقدمة احتراز عن انما خبر كمراد ما يتاوب
بالضرب تاوبا او يهلك كمراد كما فاضرب واما مقنون باليد متا وقنون فذا
فتدوا وقال بعض الشرحين التفضيل انما يكون الجملة المتقدمة لان الفصل لا
متاخر عن التفضيل فذكر قوله متقدمة توضح وفيه نظر لان التفضيل قد يكون
مفترون جملة متاخرة اي بعد لا يجب ان يفتقر فلهذا لم يفتقر عنه وذلك ما مر من
فذلك لا يتاوب زيد بالقرب تاوبا او يهلك هكذا فاضرب مثلا ان التفضيل قد يكون
متقدمة على الفصل لاداء تمام بشاره او لاعتناء السج كما قال صاحب التلخيص وعلم
من البيان ما لم يعلم فان في قوله من البيان بيان لقوله ما لم يعلم فقدم

ادعى البدل كونه مرتب به فاذا لم يصرح بمخرج قوله صوت حملا مصدر وقع التشبيه
على جاحده جزء وهي موله وهي شدة على اسم بمعنى المصدر وهو صوت ويشترط على ما
الصوت وهو الذي صدر منه الصوت وهو العنبر في قوله لانه راجع الى المصدر
مصدره الصوت فوجب حذف فعله اي صوت صوت المخرج يعني بصوت من اجل
صوت المخرج ومخرج عطف على الصوت الاول اي فاذا لم يصرح بمخرج المخرج اي
مخرج المخرج يعني يصرح بمخرج مثل مخرج الفلك المخرج هو الصوت والشيء المخرج
ولهذا وانما اوردنا لان المصدر الاول معطوف الى الكثرة والشيء الى العنبر وبها
اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر في حال كون ذلك المصدر مضمون
جمله لا مخرج له بغيره الجمله منفعة جملته اي لا مخرج لتلك الجمله غير ذلك المصدر او يرد
المخرج في اخره لا سيما في العنايط والآية تقول اي فكلان على الف درهم
قاله درهم سبب را على خبره ولا متعلق بغيره او على العكس فاعرفنا مصدر وقع مضمون
وهي قوله على الف درهم لان مضمونه الاعراض بالقرار بالشيء من موله وفي بعض
الاسم وقع على المكان اعرفنا وهو اسم من الاعتراف وهو متبني على المصدر
ويستدعي هذا المصدر لتوكيد النفس اي تعبير الذات لا كما دلول المصدر والجملة
وبها ما وقع مضمون جمله اي من ذلك الموضع وقع المصدر فيه جملته مضمون
بما يتوكل بغيره الجمله منفعة جملته اي لتلك الجمله من غير ذلك المصدر او يرد ذلك المصدر
مثل زيد قائم فاعرفنا مصدر وقع مضمون جمله وهي قوله زيد قائم لان مضمونه الصدق
والحق وبها معنى بغيره وهو الكذب والباطل فوجب حذف فعله اي الحق بهذا الكلام
او بغيره لغيره اي صدقا وبسته هذا المصدر لتوكيد الغرض اي تقرير الغرض اتمام هذا
دون الجمله والمضاف محذوف اي توكيد الجمله لغيره وهو الكذب والباطل
ولا جمل افعال غير بمخالف الامام في قوله منف فاذا صفة التوكيد ويمكن ان يكون ا

دعاه السمع واجب بان هذا الكلام في مثل هذه المواضع محمول على التقديم والاشارة
فذلك التقديم في حكم ان خبر مثل قوله تعالى حتى اذا انقضت قسدا الوفاق اي
والاعمال فاما ما بعد واما فداء وقع فعوله فاما ما بعد واما فداء وقع فعوله
واثر مضمون جمله متقدمة لان قوله قسدا الوفاق جملة متقدمة ومضمونها شدة
الوفاق وتلك التفصيل وهو النقل والاشارة في اول من ادعى الفداء فوجب
حذف فعلها اي فاما قسدا ما واما فداء فداء الفداء مصدر الاشارة
من فدى يفتدي مثل الكتاب واما وجب حذف الفعل في هذه الصورة لهذا
الجملة مصدر محذوف لما سببها من جهة انه انفعيل لاثر مضمونها وبها اي وبها
تلك المواضع ما وقع اي موضع وقع فيه المصدر للتشبيه اي لاجل التشبيه
بذلك المصدر والتشبيه هو الدلالة على ما ذكرناه لانه في معنى وفي اخره
عن كونه مرتب به فاذا لم يصرح بصوت حسن فان الصوت الثاني ليس
للتشبيه بل هو بدل من الاول علاجا حال اي حال كون ذلك المصدر را
على الحدوث كالنقل وفي اخره لا من كونه مرتب به فاذا لم يرد به هذا الصلح
او علم علم الفقدان الواجب فيه الرفع لقوله ان الحالة الدالة على كونه
لان الازهر والعلم يدرج به فلا يدل على الحدوث بعد جملته طرف وقع وفيه
اخره لا من كونه صوت زيد صوت حملا مصدر وقع للتشبيه والاعمال على كونه
لكن ليس بعد جملته متقدمة جملته على اسم متعلق بمتقدمة لبعدها حقيقة اسم متقدمة
على اسم كائن في المصدر فيه اخره لا من كونه مرتب به فاذا لم يصرح بصوت حملا
ليس معنى الصوت وعلى ما يجب عطف على اسم اي متقدمة على ما يجب ذلك المصدر
الذي صدر منه ذلك المصدر في اخره لا من كونه مرتب بالبدل فاذا لم يصرح بصوت حملا
لعدم استعمال الجمله على حسب المصدر وهو الذي قام به المصدر فالوجه فيه الرفع على نحو

الاشارة الى ان المتكلم قد فرغ من بحثه في التوابع المفردة شرعا في بحث التوابع
المضافة فقال المضافة تنصب اي توابع المادى اليه المضافة مضافة معنوية
تنصب اليها لو وقعت مساوات لا يجوز فيها الا نصب تلك اذا كانت تابعة
للتوابع لا يكون اقوى من متبوعها فتقول في الصفة بازيم صاحب الفرس وبازيم
والبلدة بالغيم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وهذا كونه باحالة نفس في الصفة
البيان باعلام ابا عبد الله في المعطوف بالمرت يا بكر وعبد الله وهذا
قيدها بالامانة بالامانة المعنوية احترازا عن اللغوية فان حكمها حكم
التوابع المضافة للمضاف حكم المفروضة عن المحققين لان اللغوية في حكم
الانفصال والتوابع المضافة للمضاف مفروضة حقيقة وصورة فتقول بازيم
حسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول بازيم خير من عمر وبالرفع والنصب قال الشعر
يا صبيح يا ذا الصامر العيس فان اسم الاشارة وهو مفرد معرفة والظاهر
عنه انه معنوية فلا يمكن معناه لان الامانة اللغوية في حكم الانفصال والتقدير اياها
الظاهر عليه والظاهر من الغم بالصفة وهو الجزال يقع على الشان والبلد والاس
بالرفع الشان الصلابة اي الشدة فان قلت فيهم اعتبروا في الاسماء المضافة
بالامانة اللغوية والظاهر من هذه المضاف حكم الامانة اذا وقعت مساواة حتى
ادجوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جردوا عنها الرفع واذا
قبل الاسماء المضافة بالامانة اللغوية المضافة مضافة مفردة ومفردة حكمها حكم
المفرد مضافة حكما ومفردا حقيقة وصورة فعلا بالاعتبار بين في المبالغة
ان تحقت وجرحهم العكس في كل منهما والبدال من المادى اليه المعطوف
على المادى اليه غير ما ذكره صفة المعطوف لبدال منه اي غير المعطوف الذي
نذكر من قبل اي غير منفتح ودخل بضميه بان لم يكن ذال الام حكمه اي حكم المضافة

كون الصفة هي المضافة من حيث المعنى ولا كذلك صفة المادى به لعدم توجه اسناد اليها
تظهر الصفة مثل بازيم العاقل بالرفع وبازيم العاقل بالنصب ونظرا الى كونه تابعين
واجتماعين وتظهر صفة السباغ باعلام بئر مشرا وتظهر المعطوف بلفظ المنفتح ودخل
بكون بازيم دجوا واثارت واما اخر الصفة على النظر الواحد لا يقتصر واما ذكر نظرا
من بين التوابع مد القول من قال ان المادى لما قام مقام الضمير والمضمر لا يوصف هكذا
المادى لا يوصف بفرق الصفة عنده على انه غير متبوعه مذكورة وفيه بغيره اعمى
وصفة لانه وان وقع موضع المضمر لكنه ما خرج عن كونه تابعيا لمابين جردا وجبين في
توابع المادى اليه شرعا في بيان الاختلاف الواقعة في احد الوجهين في واحد منهما وهو
المعطوف بالمرت المنفتح ودخل باطيه فقال والتمثيل ابن احد استا وسمو في
المذكور في المعطوف بالمرت المنفتح ودخل بعبارة بغير الرفع الجمله خبر قوله التمثيل اي بغير
الرفع واما بغير الرفع لانه في ثمان من لانه انه معطوف لغيره لمرت تابع
او احدها الواو قامت مقام بلانه بفتحة الاشتراك بين المعطوف والمعطوف عليه
فكان باشره يا بفتح فيه حركة هي اثر يا بفتحها من انه مادي ثمان معنى ولم يكن لان
الدم يفتح ودخل باليد حركيا والجره واهم العلاء بفتح والنصب لان ذال الام لا يابشره
باحقيقة تامن فيه حركة هي اثر يا بفتحها فيه حركة هي اثر او هو لا اثر يا واهم العلاء
المبهر يقول ان المعطوف الذي يفتح ودخل باليد كالمس في جواز نزاع الدم
منه وقيل في كونه معا ذال ام ودخل نحو الرجل على الاول دون الثاني ولو كان
بفتح الثاني دون الاول كان التمثيل خبر متبوعه مذكورة اي بغيره كالمس في اختيار
الرفع في مثل الحسن لان الدم لما كان في موضع المنفتح لم يفتحها اولاد الدم في العلم
لاستقامتها فلا يفتح جردا ولا حركته مذكورة وان لم يكن المعطوف المذكور كالمس بان لم
يجز نزاع الدم منه او بن لم يكن معا ذال ام بفتحها في غير شياطينه في النصب وسببها

في النصب

وان في النصب والجره

الاشارة الى ان المتكلم قد فرغ من بحثه في التوابع المفردة شرعا في بحث التوابع
المضافة فقال المضافة تنصب اي توابع المادى اليه المضافة مضافة معنوية
تنصب اليها لو وقعت مساوات لا يجوز فيها الا نصب تلك اذا كانت تابعة
للتوابع لا يكون اقوى من متبوعها فتقول في الصفة بازيم صاحب الفرس وبازيم
والبلدة بالغيم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وهذا كونه باحالة نفس في الصفة
البيان باعلام ابا عبد الله في المعطوف بالمرت يا بكر وعبد الله وهذا
قيدها بالامانة بالامانة المعنوية احترازا عن اللغوية فان حكمها حكم
التوابع المضافة للمضاف حكم المفروضة عن المحققين لان اللغوية في حكم
الانفصال والتوابع المضافة للمضاف مفروضة حقيقة وصورة فتقول بازيم
حسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول بازيم خير من عمر وبالرفع والنصب قال الشعر
يا صبيح يا ذا الصامر العيس فان اسم الاشارة وهو مفرد معرفة والظاهر
عنه انه معنوية فلا يمكن معناه لان الامانة اللغوية في حكم الانفصال والتقدير اياها
الظاهر عليه والظاهر من الغم بالصفة وهو الجزال يقع على الشان والبلد والاس
بالرفع الشان الصلابة اي الشدة فان قلت فيهم اعتبروا في الاسماء المضافة
بالامانة اللغوية والظاهر من هذه المضاف حكم الامانة اذا وقعت مساواة حتى
ادجوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جردوا عنها الرفع واذا
قبل الاسماء المضافة بالامانة اللغوية المضافة مضافة مفردة ومفردة حكمها حكم
المفرد مضافة حكما ومفردا حقيقة وصورة فعلا بالاعتبار بين في المبالغة
ان تحقت وجرحهم العكس في كل منهما والبدال من المادى اليه المعطوف
على المادى اليه غير ما ذكره صفة المعطوف لبدال منه اي غير المعطوف الذي
نذكر من قبل اي غير منفتح ودخل بضميه بان لم يكن ذال الام حكمه اي حكم المضافة

الاشارة الى ان المتكلم قد فرغ من بحثه في التوابع المفردة شرعا في بحث التوابع
المضافة فقال المضافة تنصب اي توابع المادى اليه المضافة مضافة معنوية
تنصب اليها لو وقعت مساوات لا يجوز فيها الا نصب تلك اذا كانت تابعة
للتوابع لا يكون اقوى من متبوعها فتقول في الصفة بازيم صاحب الفرس وبازيم
والبلدة بالغيم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وهذا كونه باحالة نفس في الصفة
البيان باعلام ابا عبد الله في المعطوف بالمرت يا بكر وعبد الله وهذا
قيدها بالامانة بالامانة المعنوية احترازا عن اللغوية فان حكمها حكم
التوابع المضافة للمضاف حكم المفروضة عن المحققين لان اللغوية في حكم
الانفصال والتوابع المضافة للمضاف مفروضة حقيقة وصورة فتقول بازيم
حسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول بازيم خير من عمر وبالرفع والنصب قال الشعر
يا صبيح يا ذا الصامر العيس فان اسم الاشارة وهو مفرد معرفة والظاهر
عنه انه معنوية فلا يمكن معناه لان الامانة اللغوية في حكم الانفصال والتقدير اياها
الظاهر عليه والظاهر من الغم بالصفة وهو الجزال يقع على الشان والبلد والاس
بالرفع الشان الصلابة اي الشدة فان قلت فيهم اعتبروا في الاسماء المضافة
بالامانة اللغوية والظاهر من هذه المضاف حكم الامانة اذا وقعت مساواة حتى
ادجوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جردوا عنها الرفع واذا
قبل الاسماء المضافة بالامانة اللغوية المضافة مضافة مفردة ومفردة حكمها حكم
المفرد مضافة حكما ومفردا حقيقة وصورة فعلا بالاعتبار بين في المبالغة
ان تحقت وجرحهم العكس في كل منهما والبدال من المادى اليه المعطوف
على المادى اليه غير ما ذكره صفة المعطوف لبدال منه اي غير المعطوف الذي
نذكر من قبل اي غير منفتح ودخل بضميه بان لم يكن ذال الام حكمه اي حكم المضافة

من حيث هذا الكلام قد فرغ من بحثه في التوابع المفردة شرعا في بحث التوابع
المضافة فقال المضافة تنصب اي توابع المادى اليه المضافة مضافة معنوية
تنصب اليها لو وقعت مساوات لا يجوز فيها الا نصب تلك اذا كانت تابعة
للتوابع لا يكون اقوى من متبوعها فتقول في الصفة بازيم صاحب الفرس وبازيم
والبلدة بالغيم الشعر الذي يكون اسفل من الاذن وهذا كونه باحالة نفس في الصفة
البيان باعلام ابا عبد الله في المعطوف بالمرت يا بكر وعبد الله وهذا
قيدها بالامانة بالامانة المعنوية احترازا عن اللغوية فان حكمها حكم
التوابع المضافة للمضاف حكم المفروضة عن المحققين لان اللغوية في حكم
الانفصال والتوابع المضافة للمضاف مفروضة حقيقة وصورة فتقول بازيم
حسن الوجه بالرفع والنصب وكذا تقول بازيم خير من عمر وبالرفع والنصب قال الشعر
يا صبيح يا ذا الصامر العيس فان اسم الاشارة وهو مفرد معرفة والظاهر
عنه انه معنوية فلا يمكن معناه لان الامانة اللغوية في حكم الانفصال والتقدير اياها
الظاهر عليه والظاهر من الغم بالصفة وهو الجزال يقع على الشان والبلد والاس
بالرفع الشان الصلابة اي الشدة فان قلت فيهم اعتبروا في الاسماء المضافة
بالامانة اللغوية والظاهر من هذه المضاف حكم الامانة اذا وقعت مساواة حتى
ادجوا فيها النصب وحكم المفرد اذا وقعت تابعة حتى جردوا عنها الرفع واذا
قبل الاسماء المضافة بالامانة اللغوية المضافة مضافة مفردة ومفردة حكمها حكم
المفرد مضافة حكما ومفردا حقيقة وصورة فعلا بالاعتبار بين في المبالغة
ان تحقت وجرحهم العكس في كل منهما والبدال من المادى اليه المعطوف
على المادى اليه غير ما ذكره صفة المعطوف لبدال منه اي غير المعطوف الذي
نذكر من قبل اي غير منفتح ودخل بضميه بان لم يكن ذال الام حكمه اي حكم المضافة

وان في النصب والجره

الى ان مضى الى حد في المحدث برهانه الشايع على تحريمه بالجمعي ثم جدي
لجوز بين ذل في وجهه الاسدي بين ذل في الاسد وجهه الاسدي في وجهه
الاشارة الثانية توكيد الغيب للاشارة الاولى هذا هو الظاهر ولا يجوز في غير
الاشارة لان الاول كان مضربا على انه مساوي معروض كان في
تأنيدها مضربا على ان تضادها منسوخا على انه مساوي مضربا الى حد
او المحدث كان الشايع في تضادها في المضاد فكان تضادها في تضادها
المضاد الى باد الحكم بحرفيه اربعة اوجه نحو الاول ما يوافق فيكون المضاد
الفتح لان الاسم الذي في معنى حروف واحد كان مفتوحا فكان الفتح
مفتوحا لكون الابداء حرف علة وبما فلا في الفتح الابداء مع الالف
يا عل لا لم يحد في الابداء والفتحة بالفتحة كثر في دوره والافتح
يا عل لا بالفتحة بالافتح والفتحة فتحة الالف الفتح في وجه
الابداء فتقويض الالف عنها وشذ فيه بافهام بحد في الالف والافتح
بالفتح ما اتصل ان تضاد في مضاد الى باد الحكم بحرفيه التراكيب مفتوحا
وساكنها ومضادها ومضادها في الالف والافتح بالافتح بالافتح
يا السكت في الوقت بيان حرف الالف في الالف بالافتح بالافتح
بفتح الشرح في الالف والافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
ان الالف السكت كما في بيان الالف في بيان الالف بالافتح بالافتح
بفتح حركة الكلمة في الوقت كما في بيان الالف بالافتح بالافتح
وبالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
وغيره بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
في الوقت بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح

اي يوقف عليها بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
المحدث وفي اكثر النسخ لم يكره ان يكون في وجه الابداء فيكون المعنى بحرفيه
الاشارة الثالثة كما جاز في ما جاز في الابداء والافتح بالافتح بالافتح بالافتح
الالف وتقولوا يا اي يوقف بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
اب الالف بحرفيه ما جاز في ما جاز في الابداء والافتح بالافتح بالافتح بالافتح
وجوه اخرى كثيرة يستعمل في الابداء وورد في السماع في ذلك فتقولوا يا اي
يا اي على القيس وتقولوا يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت
ما عاين القيس وتقولوا يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت
او كغيره من الالف في الابداء والافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
الفتح ما عاين القيس وتقولوا يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت
الابداء ما عاين القيس وتقولوا يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت
يا سب الكثرة في وجه الابداء والافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
اعلم ان الالف في الابداء والافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
ويوقف عليها بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
كن دخت دخت خذ الواد كن تاء ابنت دخت بفتح في الوقت تاء وذلك
كل حرف الالف اي تاء دخت دخت اصل الابداء من حرف الالف والافتح بالافتح
الافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
ان تاء التانيث في ابنت للالف كعلامته وبالالف عطف
محدث الى قالوا يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت يا اي ابنت
وبالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح بالافتح
وقيل بالالف الالف الالف الالف الالف الالف الالف الالف الالف الالف

عن الياء يعني لم يبق الا يا ايها النبي وبلاستي تحررا عن الجمع بين المبدأ والمبدأ المستلزم الثاني
فهمون ويابن ام وبابن عجم خاصة اخذوا محسوسا من باب
يا غلاهي في جميع وجوه يعني اذا كان المندوب لفظين المصنف الى لفظين
او هم مصنفين الى ياء الحكم جاز في ما جاز في المندوب المصنف الى ياء الحكم
الوجه فقالوا يا ابن امي وبابن امي بابن امي وبابن امي وبابن امي وبابن امي
وبابن ام وبابن عجم يحذف الياء والفتحة بالسكر وبابن اما وبابن اما وبابن اما
البناء والقولوا يا ابن ام وبابن عجم يحذف الياء والفتحة بالسكر وبابن اما وبابن اما وبابن اما
في المصنف الى ياء الحكم ويحذف الالف والفتحة بالسكر وبابن اما وبابن اما وبابن اما
يحذف الالف والفتحة بالسكر وبابن اما وبابن اما وبابن اما وبابن اما وبابن اما
واما قال فامته لعدم جواز ما جاز في المندوب المصنف الى ياء الحكم في غير ما فقال
يا ابن امي وبابن عجم يحذف الياء والفتحة بالسكر وبابن اما وبابن اما وبابن اما
ما جاز في غير المندوب المصنف الى ياء الحكم ويحذف الياء والفتحة بالسكر وبابن اما وبابن اما وبابن اما
وفذلك لانهم اكثر استغناء لاكثر ما غدا في نغول المعاملة يحذف في غير ما فقال
كذلك فلم يعلم معاملة في ما كان الترقيم من ضابط النداء شرح في بابنه فقال
وترقيم المندوب جاز في سعة الكلام اي من غير ضرورة الشرع في غير
ضرورة منسوبة على انه مفعول له اي الترقيم في غير المندوب جاز في ضرورة
الشرع لا يجوز فيه الرفع لانه يكون المعنى والترقيم في غير المندوب ضرورة ولا كما
كذا قيل فان قيل لا يصح نصب فيه لان شرط حذف الالف في المفعول له ان يكون
فاعله فاعله واحد او هما بسبب ذلك لان المصطلحات سودا والوزن متعقبة
الترقيم قيل انه مفعول له يعقل الترقيم في غير المندوب لا ينظر لراي المصطلحات
والمرجوع المصطلح واحد ولكن رفعه على انه خبر متبدا بمحذوف محذوف مضاف

اي هو في المندوب المترددة او هو خبر على المباشرة على نحو زيد عدل فافهم
جزءه لم يصح منع رفعه كمن يبين ان يبين وهو اي الترقيم حذف في
اخره اي في آخر الاسم تخفيفا مفعول له اي لا قبل التخفيف فان قيل
بهذا المصطلح على يدوم وقام من ولاء قبل سواه حذف في آخره تخفيفا
لا فان قيل فترقي دسعي لغوي او براد بالجدف في آخره على ان لا يوجب
الاخراد على زيد حذف حرف اللام في يدوم وغيرهما ثم لما في غير موضع
الترقيم شرح في بيان شرطه فقال في شرطه اي شرط جواز الترقيم في
المندوب ان لا يكون المندوب مصانفا لان اخر المصنف شرط حكم المندوب
يختص بالآخر والمصنف اليه في المندوب قد منع الترقيم في آخره ما دام
في ما ساجي شاذ ولا يكون مستغنا ولا مندوبا
لان المطلوب فيها الصوت وبهذا زيد في آخرها الف لا لاجل الاستغناء
والفتح والحذف بانه ولم يرد الحذف لانه غير مندوب عند المصطلح
ان حذف المندوب على خط جاز من المندوب لانه غير مطلوب الاصل
والاخر ترقيم غير المندوب في السعة فلا حاجة الى ذكره ولا يكون
جملة نحو يا ايها بشر او يا بريق نحوه لان الاعلام المنقولة عن الجملة
نحو كما هي ثم لما في في بيان شرط العدم شرح في بيان شرط الوجوب
فقال فيكون اي وشرط ان يكون المندوب اما علما او اقربا
على ثلثة اشخوص اكونه علما لعدم الاستنباه فيه لشمه في حذف
غير العلم وانما يكون زائدا على الثلثة فليلا يلزم اخلال اجنبية التلخيص في
الكونين ترقيما فلا في المتحرك الا وسط نحو يا عمر في باعرا فقام ترقيم
الوسط مقام الحذف الزايد كما في منع الحذف نحو سقر وهو منقيد لان

المكونة من ثلاثة الحروف فمطروحة كل مكان والالكان مثل هـ و جـ و طـ و سـ
 وليس كذلك في باب بعضهم من زيادة ساكن الا وسطا بعد ذى في باب
 لان الالكان ثبت جاز من الترخيم فاعتبر وهو نصف من ذلك واما باب
 التام حيث في لا يشترط العلية ولا الزيادة على الثلثة لا يثبت على غير
 علم لان اخلال البنية لو كان كان من قبل الواضع لان ما اذا ثبت لم يثبت
 من اخلال في البنية بل هي كلمة اخرى لا اخلال لم يثبت لا وجعل الترخيم بل في التام
 وانه كذلك فلا يشترط الزيادة على الثلثة ولا العلية لعدم الاستشهاد به
 حتى ما قبل التام على الفتح قبل في الترخيم بحرف التام وان لم يكن معتمدا في
 من بيان الترخيم من غير زيادة في كنه الترخيم فقال فان كان في آخر
الى آخر الاسم الذي اريد ترخيمه من ياد تان اسم كان في حكم
 الواحد صفة زبادة تان اي زبادة تان كيتان في حكم الواحد بان كان
 زبادة تان معنى واحد وفيه آخر ازعم نحو اضافة لان التام والالف زبادة
 ولكنها ليست في حكم الواحد لان الالف زبادة اولها على قلم زبادة
 التام فان ثبت فلا يقال با اضافة تان قبل حكم الواحد في زبادة تان وليس
 الزبادة تان في حكم الواحد فكيف يستقيم الظرفية قبل هو موقوف استبان
 لا يقتضي او العبارة بمحولة على الغلب كما سمعنا وزنه فعلا واسمها
 الوسيلة فثبت الواو همزة كما في احد امانة في آخره زبادة تان وهي الالف
 والهمزة في حكم الواحد وكذا الالف والنون في مراء وان في
 الالف والهمزة في اسم زبادة تان معنى التام حيث والالف والنون
 في مراء وان في اسم التذكير وكذا باو البنية في بصرى والالف والنون
 في مراء وان زبادة تان معنى التذكير وكذا في زبادة تان والواو والنون في زبادة

والالف

والالف والفاء في حركات فيقال فيها باسم وبالمرد وبازيد وبازيد
 وبابهر وبابهر او عطف على قوله زبادة تان اي او كان في آخر الاسم الذي
 اريد ترخيمه حرف صحيح قبله اي قبل ذلك الحرف مددة
 والمددة حرف عليه ساكنة حركته ما قبلها يوافيها والمداد بالمددة هي المددة
 الزائدة لتلا برو نحو منار فانه لو دخل لا يثبت منه الا لاول لان الالف اصله
 اكثر الواو لعل اي وهاك ان الاسم الذي في آخره حرف صحيح قبله مددة التام
 من امر بجملة احرف نحو مفور وعمار وادريس وفيه اخر ازعم نحو
 معبد ونود وعمار وانه لا يثبت منها حرفان لئلا يلزم اخلال البنية بخلاف
 حرفين وقوله حذفنا جزء الشرطة اي حذفنا حرفان فاذا رخم نحو مفور وعمار
 وادريس في بابهم وبابها وبابها تان قبل بوض في هذا الاسم ومروان
 ايضا لان في آخرها حرف صحيح قبله مددة فواجب ذكر القسمين قبل بين القسمين
 عموم وخصوص من وجه لانهما يصدق والفق الاول دون الثاني كقوله
 واما يصدق الثاني دون الاول كقوله واما يصدق الثاني كقوله ومروان
 لم يثبت بذكر احد القسمين والالف الاسم الذي اريد ترخيمه مركبا غير
 الاصلي والاسماء في كبدك ومئة عشر عشرين حذف الاسماء
 الاخير فقال في كبدك يمين وفي مئة عشر ما في الترخيم الاسم
 الاخير من زبادة تان حيث في كبدك كلمة على مددة فثبت من الزبادة تان الكلمة
 والالف الاسم المرمم غير ذلك اي غير ما في زبادة تان في حكم الواحد وغير ما في
 حرف صحيح قبله مددة وهو اكثر من اربعة احرف في حرف واحد اي فاعلمت
 من حرف واحد لمصوب لغيره وعدم ما وجب حذف اكثر من حرف واحد
 اي هيما بالهمزة الاسمية يكون هذا القسم كغير اسمنا فيقال في حارث با حارث

الى المندوب من اي متاعى كان في حكم التبت اي الموجود على الاصل
الاكثر بقية ما بقي كان فيقال المندوب اي لانه يقال اجواب شرط
مخروف اي فاذا كان كذلك فيقال المندوب على الاسمية اسبقته بال
بالفعلية كانه قيل بحسب المندوب ثابته فيقال يا حار كذا في
باجازت وبما عتوا او ما كانت بعد حنة في يا مؤد ووجعل المندوب
والواو آخر الواجب فيها يا دكر ما قبلها لوقوعها حرفا بعد حنة كاد والواو
برو ومضمر حنة بعد فتحه ولا تغلب الواو الفتح كها والفتح ما قبله مفتوح
اي هو ووقوع الـ كى بعدة وهو الالف المندوب الذي هو في حكم التبت
ولم يكن في حكم التبت لقب الواو العا والقبيل يكر الارتفاع اياه وهو
المرحوم او ما بقي بعد المندوب اسما براسه اي اسما مستقدا بنفسه غير متبني
ما كان بحسب المندوب اسما مستقدا كانه لم يندف من شئ فيكون له ما
والحال والضمير حكم نفسه في حكم الالف فيقال يا حار يا حار
على انه اسم براسه كانه اسم مفرد معروفة فيضم ويأتي في يا مؤد لانه لما
جعل ثوبا اسما براسه صارت الواو حرفا بعد ضم ثوبا جرم ثبت يا دكر
قبلها كما دل ديا كرى في كرون لانه لما جعل كرون اسما براسه رفع ثوبا
وهو وقع الساكن بعد الواو فالتغليب العا لغير كها والفتح ما قبلها
اي استعمل اللوب صيغة المندوب اي حرف المندوب وهو يا فقط في
المندوب اي في الاسم الذي يندب مساه اي يكر عليه لانه
في الاختصاص يكون محل منها محو فهو اي المندوب الاسم المنفرد عليه
اي الاسم الذي يفتح اي يخرج لاجل بياني والجار والمجرور منه المتبني
عليه والباء والفتاح اي المتبني عليه الملقب بيا او دود في جعل الباء للسببية

نظر لان يادوا الياسين فيفتح اذ لا تاتي لانه فلا يكون للسببية وان يادوا
يدخل في التبت افضل لو كسبت بالعلم ولا يتوهم كون يادوا الله المتبني فان قيل لم يذكر
المتبني منه عزاء او بلاء ونا معينه وواخرناه وواخرناه ونحو ذلك فيقال هو
المتبني عليه او منه بيا او الكان او بل قبل هو داخل في المتبني لاجل فلا حاجة
تذكره علامة واختص المندوب بيا او كسبت ان يكون الباء واخلة
في المختص دون المختص بيا اي ان يندف ويا المندوب يعني لا يدخل ولا يندف المندوب
ان يكون الباء واخلة في المختص بدون المختص كما هو الاصل اي ان يندف المندوب
بواحدة كونه نصا على المندوب بخلاف يافا ليس نصا عليه كانه المندوب
بتميل او حكما اي حكم المندوب في الاعراب والبناء
تيمنا ان يندف المندوب والبناء مثل حكم المندوب اي حكم
الحكام المندوب وبما لانه لما جرى مجرى المندوب صيغة جري مجراه في المندوب
وبما مثل حكم الاعراب لا شتر اليه في الاختصاص يكون كل واحد منها مخرجا عن
المندوب مفردا معروفة فيضم والكاف معناه لا يندف ولا يقع نكرة لانه يندف
الالف في ذلك فكل فواحدة تكون كتوابع المندوب وكل زيادة الف
جايز في ذلك او جاز في زيادة الف في اخره اي اخر المندوب كذا في مع بال
والله الصوت المطرب في التربة فتوكله زيادة الف مستبدا مقدم الجواز
فامل جاز المندوب واخلة الزيادة الى الالف من باب الصاقه المصدر الى الفعل
فان حفت بزيادة الف الجش بزيادة الف اي ليس ذلك المندوب
بغيره عدلت عنها الى غير من حروف التمسك بالما في آخر الاسم كمر
او حنة فاذا نبت فذلك كخطاب المندوب قلت واخلة ملكة بيا
او توريدت الالف وقبل واخلة كماء لازم ليس خطاب المندوب بخلاف

انكر فزيرت الباء لما سببه حركة الكاف واذا نبت ملاكم فبها ^{التي}
 واخلا مكموه بالواو اذ لو زيرت الالف وقبل واخلا مكموه ^{لزم}
 خطاب الجع بكتاب التثنية فزيرت الواو لما سببه حركة الميم اذ الميم ^{اصلا}
 الغنة وقبل زيرت الواو لما سببه الجمع وذلك لها في الوقف اي
 جاز لك اوجاز لك زيادة الباء اي لا السكت لبيان حرف التثنية ^{التي}
 لانه الجمع واخبر مع زيادة الالف والواو والياء فيقال وازيداه واخلا مكموه ^{وازيداه}
 والياء مبتدأ مقدم الخبر او فاعل جاز للمقدرة قوله في الوقف حرف قوله ^{التي}
 جاز للمقدرة وحرف الزيادة المقدره مصداق الى الباء ولا يندب الا ^{المعروف}
 مستخرج من فرع اي ولا يندب اسم الا لاسم مشهور والمعلوم وهو الذي ^{هو}
 ذاته ومساها هو اذ كان علما او غير علم فلو كان علما غير مشهور لم يجرز منه ولو كان ^{موردا}
 موردا غير علم جاز منه فلهذا كان حار واسم خبر زيرته لانه فزيرته وجاز ^{لطلبه}
 لطلبه من حيث انه حار في وقد اشبهت بذلك اشبهها العلم وذلك لانه ^{موردا}
 موردا كان السابب معذورا في ثبوته والتفخ عليه ولان التثنية لا يندب ^{والا}
 واللام وذلك بحسب بالمعروف فلا يقال وازيداه اي ازيد غير ^{مسمى}
 اي فلا يقال وازيداه عطف على قوله لا يندب ^{للقوله}
 لانه ينتج لما سبق فلو عطف هذا عليه لزم ان يكون متبوعا لما سبق فلو عطف ^{عليه}
 عليه لزم ان يكون متبوعا لما سبق الباء وليس كذلك اي اشبه ^{بالقول}
 وان يندب الطويل لانه بالباء التثنية في منفعة الخندوب لان الالف التثنية ^{انما}
 انما يندب الاسم المتبوع عليه وقد تم بالمعروف والعطف ليست ^{مجملة}
 آخر جملة في التثنية ولا يندب غير متبوع بالمعروف حيث جاز الفصل ^{غير}
 في معرفة الطول وقوله وانه ليس بمشهور فلو كان مشهورا في الصفة ^{التي}

فلا يقال وازيد الطويلة من يقال وازيداه الطويل بخلاف كخساف ^{التي}
 التثنية في يقال وازيداه الطويلة ووازيداه المطلب لان التثنية ^{التي}
 اليه جاز والياء على السبب علة ما انصاف اليه مع المصاف كدال زيرته ^{التي}
 المتزاجا حتى اشبع الفصل منها السبب ولما اذ قرارة ابن عامر قتل اولادهم ^{التي}
 وهم يرفع قتل ونصب الاولاد وجرش كائهم والفصل بالياء ^{التي}
 وهو شر كادهم بالمفعول وهو اولادهم ثوروا على الشذوذ خلافا ^{للبولش}
 اي جماعت هذا القول بولش خلافا لانه اجاز الحاق علامة التثنية ^{في}
 المندوب كالمصاف اليه لان التثنية والعطف والموصوف ^{مع}
 الامتزاج بين المصاف والمصاف اليه لفظ وذلك لان الصلة ^{غير}
 لان الطويل في فوك زير الطويل عين زيد وزيرته غلام زير خبر ^{القديم}
 المعنوي اذ في من الامتزاج المقطع جاز لوقتها فيما كان ^{منا}
 الامتزاج لفظ فلان فلي فيما كان جازا بالامتزاج المعنوي ^{بالطريق}
 وجوابه ان الالف لفظ والامتزاج اللفظي في المصاف اليه ^{لا}
 حذف حرف النداء لقيام فزيرته الا مع اسم ^{المحذوف}
 اليه في جميع الزمان اذ مقارنته اسم محذوف او حال اي في جميع ^{الاعمال}
 مع اسم محذوف غير اي والمراد من اسم محذوف ^{الاعمال}
 اي ما كان مذكورا قبل النداء لان نداه لم يكثر كقوله نداه العلم ^{فمحذوف}
 حرف النداء لم يبق الذم الى انه ماضي فليست اليه ^{التي}
 المعرف للمحذوف محذوف النداء فلو حذف لزم بسبب المعرفة ^{والتي}
 يا فيه فليست محذوف لزم فيه حذف السابب ^{والتي}
 ان يقول فليست هذا ينبغي ان لا يوزع حذف حرف ^{التي}

ما يجب سباب او نحوها اذا حذف حرف النداء لم يترك حرف التانيب والتوبيخ
 اللهم الا ان يقول ان حذف حرف النداء ليس من باب حذف التانيب والتوبيخ
 بل من باب التغير كحذف السين في المخرج كواجابه في الازبد والفتح اسم الاستعارة
 لا كاسم الجنب في الابهام فلا يقال رجل ولا هذا فيقدر بارجل ويا هذا ولا مع
 الاستعانة والمندوب لان المطلوب فيه تغير لا تغير لا تغير لا تغير
 الاستعانة او التبع والتبني وانه يعلم ان حرف النداء يجوز حذفها
 من العلم وحق الصافي ومن الموصولة مثل قوله تعالى يوسف اخرج
 عن هذا اي بالوجه فترينه المقام ومن الرجل اي بالوجه
 الرجل لان صورة ابا ينجس بالبداد مثل من لا ينجس بحسن الى اي ينجس
 لا يزال ساء مثل قوله تعالى ربنا اتناك الدنيا حسنة في اي باربا وسنة
 تواسم اسم ليس وقولهم افند مخنوق واطرق كرا ان النفا
 في القوي هذا جواب من نوال يرد وهو ان الابل في قول العرب اسم
 جنس مع انهم حذفوا منه حرف النداء وكذا مخنوق وكذا اكراد جوابه انه
 لا يقاس عليه بمعنى اسم ليس اصل في الجمع بالبل اجمع مباحا بالبل فالهزة
 دخول اوله بغير حرف يذاته الاسل قول المرأة التي طلقها امرؤ القيس مستغنية
 الى ابد ليس بالانقضاء تخلف سنهم صار مثلاً فيجب في شدة طلب الشيء
 افند مخنوق افند فنگ الى اعطى العدا وخلص فنگ يا مخنوق اي باسم فنگ
 حلقه الفم يذات في التوبيخ على تخلف النفس من السلب ومنه الموق كرا تخلف
 عن فنگ يا كروان لفساد ما كان منبوا كمر فنگ وهو الذي منه قد صيد ومنه
 البدو الى القوي وقيل معناه اسكت وانظر الى الارض يا كروان فان من يجر
 اسكت وانزى منك قد صيد وحل منه البدو الى القوي يقال اطلق الرجل اذا

في هذا

ونظر الى الارض والكروان طار صغير طويل العنق وقيل هذا القول رقيقة
 يصاد به الكروان وذلك لان الكروان ان ينجس من السمات اذ لم ير النفا
 ينجس على بيته يرمقه ويرفع راسه فاذا رآه يلحقه بالارض كيداراه فضا
 مثلاً ينجس بها اذا امر شخصاً ضيقاً بالانقضاء اذا انقضاء من هو لسانه وقوي
 منه وقيل لمن كثر وقد توافق من هو اسكت منه وكراسه قد وثقت
 حذف حرف النداء من اسم الجنس وترقيم غير العلم وجعل المرم اسماء
 على سبق بيانه وقد يردف المنادى لقبام فربيتة وانه عاصم
 وتبينه جواز اي حذافاً جاز اسك قراءة الكاسني الا يا اسجد واذا
 ينجف لانه حرف تنبيه ويقف على ما هو حرف النداء ومبداً
 بغير الهزة في هذا القول كان الذي اي الا باقوم مسجداً وترينه اسجد
 وحل حرف النداء على الفعل ينجف من قوله يا محمد فاجتهد بالاسجد
 على بيته الصافي فانه ليس من باب التانيب والتوبيخ الثالث من الابهام
 التي يجب فيها حذف الفعل الناصب للمفعول به ما اضمر عامله
 التانيب الاسم الذي اضمر في قوله اسكت اسما واضحا في شرطه فذلك العامل
 وبعيد الابهام لفظه اسكت او بلان مع لفظه ما يجب في حذفه بلان لفظه
 المنفرد والمنفرد وامانة شرطه تنبيه ما يذاته اي في شرطه هو تنبيه ما يجب
 وهو اي بالمرحلية شرطه انقضاء كل اسم منصوب ثبت
 فعل مبتداه وقوله اسكت جازا ممل قوله اسكت والجملة صفة اسم او مبتداه
 عطف على قوله فعل اي شبه الفعل وهو اسم الفاعل والمفعول دون المفعول
 المشبهة والفعل التقدير والشبه بينه وبين كانه كانه في الجملة وقوله مشقة
 عند صفة فعل وحل وبل انقضاء كذا انقضاء فانه نظر لان الاشياء

العرب

شرط الابدان يكون منفعة فعل واحد على العوايب انه منفعة فعل او منفعة
 افره الغيرة لان النابذ الى المعصية والمعصية عليه باوحيب افره لان او
 لا افره لان من غير معين فيكون منفعة لا من غير المتكبرين اياها كان اي موضع كذا
 مهم من نصب ذلك الاسم بغيره اي لبس فيه في غير ذلك الاسم كوزيد
 منبه فان زيدا اسم بعينه فعل مشتغل عنه بغيره ذلك الاسم او كسبب
 في متعلقه الغيرة عايد الى الاسم اي متعلق ذلك الاسم كوزيد انما
 علامه فان زيدا اسم بعينه فعل مشتغل منه متعلق ذلك الاسم وهو الغيرة
 وقيل الغيرة عايد الى الغيرة وهو اولى لقربه اي متعلق بغيره ذلك الاسم وهو الغيرة
 الى الغيرة فان الغلام متعلق بغيره ذلك الاسم ومتعلق بغيره قد يكون معناه
 كما في قوله تعالى او مودعا بها نحر زيدا من غير متعلق بها كجيبه او مودعا بها نحر زيدا
 امرت الذي كسبه بغيره ذلك من المتعلقات لو سلطت عليه الغيرة منته ثمانية
 فعل او شبه ذلك الفعل او شبهه لفظا عليه اي على ذلك الاسم هو كاليه بغير
 سلطه فانما كذا لمع ان يعطى عليه قوله او مناسبه اي ولو سلطت
 ذلك الفعل او شبهه ذلك الاسم ومناسبه هو معناه او لازم فيه فعل كوزيد امرت
 علامه زيدا امرت به وزيد امرت عليه فان كذا امرت به فاعلم ان يجب ذلك زيدا
 بعد التسلط وكذا الغيرة مناسبه وهو امرت وجازت ولايت دائما في قوله
 لفظا لان كذا لو يتحقق انتفا ما دخلت عليه والتسلط ثابت تقديره ولا بد من
 وفي قوله لو سلط عليه هو او مناسبه نصب امرت زيدا اسم الذي لا يجب عليه تسلط
 الفعل ولا مناسبه غير حيث اللفظ كالاسم الذي يرمض منه ومن الفعل الثاني
 حرف لمدرك الكلام كما ان فيه وحرف الاستنهام واحصى الحروف الشبيهة باله
 وحرف الشرط والتمنيص والام الاية او نحوها مثل فلك زيدا امرت به زيدا امرت

بجانب

واما زيدا في كذا كذا الية فان زيدا اسم بعينه فعل مشتغل منه بغيره
 لكن اللفظ تسلط الفعل ولا مناسبه عليه من حيث المعنى كوزيد تعالى وكذا في قوله
 في الزيد كاسي مثل من يلا حتى يتا لظن المشتغل منه بغيره لو سلط عليه
 الغيرة وزيدا امرت به علامه بغيره اشتغل منه بمتعلقه لو سلط عليه لزم وهو
 الغيرة وزيدا امرت به بغيره اشتغل عنه بغيره كوزيد امرت به لو سلط عليه
 وهو جازية الغيرة وزيدا امرت به عليه اي امرت لاجد نظرا اشتغل منه
 بغيره لو سلط عليه لزم معناه وهو لا يستغنى عنه الغيرة فليل قوله مثل زيدا امرت
 لا الى لا يغيب بغيره اي كذا امرت بغيره منته الى اليه كذا الفعل بعينه
 من فعل او شبهه او مناسبه المشتغل بغيره او متعلقه اي غيرة ما بعينه يعني الزيد
 بالبعد خبرت في زيدا بغيره مكان تقديره واكتفت في زيدا خبرت
 فاعلم اني است زيدا خبرت غلامه لانه لازم معناه لان الية المولى من قوله
 ضرب غلامه وان قدرت خبرت كذا خبرت لانك لم تر غلامه فاعلم ان جواب
 في زيدا امرت به لانه معناه لان معني امرت به المشتد بل وجازت اي جازت
 زيدا امرت به وان قدرت امرت لا يجب لانه لا يقدر نفسه ولايت في
 زيدا حيث عليه لانه لازم معناه لان كذا خبرت لاجل سبب كونه ثابت الية
 لانه حصل ان كان كذا بغيره فعل الغيرة قدر وان لم يكن فان كذا قدر فعل
 معناه بغيره قدر وان لم يكن قدر لازم من الفعل الغيرة قدر لازم الفعل الغيرة
 واختار الرفع فيه استاذ الى جواز الغيرة اي يجوز الغيرة في جواز الرفع
 في الرفع كذا من الاسم الذي بعينه فعل او شبهه مشتغل منه بغيره او متعلقه
 بالابتداء الى كونه متبدا من عدم الى عند انتفا وقربته خلا لانه
 نحو الرفع وقيل لانه عند انتفا قرينه له الرفع لا الرفع لان الرفع

واجب بين المعاني المحذوف الى غير مقدم قرينة خلاف التشبيه الرفع من قرينة
وجوب النصب واختياره واما في الرفع وجوب الرفع لانه اذا لم يرفع فراجع
التشبيه الرفع كما في الرفع اجمالا كونه ارفع من الرفع والنصب جازيا في غير موجود
بما ان يكون هو من قرينة خلاف اختيار الرفع منصف وقرينة اختيار الرفع من
وجوبه من المذهب الرفع بالنصب يلزم حذف الفعل الماسب والاسم من
المذهب او عند وجود قرينة اخرى منها ان الى قرينة خلاف
بين وجه قرينة الرفع وقرينة الرفع الرفع من قرينة خلافه كما ان
مع خيار الطلب نظير قوله عند وجود افعلى سبب كرايت الغرض لما لا يرفع
الجملة الفعلية السابقة قرينة النصب لان على تقدير النصب يكون محط الجملة
الفعلية على الفعلية فيناسب الجملتين واما التي خفيت معنى الرفع في قرينة
الرفع لا بد لتعني معنى الرفع الرفع في مقابلة فعل فلا يلزم الرفع ان الاسم كمن قرينة
الرفع افعلى لاسيما من المذهب الذي يلزم في النصب خلاف الرفع في الرفع
قيد بقرينة النصب افعلى ان مع الطلب في راي الغرض لما لا يرفع
في هذه الصورة يختار النصب لقرينة الرفع ليس في قرينة النصب المعروفة
كون الرفع افعلى لاسيما المذهب لكون المذهب افعلى من الرفع لكون الرفع افعلى
لان المذهب كغيره في الرفع وقرينة الرفع في الرفع افعلى لاسيما
الرفع افعلى من الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى
يلتزم بقرينة الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى
والله اعلم بالصواب والاعلم بالصواب والاعلم بالصواب والاعلم بالصواب
بما في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما
والله اعلم بالصواب والاعلم بالصواب والاعلم بالصواب والاعلم بالصواب

الى قرينة

الى التسمية فان قيل لو قال كما في الخبر لكان افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما
قوله غير النصب استنادا الى ان الرفع المعنى المرفوع في اختيار النصب لان المعنى المرفوع
في اختيار النصب بعد افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما
وبما ان المعنى منصف بما في غير النصب فاختير الرفع واما المعطوف على الرفع
اي وكذا المعطوف على الرفع فاختير الرفع واما المعطوف على الرفع
واما المعطوف على الرفع فاختير الرفع واما المعطوف على الرفع
فلا يلزم من المذهب الرفع فان قيل قد ذكر الشيخ في بحث الظروف ان
اذ المعطوف على الرفع يلزم بعد الجملة الاسمية ونعم بهذا لا يلزم لان المعطوف على الرفع
قيل ان لا يلزم من المذهب الرفع والاعلم بالصواب والاعلم بالصواب
التيقن فلا ينافي ان الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما
الاسمية جهة في غير الموضع لكن النصب في هذا الموضع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما
وختار النصب مع جواز الرفع في الاسم انما كان با العطف الى
الجملة التي وقع فيها الاسم الذي يربط فعل او شبهه مشتق منه بغيره على
جملة فعلية لتناسب بين الجملتين اي بين الجملة المعطوفة عليها
خربت بقرينة الرفع فان اسلمت من المذهب الرفع وقرينة الرفع وقرينة الرفع
الفعلية قرينة النصب وقد نزعت هذه القرينة لان المذهب والرفع افعلى لاسيما
الاسم كمن قرينة الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما
بما ان المعطوف على الرفع يلزم مع جواز الرفع في الاسم الذي وقع فيه حرف
الاسم في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما
اذ الشرطية اي المسبوبة الى الشرط كذا في الرفع افعلى لاسيما في الرفع افعلى لاسيما
نحو حيث زيد انجده فاعلمه واما انما اختص اذا وحيث من ما برادوات الرفع

لأن ما يراودك الشرط يجب بعد ذلك وقلت على مثل هذا انهم كما يات في قوله
 اوجب النسب بعد اذ الشرطية اليه كان الشرطية وفي الامر عطف على قوله عداي
 بتم والنسب في وقت وقوع الامر والتمني بعد الاسم المذكور كوزيرا العربية وزيروا
 اذ هي اي ما بعد حرف الاستفهام والتمني واذا الشرطية حيث وقبل الامر
 موافق الفعل اي موافق وقوع الفعل لان التبع والزمود العاقل الى الاستفهام
 في العاقل لمجان الافعال وذن الدوات وكذا معنى الشرط الذي قلناه اذا
 مع عدم روجه في الشرط وكذا قبل الامر والتمني موضع وقوع الفعل ليدل على
 خبره فاحرم بكذا النسب بتقدير الفعل بخلاف سائر الادوات فانها لا تستعمل في
 زجب الفعل بعد فلا جرم يجب النسب بعدا بتقدير الفعل اذا دخلت على
 الاسم ليعطى رتبة ليس في موضع في الشرطية هو ما نسخ فيه وعقدت
 قوله في الامر اي وكما في النسب في الاسم المذكور عند خوف لبس المفسرين
 بين ان يكون مفسرا على تقدير النسب محسنا للغة على تقدير الرفع وبالفعل
 لم يحسن اللغة في قوله تعالى ان كل شيء خلقناه بقدر من نسب كل شيء
 مفعول لخلقناه المحذوف الذي يحسنه المذكور وقوله بقدر ملك وخلقنا
 المذكور لان المفسر لا يعمل بدين الاغراب والمبني انما خلقنا كل شيء
 في الآية التي المتصورة وهو مسمى القدر في جميع المفعولات ما لم يرد على الاستفهام
 او جعل قوله خلقناه خبرا لخلقنا كل شيء وبقدر ما لا يوجب خبرا في غير الآية التي
 اليه حيث يصير معناه كل شيء مخلوق لما كان كذا بقدر وهو المقصود بخلقنا
 ان يخلق ان يخلق من قبل خلقنا صفة محذوفة لخلقنا في قوله هو الله
 وبقدر خبر القول لخلقنا فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق ما كان بقدر وهو المقصود
 يكون قوله خلقنا في قوله هو الله الظاهر في اللغة فيكون المعنى كل شيء هو مخلوق ما كان بقدر وهو المقصود

غير مخلوقه بعد تعالى ان يكون من قبل خلقنا وخبر المكنى فلا يوجب المقصود
 ان على تقدير الرفع يخلق ان يكون قوله خلقنا وخبر المكنى فلا يوجب المقصود
 يكون صفة له فيعزى المقصود فلم يكن الرفع الاول لما فيه من التباس المقصود
 فكان النسب او بلما فيه من التباس على المقصود بهذا حصل الجواب عن الاستفهام
 اورده مراتب الرضى في هذا المثال حيث قال في المثال الثاني اورده المصير الغائب
 العزيز في قوله ما كلفه خلقنا وبقدر لا يتقاربت فيه المعنى لو اجعلت الفعل خبرا
 فالتبع اذن للتبيل وذلك لان مراد تعالى بخلقنا كل مخلوق بقدره كما اورده
 وساد جعلت خلقناه بمعنى مع الرفع او جرائد وذلك ان قوله خلقنا كل شيء
 بقدره لا يربطه خلقنا كل شيء بحده اسم شيء لانه قد لم يخلق جميع المكنات غير خلقنا
 وقع على واحد منها اسم شيء فخلقنا في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى ان الله
 يخلق ما يشاء لان معناه انه قادر على كل شيء غير متناهية فاذا قرر هذا المثال في
 خلقنا خلقنا وهو المخرى وكل مخلوق مخلوق بقدره وخلقنا خلقناه صفة له كخلقنا مخلوقا
 كائنا بقدره والمعتبان واحد اولهما لخلقنا في الآية محقق بالحققات سواء كان خلقنا
 صفة له او جرائد ليس مع التقدير الاول اتم منه في التقدير الثاني الى انها عبارة
 فان قيل ينبغي ان يكون الوجهان على سبيل التام اي النسب على انه مفعول
 بالامر فاعلم ان شرطية التقدير والرفع على انه مبتدأ وخلقنا خبره وبقدر ما كان
 حال الوجهان في اقام زيد قيل كيف يجوز ذلك من الاختلاف بين المقصودين
 فان قيل يخفى ان يجب النسب في الرفع من الجنب واجب قبل هذا هو الجنب
 ولما ساء حرف السبب فيستوي الامران اي الرفع والنسب في الاختيار انما
 منها يكون مختارا في مثل ما قبل قام وعمره والكرمته اي انما اذ عطف الجملة
 وقع فيها ذلك الاسم على جملة ذات جبين وهي الجملة الاسمية التي خبرها المخرى

الفعلية وهي الجملة الكبرى هي المبتدأ مع الجزاء فيكون جملة فعلية هي الفعل والفاعل
 فيجوز رفعه على الابتداء ونفسه تقدير الفعل والوجهان متساويان في حصول التناوب
 بين الجزئين في الاسمية والفعلية فيكون الجملة اسمية فيجوز رفعها على الفعل
 الكبرى وهي اسمية وفي النسب يكون فعلية فيجوز رفعها على الصغرى وهي فعلية
 فيجوز رفعها على تقدير النسب والانشاف على الصغرى بل يرفع من الفعل في تقدير الرفع والانشاف
 على الكبرى لا يرفع ذلك كحال الرفع راجعا للوجهين في حذف قيل تقدير من سجد
 الحذف يقرب المعطوف عليه من تقدير النسب في استوى الوجهان كذا في الشرط
 وفيه فلو لا ما اذا حذف على الكبرى فيكون الفعلية خبر مفعولة من المبتدأ المعطوف
 والمعطوف بينهما في آخر فلا يتساويان في رفعه او لا ولا ان يقال ان
 قصد العطف على الكبرى في الرفع بلا معارض له وان قصد العطف على الصغرى
 لا يرفع ما ان وضع على انه فعل جملة اسمية في فعلية او انصب على انه معطوف
 على فعلية وفي كلا الوجهين خلاف الفعل اذ في حذف الاسمية على الفعلية يرفع
 الفعل لكن حذف الفعل يكون من عدم التناوب بين الجزئين وفي حذف
 الفعلية على الفعلية لم حذف الفعل لكن حذف الفعل يكون من عدم التناوب
 حذف كثيرا لا يستعمل لعدم التناوب بين الوجود في كلام العرب قالوا
 هو كذا لا يستعمل لا يعارضه عدم التناوب الذي هو قيل الوجود في خبر النسب
 هذا لما نحن في استوى الوجهان في الاختيار فافهم ان قيل لا يصح العطف على الصغرى
 في المثال المذكور لانه لا يصح المعطوف على الجزاء فيكون خبرا وهو ليس
 لان الجملة اذا وقعت خبرا وجب فيها الخبر العائد الى المبتدأ وليس في المعطوف
 بها خبر يعود اليه اذ التقدير واكرت حركتها مع الترتيب فاما ان قيل
 زيد قام وعمر اكره فرفع او لا وانه او نحو ذلك واما ذكر الترتيب في الخبر

لان من شرط تعيين جملة اسمية خبرا جهة فعلية ونفسه المثال انما يكون باعتبار الخبر
 فيه على علم السمع على ان المناقشة في المثال ليس هو ادب المتضمن وبك القصب
 في الاسم المذكور بعد حرف الشرط سواء كان مرييا كما في ان دونهما او انصفا كما في
 مني وايضا وجهها بخلاف ان المسمى في الشرطية كذا الشرطية وجب لا ما يجب
 انصب بعد لان الشرطية تلزم الفعل وذلك لان الشرطية ما جازيها كان فيها
 وترد وما في ذلك الا في المثالين اما ما في ذلك ان حرف الشرطية لا يقع
 في خبر بعد على ما تقدم وبعد حرف التخصيص وهي لا والاولى والاولى
 انصب بعد الاختصاصها بالفعل لا بما وصفت للموم والتوجه على ترك الفعل او اد
 على التام في المثالين والتفريق بين الفعل اذا دخلت على مستقيم فانه وقع بعد ما
 وجب ان يرفع على ما يجب له بغير ما بعد لئلا يخرج من رتبته وهو اختصاصها بالفعل
 بخلاف ان يرفع على ما يجب له بغير ما بعد لئلا يخرج من رتبته وهو اختصاصها بالفعل
 والاولى ان يرفع على ما يجب له بغير ما بعد لئلا يخرج من رتبته وهو اختصاصها بالفعل
 ذهب بوجه من غير ان يرفع على ما يجب له بغير ما بعد لئلا يخرج من رتبته وهو اختصاصها بالفعل
 ان يرفع على ما يجب له بغير ما بعد لئلا يخرج من رتبته وهو اختصاصها بالفعل
 في الرفع بوجه من غير ان يرفع على ما يجب له بغير ما بعد لئلا يخرج من رتبته وهو اختصاصها بالفعل
 على الابد لا ولا كذلك ان يرفع على ما يجب له بغير ما بعد لئلا يخرج من رتبته وهو اختصاصها بالفعل
 في الزيادة اي في ان ليس في باب ما في خبره عليه من شرطية النسب في وجوب الرفع
 لانهم يخفون فيه من النسب كوسط عليه قوله فلو انفسا المعنى حيث خبر المعنى
 في الابد اي في ان ليس في باب ما في خبره عليه من شرطية النسب في وجوب الرفع
 وقوله انفسا المعنى في الابد اي في ان ليس في باب ما في خبره عليه من شرطية النسب في وجوب الرفع

تقدم
على
الشرط

وخطو حلف على قول وكفى اي كذا كذا قول على الزانية والزانية في الزام
الزانية والزاني فاجلدوا الفا بمعنى الشرط عند ابي العباس
المبارك وبطل ان يكون قوله وكفى متبدا وقوله الفا متبدا ثان وقوله معنى الشرط
خبر المتبدا الذي هو الخبر المتبدا الاول وهذا شرط لقوله معنى الشرط لان شرط
مستفرد يمكن ان يكون قوله وكفى شرط على قوله كفى وقوله الفا متبدا هو قوله معنى
الشرط خبر والجملة معطلة لقوله وكذا كذا الزانية والزاني اي وشي في الزانية
اي قوله على الزانية والزاني فاجلدوا في انه ليس من هذا الباب اي من باب ما يشرط
على شرطه التفسير والكتاب جميعا شرط هذا الباب فاجلدوا في انه اسم صحيح
مشتغل عنه بالتعريف لان قوله معنى الشرط هو كذا وكذا وقد تحقق فيه معنى الشرط
لان ما بعد الفا قد جعل فيها قبله لقوله تعالى وركب كبره فيمنع ان يتأخر فيه النصب
لوجود نيته اختيار النصب وهو الطلب لان الفراء السبعة لما انفقوا فيه على
ولم يقرروا النصب الا ما وافق النسخة لاخره من النسخة المتأخرة الى النسخة
ما لم يوافق النسخة النصب بل يوافق الفراء في النسخة من حيث
الرفع في الطلب غير متحقق ما تقدم فقال ابو العباس المبرور الفا معنى الشرط
بزانية لان الام في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا يعني
والمتبدا اذا كان موصولا معطلة فعل تضمن معنى الشرط فلم يكن من هذا الباب
لاقتناعا لتسليط ما بعد الفا لجزايرته على ما قبلها فتعين الرفع على انه متبدا
بمعنى الشرط وقوله فاجلدوا خبره بتأويل معقول اي التي زنت الذي زيد فيقول
في حقه فاجلدوا كل واحد منها ما نه جحد والكل جملة ان عند مسبوقة
تكون في الكلام اي حكم يكون الكلام حلفت عند سببه او قوله الزانية متبدا
والزانية عطفت عليه والخبر مذكور في حكم الزانية والزانية في ما سبق عليكم ادرك

متبدا مذكور على هذا الباب والنقص والتعريف هذا بيان حكم الزانية والزانية
وقوله فاجلدوا بيان الحكم وهو ابتداء الكلام والفا فيه منه زانية او متفرد
تسببه قوله في فاجلدوا على قوله الزانية لان جزء جملة فعل في جزء جملة اخرى
فما يفيض في النسخة المذكورة وقوله فاجلدوا على الفا على الزانية لا يبين جزاء فاعلم
القرآن ويحبها على النصب في كل ما هو كذا غير محتاج اليه والا فاختار النصب
اي وان لم يعل على عمل المبرور وسببه بان يحل الفا على الزانية ويحسن الكلام بجزء
واحد كان النصب تحتها في الفاء الثالثة لثبوت لوجود الطلب لوجوب النصب
النصب كذا ليس تحتها ولا يلزم اتفاق الفراء السبعة على غير ما تقدم على
الكلام على ما حل من ان يكون الفا بمعنى الشرط او كان الكلام جملتين ليشعرا
لان ما بعد الفا الزانية لا يبين ما يجهل قلبا وكذا جزء جملة لا يبين في جزء جملة
بما ليس على ما ذكره سورة القياس الاستثنائي والاستثناء المذكور وهو قوله
كذا كذا من هذا الباب وهو يكون النصب من هذا الفاعل على مقدم وهو انفا
الحمل على ما ذكره سلب اتفاق الفراء على ما ذكره في قوله اشياء على قوله كذا كذا
اشي على ما ليس موجودا لكن البليل ليس موجودا فالشمس طالع فان الاستثناء
بهما وقوله كذا كذا ليس موجودا سلب انفا وهو موجود البليل في سلب
وهو انفا فالحمل على سلب انفا وهو الشمس انما في باب الواجب
من الابواب الاربعة التي هي في هذا الباب المقتضى والمقتضى
نحو الفعل العامل في الخبر لعدم الفرقة في ذكره واقتضاها المقام فذكره لان
يقال فيما اذا كانت البلية مشرفة والوقت منقذ والفاعل بجواب ان اشغل بها
الفعل يقع الخبر في البلية فذكر الفعل ويكتفي بذكر الخبر مستقيم قوله الرابع
اسم فاعلم لبيان الحكم في رابع المادبة المذكورة التعريف والتعريف ان الزانية

الى الشئ السابعة الى رابع الشئ المذكور الى مصدر الشئ المذكور اربعاً تقديره
 في الاصل مصدر ثم ما راعى الاصل اسم المفعول من افعال المفعول به وهو معمول الى
 مفعول به متقبل يوافق او نحوه من اعززه وجاهه وجاهه وجاهه وجاهه
 اتقن ساحة اولها ان ثبت زجاسن الاسد يعني نجية ولو قال تقديره
 او باحد كان اول تقديره مما جعل استجاب تقديره انما انه مفعول مطلق كونه
 موصولة او موصولة والفرق بينه وبين المفعول به هو انه مفعول الى قوله
 المفعول تقديره اسم الاسم الذي اوضح اسم ثبت بعد ذلك المفعول والاعمال
 تقديره او لغيره ذكر المفعول الى ذكر ذلك المفعول تقديره ما يصح والاعمال
 المصدر تقديره من اي قدره ان تقديره معمول مما يصح وفي قوله تقديره
 من المفعول الذي تقديره من كمن لا تقديره مما يصح كذا في جواب من قال ان
 ما ليس من الباب لانه ذكر تقديره او ذكر تقديره مذكور في قوله تقديره
 لفظ المصدر وما في الجمل وفيه كمن الاربعة فاعاد الالف فلان التقدير
 من المفعول به والذكر ليس بالمفعول بل المفعول به هو تقديره المذكور
 واما الثانية فلان ليس فيها مفعول فيه الفعل وان المفعول به هو المذكور
 من المفعول به مفعول فيه الفعل وان المفعول به هو المذكور
 يكون او انما في تقديره من المفعول به هو المذكور
 فيقال سببه في قوله تعالى والافق منهم اثنى او كقولهم انزلوا اولافق كقولهم
 المعنى وكانت او بينه بل لان الجوارض في المفعول به هو المذكور
 ومما لاحظت قوله او كقولهم انزلوا اولافق كقولهم
 والاسم يكون مبتدئ في جملته في اواخره الى ان ياتي الى البيان ويكون
 الاربعة الاول في المصدر ان كان لفظ المصدر المرفوع كان الذكر في المفعول

الى قوله

اي او كقولهم تقديره كذا وفيه اساندة من باب جرو قطعته او الاصل او تقديره
 وكما قرئت الموصولة وهي الصفة مبهمة فان شئت الى ما كان موصوفاً مضمين
 والبيان يقع النظر من كونه موصوفاً فكان مفعولاً فان قيل لو كان مفعولاً
 في قوله معمول لزم ان لا يكون الاسم انما لا يجوز تقديره انما في قوله معمول
 التقابل بين المفعول والمفعول عليه ليس كذلك بل هو من تقديره معمول
 بتقديره ان قيل التقابل بين المفعول والمفعول عليه باعتبار القيمة هو قوله تقديره
 ما يصح فان التقدير في القسم الثاني والكان في تقديره انما في قوله معمول
 والكان في لفظ المصدر المفعول به فانما هو تقديره انما في قوله معمول
 اي تقديره انما في قوله معمول انما في قوله معمول انما في قوله معمول
 المفعول به ان يكون لفظه ما فعل في باب المفعول به هو ذكر المفعول به
 مفعول به او كقولهم تقديره انما في قوله معمول انما في قوله معمول
 تقديره انما في قوله معمول انما في قوله معمول انما في قوله معمول
 المفعول به من قوله معمول انما في قوله معمول انما في قوله معمول
 معمول فان قيل المفعول به هو المفعول به هو المفعول به هو المفعول به هو
 الاربعة مبهمة ما ذكرنا من المشتق مع سبب اليانية وهو قوله معمول انما في قوله معمول
 عطف على قوله تقديره انما في قوله معمول انما في قوله معمول انما في قوله معمول
 تقديره معمول انما في قوله معمول انما في قوله معمول انما في قوله معمول
 المفعول به بالعلية من قوله تقديره انما في قوله معمول انما في قوله معمول
 والمفعول به باعتبار القيمة وهو قوله معمول انما في قوله معمول انما في قوله معمول
 بتقديره انما في قوله معمول انما في قوله معمول انما في قوله معمول
 من باب نحو اياك والاساندة في التقدير انما في قوله معمول انما في قوله معمول

عند ولدي وشبهها كقولهم سجدوا لله سجدة فمذموم
 زيدا وان عروها وجاء اليوم سور ولا بها صها اي ابهام عند ولدي
 او شبهها اي الشبه بها ابهام بالمكان اليهم فان قولك جئت منك لا شبهة
 لك اسما بل قبال مع اللفظة التي هو اليك كقوله جئت منكم فليس عليه
 منع ما قبله من ان يفتلح الارض وسمى عليه لفظ مكان وهو قوله
 الفعل سجدوا لله سجدة مع انه مستقر نحو جئت منك وقت مقابلة
 موضع فلان الى غير ذلك من ذوات الهم ما يحرك في الجري للفتنة دون البها
 اي كثره استعمل فيها سبعة التثنية كقوله فقال جئت منكم وحمل عليه
 ما بعد دخلت وما قبله من ان تزلزلت وكنت نحو دخلت الدار وقلت
 ان كان وكنت الفوق على الاصح اي على واقفا على القول لا كقوله
فجاءني الخشب بل قلت وانما قال على الاصح فيها على ما قاله الجري وان قلت
 وانما جاء الفعل متعدية وما بعده مفعول به لا مفعول فيه واجبت ان يكون مفعولا
 على صيغة المفعول التي هي في الغالب مصدر لازم وهي الدخول على السرور والسرور
 وكون منه في الجري والتوك والادخال التي هي لازمها انما هي الجاني لزمه قبل
 مع قولهم الاجح اي على الاستعمال الصحيح وذلك ان دخلت لغير تارة في تارة
 بغير تنول دخلت في الدار ودخلت الدار منه سيرة انما هي في الدار
 على الاستعمال الصحيح دون المأجدة وانما تركت التارة العدد لانه في البيت لم يبق
 بالحيات الستة لان احيات موصلة وثانيه العدد من الستة الى العشرة
 على ممكن في بيت جميع الاشياء وينصب المفعول فيه على مفعول جازم في البيت
 التثنية كقولك جئت منكم اي سرت يوم الجمعة اي سرت يوم الجمعة ولباس
 وجها نفا واقفا على شريطة التفسير نحو ينصب مفعول به وما قبله

خوف يومه فعل مشتق منه بغيره او مشتق له من مادة ما سجدت لغيره كقولهم
 صمت في اليوم الجمعة اختلف في عدته او يوم الجمعة ذويت الصوم في ليلة وهو في
 كون فيه طرفة عين في تفسيره واجبا وقدره او ما بدا للرق وربه حاشا لغيره
 حرف الزجر والتحقيق كقولهم يوم الجمعة سرت فيه وهذا يوم الجمعة سرت فيه ويأمر بعد
 اذا التزم فيه وحرف النفي وحرف الاستفهام كقوله ايوم الجمعة سرت فيه لا يعنف
 على حيلة ضمنية كقوله سرت يوم الخميس يوم الجمعة صمت فيه ومنه خوف ليس المقصود
 كقولهم يوم صمت فيه الصبي في السرى الامران في خوف من سار و يوم الجمعة سرت
 وبتحرف الرفع على الابتداء منه عدم ترسيته خلافه او منه وجود اقوى منها كقوله سرت
 في يوم الجمعة سرت فيه وبتحرف الرفع في يوم الجمعة صام فيه في الصبي واما الظرف
 الذي يربط بينه وبين الفعل الثابت حرف المصدر الكلام كقوله سرت في يوم الجمعة
 وكقولهم يوم الجمعة صمت فيه يوم الخميس سرت فيه في هذا ان يكون اليه مستغنا
 والرفع واما كقوله المفعول به لا يقع وهو بطلان صدارة ما ان فيه وحرف الاستفهام
 او ان نصب يزم تقديم ما خبر بها عليها ويجعل ان يكون نصب مختارا حيث يمنع
 ان يكون ما لا يقع في خبره بخلاف المفعول به ثم لا يقع في نصب المفعول فيه
 في بيان المفعول في فعل المفعول له منه او محذوف الجزاء خبر محذوف
 اي هذا ان المفعول به هو ما فعل لاجله اي اسم ما فعل لاجله بل لاجله
 في المفعول لطلق في هذا القيد احترازا لم يفعل لاجله فعل كك في المفعول في البيت
 والمراد بقوله فعل في كسر الحرف لا الفعل الاصطلاح فيقال الفعل وما شبهه
 من اسمي الفاعل والمفعول والمصدر وفي هذا القيد احترازا عن كسر الحرف
 فانه لاجله فعل لا محالة لكنه ليس بكسر الحرف والمراد بالفتحة ان يكون حقيقة او
 حكما فليدور صدرة كون الفعل محذوفا ثم لمراد بقوله ما فعل لاجله فعل في كسر الحرف

من راد متعين ولا تعين لهنصب اي وان لم يجر العطف فيكون الفعل متعين
 تعين نصب على انه مفعول به متعذر العطف فيجب الرجوع الى ضمير البشيم سكن
 وزيد لم يولد استغنى عنه مبتدأ انك خبره اي اني كنت فعل كسرت زيدا وولدك
 وزيد لم يولد استغنى عنه وشاك خبره اي اني كنت امرئ شاكرا وولدك لم يولد
 في المثالين لان الكسرة خبر مفعول به ولا يجر العطف على الضمير المجرور بل ارادة ان
 وانما تعين نصب على الفعل مفعول به اوله وجوابه وان قيل لم يكون وزيد لم يولد
 المثالين عطف على الثاني قيل لا في خلاف الفعل لان نصب ما كان انما في خبره
 الب في خبره شاكرا من شأن واحد ما وليس الآخر وتولد لان المعنى نصب على
 كون المثال الثاني خبر باب العلم المستوي والظاهر في المثالين انهما ليسا بوزن
 دلالة النعت من معنى الفعل ظاهر ولا كذلك المثالين لان اسم الاول نصب
 فعل في خبره من معنى الفعل خبرية المثالين لان معنى الفعل نصب على
 فيه معنى الفعل فهو مع الاستقام لان على الفعل نصب على معنى المثالين
 الحسنة نصب على بيان الحسنة بها وهي فعلها والمتميزة والمستترة والمنسوبة
 التي نصب على خبره كان ورسم ان خبره ولا المستترة نصب على خبره الذي في بيان المثالين
 لان المثالين نصب على خبره كان ورسم ان خبره ولا المستترة نصب على خبره الذي في بيان المثالين
 العبرة نصب على خبره كان ورسم ان خبره ولا المستترة نصب على خبره الذي في بيان المثالين
 والمفعول به على الجواب والتعريف نصب على خبره كان ورسم ان خبره ولا المستترة نصب على خبره الذي في بيان المثالين
 احد نصب على خبره كان ورسم ان خبره ولا المستترة نصب على خبره الذي في بيان المثالين
 او مع تعين الفعل على والمفعول به خبره كان ورسم ان خبره ولا المستترة نصب على خبره الذي في بيان المثالين
 الف نصب على خبره كان ورسم ان خبره ولا المستترة نصب على خبره الذي في بيان المثالين
 حيث انما خبره كان ورسم ان خبره ولا المستترة نصب على خبره الذي في بيان المثالين

الياء في مصدر الفعل او مفعوله فان قيل فليقل حال من المفعول لطلق مثل ضربت
 شديرا قيل نصب على خبره المفعول به لا يقع الا بعد مفعولها فلا يقع
 الضرب شديرا الا بالياء اضرحت الضرب شديرا فيكون حاله من المفعول به كان
 قيل فليقل حال من المفعول به كان في قوله تعالى شديرا ابراهيم حنيفا وقوله تعالى
 ايجب اصدكم ان ياكل ثم اخبر مبتدأ قبل حال من المفعول به ابراهيم ابراهيم اذ كان
 المصنف حاله من المفعول به وهو محبث فوعدت اقيم المصنف اليه مقام
 لا يستقام اليه كان فويل من شديرا ابراهيم حنيفا لا يستقام اليه وكذا القول ان
 ان يكون اخاه مبتدأ لان العلم ببعض خبره فيكون المصنف اليه مقام
 في علم المصنف فيكون مفعولا به حكما فان قيل فليقل حاله من المفعول به كان
 نحو جازا زيد الراكب ورايت زيدا ان الراكب فاما ان يكون مبتدأ فاما ان يكون
 به قيل معناه ما بين مبتدأ والمفعول وقت مصدر الفعل منه او مبتدأ المفعول به
 وقوله الفعل عليه فخرج الحق له لانه على ما بينه الموصوف مطلقا غير مقيد
 المصدر والوقت او الحال لانه يخرج عليه فليقل حاله من المفعول به كان
 به المذات من حيث هو فاعمل او مفعول به مثل ضربت زيدا فاما
 عن المثالين او المفعول به الضميرين لان قابلا يمتثل ان يكون حاله من المفعول به كان
 فليقل حاله من المفعول به كان في قوله تعالى زيد في الدار فاجتبا
 مثال حال من المفعول به كان في قوله تعالى زيد في الدار فاجتبا
 في الدار لما عرفت ان خبر الفعل مبتدأ في الدار المستترة والمفعول به كان
 مثل ذلك فخرج قابلا لهم لان باب بان انصرف مستقرا على ما في قوله تعالى
 فليقل حاله من المفعول به كان في قوله تعالى زيد في الدار فاجتبا
 فليقل حاله من المفعول به كان في قوله تعالى زيد في الدار فاجتبا

ن

يشرب منه ما لم يكن يشرب به أرسل جدارا وحش القاتل الى الجاهل مسكرته الى ذمة
مرة واحدة فلم يردده ولم ينفذ ان لا يتم شرب سببها بالمرأته والازواج والغير
في قوله كونه راجع الى كونه من القاتل اي وقوله من الاعمال التي جارت معونة في
منه كونه جازا قضيه بتضييعهم فانه متادل بالثبوت اي جازا كثر من ذلك
افق على الكبار في قضيتهم الصغار في جازا قضيتهم بتضييعهم اي جازا كثر من
صغيرهم وهو ما يشبه جازا في ثبوت جازا جميعا واداة ثبوت وقبله قضيتهم كثر
الشعوب وهاهنا في القاتل اي القاتل والقضيتهم بتضييعهم اي القاتل في قوله
الذين غزوهم كيث كبر بعضهم بعضا كثر منهم واذواجهم فكان بعضهم كثر من
بعضهم كثر من واذواجهم كثر من بعضهم كثر من واذواجهم كثر من بعضهم كثر من
وذاواجهم كثر من واذواجهم كثر من بعضهم كثر من واذواجهم كثر من بعضهم كثر من
الذين غزوهم كثر من واذواجهم كثر من بعضهم كثر من واذواجهم كثر من بعضهم كثر من
جانبين فافرن اي جازا معين اذ بهم واثم يرمي سائر من وذاواجهم كثر من واذواجهم كثر من
صاحبها اي جازا منكره مخففة وجب قتلها اي قتل
الذين جازا صاحبها منكره مخففة وجب قتلها اي قتل
اذ كان صاحبها منكره مخففة كثر جازا في رجل كثر من صاحبها منكره مخففة
يتبع بالثبوت في الغيب فجازا في رجل اذ كان قتل في سائر الاعمال في
الكتاب دفع الى المملوكين كثر في الاول فاذ كان صاحبها منكره مخففة قد انقضت بتقديم
سرقه فاذ كان صاحبها منكره مخففة كثر جازا في رجل اذ كان قتل في سائر الاعمال في
في التوثيق فلو لم يكن من هذا المنكر مخففة ما بتقديم الحكم عليه لما سمح وقوله في قوله
فاذا اخذ في سرقه في جازا مخففة في سرقه في جازا مخففة في سرقه في جازا مخففة في سرقه
لا يمكن عليه قبل قوله فاذ كان صاحبها منكره مخففة كثر جازا في رجل اذ كان قتل في سائر الاعمال في

الكم على مقدار معرفته المكونة الى هذا لفظه وذكر في الباب ان الصبر الراسخ الى المنة في
غير خمسة قبل العلم بكم عليها من الاحكام مائة في ذات الراسخ اليها وهي خمسة بكم ^{العلم}
لولا انه رجل فغيره فانه معرفة لان هذا الصبر ينشأ من الراسخ اليها في وجهه الى الكلام وذكر
في الصبر اذا عاد الى منة خمسة بوجه فهو معرفة كونه في رجل فغيره والا فهو منة
كما في ربه رجلا لانه لم ينقص منكم المصمود اليه بكم الا انما لفظه وهذا كلف لعل على
ان الطامس المنة فخص بكم العلم بكم من امر هذا التفسير فهو مستحب وانما انما في
نحوه اذا التمس بالغة فليغير الوجهان كونه عاللا وصفة كما جاز كونه ذاهبا وميله
منه فقديم الحال اي في ذلك ثابت راكب رجلا ولا يجوز كونه عاللا وغيره انما ثابت
فأثبت واجب عز هذا بان الحال غير المنة خلاف الاصل فلا يسبق الراسخ
مع صلاح الرصينة فيلزم التسلسل المستند وغيره بكون الراسخ في صورة التقدم
كيفية حدوث الاصل فيكون ذاهبا في كل وقت فليغيره وانما كونه مبدلا منه فليكون في حكم التغير
واذا كان مستويا في كونهما في خلاف الاصل فلا يلزم التسلسل كذا في الوجهين
طالب نريد ما ثبت لا مستقيما في كونهما في الاصل ولا يتقدم المال على
العاميل المعنوي اي عامل معنوي كاني عند سبويه كونه ضعيفا فلا يحال
قائما في الدار ولا في مالك ومنه الا اذا كان العامل المعنوي في الدنيا اي والاشياء
وتعلق به الخلق في يلزم ان لا يعلو احد منهما متعلقه اي بغيره فخرجهما عما كونهما
فان العامل في الدنيا من التشبيه وهو يدل على الصواب حدث التشبيه وحدث التشبيه
بمعنى التشبيه في الدنيا من التشبيه في الدنيا والقيام على بغير التشبيه في الدنيا وهو يورد
تعلق بغير التشبيه في الدنيا من التشبيه في الدنيا والقيام على بغير التشبيه في الدنيا
باعتبار حدث التشبيه وهو من التشبيه في الدنيا والقيام على بغير التشبيه في الدنيا
من التشبيه في الدنيا والقيام على بغير التشبيه في الدنيا

عطف على قوله في جملة اي غير ذات ثبات على نسبة مما عليه في اصنافه مثل
 يعجبني طيب ابا والبوة ودارا وعلما مثال التميز الذي فيه
 الامتياز وهو بصفة واحدة كثر مثله ما يماضي الجود والامانة اثباته الى كثرة
 اقسام التميز حيث يكون اسما للتعريف منه او لملطفه فيما اورد من الامور
 الامانة او غير ما لا بد من ان يكون له وجه ان يكون لملطفه وهو عين اقسام
 والابوة والدار والعلم متعلقات بالابوة فمن الامانة والدار من الامانة والعلم
 حرم الامانة والفاضل مثال الخلق اعني ما يماضي الجود والامانة بذكر اقسام التميز
 يستدل به على ذلك في الاصل اعني الجود لا يماضي في النسبة ولكنه دمره في
 مثال التميز الذي وقع بعد الامانة وهو صفة فان قيل في الفقه ذكر هذا المثال
 التميز في النسبة في الامانة والخاص بالمتفضل بذكره لا التميز مفردا بل بالاعتبار
 الوجهين في التميز في دار فان كان بهما لا يعرف الفقه منه لغيره رجل او غير رجل
 او با برش لان التميز في الفقه لا يوجب التميز في النسبة بل في الفقه في كثرة الامور
 متبعا معلوما يعرف المتعلق ثم الدار في الفقه اعين وفيه خبر كثير في تعريفه
 به الجود في الامانة خبره فاسأل الى ما خبره في النسبة وفيه القول انما يستدل به
 الى خبر الامانة في التميز ليس محصورا بل هو من متعلق اي هذا ما صدر عن الامانة
 في خبره في مكان التميز من النسبة اسما اي خبر منه يصح جعله لما انصب
 الجود العقبية منه لقوله اسما اي اسما يصح جعله اسما لما انصب التميز منه فيكون
 وهو بالنسبة اليه قابل التميز لا يدرى في طاب ليدار او جعله متعلقا به في باب الامانة
 لان التميز لم ينصب منه لانه كان سببا لانتفاء حيث انصب بابا لانتفاء التميز
 متبعا منه بخلافه وان قيل ان الظاهر في حذف المتعلق من خبره انما هو انما انصب التميز
 من طاب لانه في مثال المتعلق جاز ان يكون له الجود جزءا من الشرط في جاز

التميز

ان يكون اسما لما انصب ومما في المتعلقات اي المتعلق ما انصب والاشياء
 لملطفه اي ان لم يصح جعل التميز اسما لما انصب منه فواي التميز اسم لملطف ما انصب
 مثال الشرطية الاولى طاب ما كان قوله ابا يصح ان يجعل اسما لا يدرى عبارة منه في
 بقوله اخراش است زيدا زوي كذا ورويت في ان يجعل اسما لملطفه في
 منه وبقوله اخراش است زيدا زوي كذا ورويت في ان يجعل اسما لملطفه في
 طاب زيدا ما كان قوله طاب في ان يجعل اسما لا يدرى فحين كونه اسما لملطفه كان
 الشرطية الاولى منقوفة بقوله طاب في طاب في قوله طاب في ان يجعل اسما لما
 انصب منه مع انه يصح ان يكون اسما لملطفه قبل لان ذلك انما هو في الجود
 لما انصب منه وملتطفه اي طاب زيدا حيث ان انصب في النفوس او غير حيث
 ان لا ينف من النفوس عطف به فثبت ان لكل موضع يصح جعله اسما لما انصب
 جاز في تلك الامور كونه له كونه لملطفه وان كان موضع لم يصح جعله لما انصب فحين
 كونه لملطفه فثبت انه واستاذي فداه في هذا الماهل بذكره كبره في ذلك من
 حين يصح جعل ذلك في جود في جميع الشرطين بغيره لا يجوز ان في ذلك من التميز في
 جهتهم ان كلهم السبع في حذف الحروف في الشرط اي لم يكن اسما يصح جعله لما
 انصب منه وملتطفه جاز ان يكون له وملتطفه فليدرو طاب زيدا حيث لا يصح كونه
 وفيه نظر لانه ما يصر الشرط والجزء واحد ووجب ان اختلاف الشرط والجزء واحد
 الطيبة لان الشرط في جانب الشرط بافتراضية الافراد وحينئذ خبر التميز والجزء في جانب
 الجزاء باعتبار جلية التركيب والوجوبية التميز فيكون ان لم يكن اسما يصح جعله لما انصب
 وملتطفه افراد او غير خبر جاز كونه لكل مما تركبها او تميزا وانما قيل ان هذا
 والتمثيل لا يستقيم كلام السبع بعد لانه لو حذف الحروف يذهب ذلك الحروف في
 الشرطية الثانية التي فيها خبر التميز وان لم يصح جعله لما انصب منه وملتطفه فهو فاسد حيث

المستخرج من مقصود بالنسبة السببية لان حكم ما بعد الاغلاط متاخر
 البديل لكل عمل مما حذف له ما في اي حال معتمدا من نسب الى المستخرج
 ان النسبة السببية اصلها والسببية السببية ما رافقه والبديل بها مقصود بالنسبة
 او يقال ان مقتضى محبة الاشياء فانما السلب محمول عليه فان قيل لم يصف السلب
 الا انما هو المستثنى بعد الاغلاط فليس هو المستثنى من قبل لان يوم ربهما
 مستغاد هو البديل من الغلط والاشياء المستغاد من الغلط من المستثنى من
 البنية فلو اجل من الغلط اعم على الاغلاط فيكون مبدل من محله ان
 الرغ على الاغلاط وما هو منقضى وكذا فلو كان على الاغلاط الذي لم يمتزج به
 التي يجب فيها السلب ويبرز فيها الوجهان شرح فيما يجوز فيه الوجه الثالث
 ويعرب المستثنى على حسب العوالم اذا كان المستثنى منه
 غير كور ولبس في المستثنى منقضى متفرع في العالم الذي قبل الله ودرم متعلقه
 بالمستثنى منه والحب القدراني وجوب المستثنى على تقدير انما هو المحل الذي قبل
 الا اذا كان المحل رافقا فلا بد في الاغلاط وجوبه فان كان المحل جارا لما ربيت
 الا في احوالها واما اذا كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها واما اذا كان المحل جارا فوعدت
 يجوز لربها والاعمال المستثنى منه تكون من مقتضى وجه القسم الا في احوالها فوعدت
 يجوز لربها والاعمال المستثنى منه تكون من مقتضى وجه القسم الا في احوالها فوعدت
 الا ان يقال انما هو وجوب صاحب جوارحه وانما هو المستثنى منه كانه انما هو
 الا انما هو المستثنى منه كانه انما هو المستثنى منه كانه انما هو المستثنى منه
 الا انما هو المستثنى منه كانه انما هو المستثنى منه كانه انما هو المستثنى منه
 الا انما هو المستثنى منه كانه انما هو المستثنى منه كانه انما هو المستثنى منه

الاخير

بمكي

ليس ذلك المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها فوعدت
 المحل منه البديل المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها فوعدت
 ان ذلك المستثنى منه وان في غير المحل المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت
 مقبول لان مثل حادي صحيح ومنه المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت
 الا انما هو المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها فوعدت
 جميع الناس من تحت جوارحه الا في احوالها فوعدت الا في احوالها فوعدت
 لا يغير المحل المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها فوعدت
 بتقدير من غير المحل المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها فوعدت
 يقال في جواب من قال بل جارك جميع اهل بيتي جاريه الا انك فان من جارك
 اهل بيتك الا انك واليه لم يجوز ذلك ما وجه مبالغة القول في قوله
 اهل بيتك اهل البيت في قوله فلو كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها فوعدت
 لا بد من صورة الاستقامة وفيه نظر لان من الله مطلق على ان من جارك
 قد صرح بعدم صحة الاستثناء الممنوع عند قيام القرينة على تقدير انما هو المحل
 المعنى المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها فوعدت
 في المحل المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها فوعدت
 ان ثبت في العام في جوارحه المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت
 جميع ايام لاسيما الايام السبت الايام الاحد وتكون ذلك فان القرآن حكم على ان
 في جميع الايام وكذا اختلفت الاجايد الا من الله في قوله فلو كان المحل جارا فوعدت
 ومن ثم الاشارة الى ان الاشارة الى ان الاشارة الى ان الاشارة الى ان
 حسب الوصل صمم الايجاب مستغفرا منه في الايجاب المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت
 لا انما هو المستثنى من قوله فلو كان المحل جارا فوعدت الا في احوالها فوعدت

هنا الاستثناء لا يستثنى كل شيء من ذلك مما لا يقع الصفه اي خبر القوم
مستثنى من الكلام موجب وبما ثبت آخر ان احد ما توصف الصفات دون الصف
ايه والقبس توصف الصفات اليه لانه المقدم وكل شيء به لا يعطى الافراد والى
الفصل بين الصفه والموصوف بالخبر وهو ما قد اخرجتم من كلامه عز وجل
يخرج من بيان وهو انقل واصحاب موسى وسوا الصفات ^{الصفات} المستثنى
الى ما اخرجنا من ان من حيث الخبر لا ينفك انما ينفك جارية القوم موسى زيد كان
تلك جارية القوم مكان زجاري بل هو ظرف مما استثناء لان المبدل والمبدل
منه لا يمتثلان فكان اخرجنا زيد عن الخبر كانه قد اخرج من القوم ولم يبق ازيد الذي
يدل على الظرفية وقومها صلة للموصول نقول رايت ازيد يوكي نقول لا يمتثل
عندك عرف لم يلزم الظرفية لا يقع صلة وانما قال على الاصح نفي قول من يركبها
جوي خبره جواز وقومها خبر ظرف فجوز في السعة مرات سودك ومعدية موكك ثم
لما فرغ من المستثنى طرح خبر كان واخواتها فقال خبر كان بمنزلة خبر كان
بقرينة الخبر ما سبق الي وبما خبر كان واخواتها اي واحد اخوات كان وتوهمنا
في قسم الفصل وقوله هو المسند بجد دخولها ابتداء كلام اي وقول كان واحد
اخوانها وفي السند اخر من كل ما هو مسند اليه وفي قوله بعد دخول استثنى خبر
والمفعول اليه من باب قلت وقوله ذلك فان قيل خبر كان في خبره خبره كان زيد خبر
اخرج فانه مسند بعد دخول كان وبس خبر كان في الخبر مجموع الجمله قبل المبدأ
الى اسم كان في خبره ذلك لانه ليس مسند اليه بل اليه فاعلم فان قيل خبر كان في الخبر
وهو مفعلة خبر كان لا خبرا قبله او بالسنه المسند الي اسم كان بل بغيره بل في الخبر
بعد ذلك مثل كان زيد قائما فان تابا مسند بعد دخول كان وانما ذكر خبر كان
واخواتها في المصنوعات ولم يذكر اسم انما هي مفعولات لانه ماض لا ملحق به فذكر

مما حذف خبره فانه ملحق بالمفعول وليس بمفعول تذكره على صفة قدامه
ان اسمها ايضا ملحق بالفاعل ليس بها مل لا نقاد لازم الكامل وهو تمام الكلام
وامسوه اي حكم خبر كان وثبت على نحو خبر المستثنى في ان اسمها
وغيره لا يتقدم مع خبره فظهره الاواب على تقدم خبر كان واخواتها على
حال كونه مفعلة فامره الاواب لعدم اليقين انها بالقولية وهي المنسوبة الى
زيد كذا في الاذالم يكن ظاهره الاواب في لا يتقدم على اسمها بدون خبره
المسند كذا في موضعين يذهب خبر المبتدأ فانه اذا كان مفعلة فظهره الاواب
يتقدم على المبتدأ والمكان المصنف في محل وفاعله اي حال خبر كان ودلنا
عند قيام قرينه وانما اخفى كونه بالذات كغيرها ولا يذهب ذلك الا في مثل
قوله الناس يحزنون باعمالهم الى خبر اخر وان استوا خبر الى الله
علم خبره لا اسم خبره والمكان عليهم شبه افرام مفعلة كان واسمها الله
المراد التي الطيبة الا ان الفعل ليس به مفعلة المبتدأ اليه دلالة الفاعل التي هي جارية
الشيء عليه لا نقضها بها جملة اسمية ويجوز في مثلها اي في مثل من الصور
او في مفعلة اسمية وممكن من معنى بعد ان اسمية اسم خبره فاعلم بالبعد وبعد آ
مفعول امر وجهه الوجه الاول نصب الاول والثانية بتقدير كان مع الخبر في الاول
ونصب الثاني اي كان عليه نعم فزادهم خبر الرابع ونصب الاول ونصب الثاني اي
في مقدم خبره يكون خبرا لهم خبرا ويجب الحذف اي حذف عامل خبر كان في مثل
ما انت منطلق انطلقت اي لان كنت منطلقا انطلقت
انطلاقك انطلقت محذوف اللام الهاء كقوله حذف خبر من الله المصدرة ثم حذف
كان بولائه المصدرة فاجابا تشدق الفعل كاستعلاء ان الشرطية ياءه ولا دل
انما هي فقد العالم ان نصب لوجود النصب في مطلقا وهو كان فاعلم الخبر

[illegible][illegible]

مثل ولا يقع منفعة في ذلك فانه و توصف النكرة بالجملة الخبرية
 وهي الجملة الخبرية تتمثل الصدق والكذب فخررت برجل قام ابوه او ابوه
 تعلم ان الدولة في الدنيا في شبهة كما يوجد في المفرد يوجد في الجملة والما قبل بالجملة
 فلا يقال مررت برجل قام ابوه او ابوه قائم لان الجملة نكرة فلا يقع ان تصف بها خبر
 وانما كانت الجملة نكرة لان الجملة التي بها هي من الاعراب يجب سمته وقوله المفرد
 مررت بها والمفرد الذي يسبب من الجملة نكرة لانها لا يكون باعتبار الحكم الذي يات به النكر
 لان الفاعل في الحكم ان يكون مجرولاً بغيره السبب فيكون بغيره من ذلك الجملة
 كذا في الارض ويلزم التخصيص في الجملة التي تقع منفعة نكرة ليعلم ان السبب في وصف
بحال الموصوف الى حال ثانية الموصوف فخررت برجل حسن فاعلم ان
 برجل و بوصف بحال متعلقة اي بحال ثانية بتعلق الموصوف بخوص
 برجل حسن فاعلم ان السبب في حال ثانية بالانعام وهو متعلق الموصوف ثم علم
 ان متعلق الموصوف هو الذي سمته ومن الموصوف متعلقة انه توصيف من ذلك
 كمررت برجل قام ابوه او ابوه كمررت برجل حسن فاعلم ان السبب في وصف
 هو بغيره او بغيره كمررت برجل قام فاعلم ان السبب في وصف
 يتبع اي يتبع الموصوف في الاعراب انما وصف خبر او انما
والنكر والافراد والشتبة والجمع والتذكير والتأنيث
 لان الاتحاد بين الصفة والموصوف فيما صدق عليه وقيد به بالموصوف
 من هذه الامور في كل تركيب اربعة الاعراب والواحد من الترتيب والنكر والتأنيث
 من الافراد والشتبة والجمع والواحد من التذكير والتأنيث والثاني الى التثنية
 بحال متعلق الموصوف يتبعه اي يتبع الموصوف جميع الاعراب والواحد من الترتيب

الاول الرغ والصب والجر والتعريف والتكثير ولوجمع من هذه الامور في كل تركيب
 الاعراب والواحد من الترتيب والتكثير والثاني الى التثنية والجمع والتذكير والتأنيث
 الافراد والشتبة والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل اي مع الفاعل الفعل
 بعدة في المعالجة في التذكير والتأنيث وتعين الافراد لان التثنية في هذا القسم
 يشبه الفعل في حيث ان كلا منهما مستدلى بعده فكل ان الفعل يجب تذكيره اذا
 الفاعل ذكر او يجب تأنيثه اذا كان الفاعل مؤنثاً حقيقة ويجب اذكوره اذا كان
 الفاعل ضميراً مشئياً او مجزئاً فكذلك التثنية بالنسبة الى ما بعده بخلاف التثنية
 فتقول مررت برجل قائم جاريد وبامره قائم فاعلم ان هذا هو برجل قام
 واما سبب فاعلم ان التثنية قامت جارية وقام فاعلم ان هذا هو برجل قام
 غلامهم ومن ثمة ما لها دون التثنية سابق ذكره اي دلالة كون
 في هذا القسم في اية الامور المذكورة كالفعل حسن قام رجل قاعد
 بافراواته والظان فاحدها حسن قام رجل بقعدة غلامه وصنعته
 قام رجل قاعد ولت غلامه لمصنف قام رجل بقعدة غلامه لان السبب
 فاعلم ان هذا القسم كالفعل مع فاعله والفعل اذا استدل الى الفاعل الفعل
 وانما لم يمتح كذا كونه من باب كل في البراءة ويجوز من غير وصف قام رجل
 قعود غلامه مع التثنية مطابقاً لقاعدة لان جمع التكثير في حكم المفرد فكذلك
 لم يمتح في ثبوت سببه لان الذي في الفعل في معنى انه وسكن في خلاف قاعدة
 يولد في الفعل في حركة وسكنه في الضمير لا يوصف بشئ لان تأنيث
 في المعارف التوضيح من المعظم وانما طلب لغز المعارف فمضى في كل
 حصل وحصل عليه خبر الثائب على الوصف الموصوف الوصف اقدم والذات خبر
 والذات خبر والذات خبر به اي لا يوصف بشئ بالمفرد لان الموصوف

الحروف من الحروف او سا وواو يني الحرف من المعرف ولا سا وواو يني الحرف من
 المعرف او ا و ن حصة فوصفه لا يتخذ اما ان يكون منصرفا او غير لا يستقيم الا بالاول اذ المعرف
 من الموصوفية من بابيا وكذا التثنية لا يفرق ودره في التثنية والافعال موصوفية لا يفرق
 به يجب ان يكون الحرف من الصفه او سا وواو يني الحرف من الصفه والموصوف
 او سا وواو يني الحرف من الصفه الحرف الى الملل تعريف او سا وواو يني
 التعريف انما يكون الاصل او في الفروع فان قيل كيف يكون هذا في جوابه في
 صديقك عنه سبويه لان الصفات الى غير الملل الحرف من الصفه وكذا
 ينكح في نحو مررت بالرجل الذي قام ابوه عند الكوفيين لان الموصوف
 الموصوف باللام عندهم قبل الفاء وجدا لا و في غير سبويه وقع صفته بغير اللام
 يدل عنه صاحب ذلك المذهب لاصفة لصفته في المثال الاول بل عنه سبويه
 لاصفة وكذا اسم الاستدراك في مثل المثال في مل عند ابن السراج لاصفة وكذا
 الذي في المثال الثالث منه الكوفيين ويمكن ان يقال الذي في العرف باللام
 في الصفه ولكن الموصول مع الصفه يعني الحرف باللام فان الذي قام بينه القام
 ومن ثم لم يوصف ذو اللام الا بالثنية او بالصفات اليه اوج
 اصل ان شرط الموصوف ان يكون الحرف او سا وواو يني الحرف ذو اللام
 ما فيه لا التعريف الا بالثنية على فري اللام كجاء في الرجل العلم والصفات الا بالثنية
 اي الى ذي اللام كجاء في الرجل العلم والصفات الا بالثنية
 نحو مررت بالرجل حجب اللام النورس وانما لم يوصف بغيرها لان غيرهما من الصفات
 الحرف من الصفه فلو وصف ذو اللام بغيرها من الصفات لكانت الصفه الحرف
 من الموصوف وبها قد سبويه وهو الذي اخبره المقصود هذا ايضا ان الصفات
 الصفات من حسب تعريف الصفات اليه صفته وزعم بعضهم انه يوصف بغير

في جاز مررت بالرجل صاحبك حسب سبويه صاحب هذا الوجه انما كان ان
 الصفات الى التي موصوف كانت اولى من تعريف جميع الصفات ثم انما كان
 المذكورة على ما ذكره المعرف لانه لا يبدل فان قيل ان اللام يوصف بالموصول باللام
 كقوله فان قيل ان الحرف الذي تقوم منه كقوله في المعرف ان الموصوف في كل حرف
 وان كان تعريفه بالموصوفية لا باللام لا يشترط ان يكون في الصفه مع الصفه مع في
 فانما في حجب بين الصفات ويمكن ان يقال ان الصفات والى ما اصطلاح اهل الصفات
 فيكون الصفات انما يطلق عليه لفظ الموصوف من الازداد اقل مما يطلق عليه لفظ الصفه
 او سا وواو يني اللام الموصوف الحرف وانما كان يرد عليه جواب فان الحرف
 ليس بصف من الصفه ولا سا وواو يني الصفه انصف صفته وكذا اردوا اسم حجب
 فان الموصوف ليس بصف من الصفه ولا سا وواو يني الصفه منها اعم من وجه وجوب
 او ليس كل حيوان ابيض ولا كل ابيض حيوان بل بعض ابيض ابيض وبعض ابيض
 حيوان العلم ان الصفات الموصوف انما يكون موصوفا بعد التوسيع والحيوان
 التوسيع بالانطق سا وواو يني الصفه بالانطق انصف من الصفه مع كون
 فرد الموصوف انصف او سا وواو يني الصفه بالانطق انصف من الصفه مع كون
 اشتر الا ان الصفه موصوفا وتعاين ان يقولوا ان الصفات والى ما اصطلاح
 اهل المنطق لا يتنفي عليه قوله من ثم لم يوصف ذو اللام الا بالثنية او بالصفات اليه
 فان اللام في قوله جاء في الرجل العلم انصف من الصفه على اصطلاحهم فانها
 بالانطق والسا وواو يني الصفه المذكور اولها وانما التثنية جوابا لعل الصفات لا تستوي فلو لم
 والصفات الى ذي اللام في رتبة التعريف فاما اسم الصفه في التثنية وصفه في
 اللام من الصفات الى ذي اللام او هو جوابا لعل ان اسم الصفه في الحرف
 من الصفات الى ذي اللام كقوله الحرف الى من ذي اللام فيصفه على اصل المذكور

بانه لا تسع فيه خلاف باب العناء فانما لا تسع فبالان المداي لا ينادى مستحفا
الاجل ان يقو من ذلك الشخص امر او الى غاية قياتيم في غاية لما يقو من
ثم في فرع من التاكيد ثم في بيان تفسيره فقال وهو لفظي ومعنوي ان
قيد لا يجوز ان يكون الغير الى التاكيد المذكور حيث حرف اللفظ بذكر اللفظ الاول
والتاكيد هو اللفظ المذكور لا التكرير فليس اللفظ التاكيد بلفظ المعنوي بل اللفظ التاكيد
والمعنى التكرير فيه هو اللفظ التاكيد المذكور المعنوي الاول ولفظه المعنوي الثاني وهو من باب
صفة الاستخدام فلهذا يكون معنى قوله والمعنوي باللفظ التكرير المعنوي من باب
مخصوصية ويمكن ان يكون الغير الى التاكيد المذكور فلهذا يكون اللفظ الاول
تكرير اللفظ الاول وتكرير قوله باللفظ معصية اي التاكيد المعنوي كالمعنى
مخصوصية فاللفظي تكرير اللفظ الاول اي التكرير اللفظي بذكر اللفظ الاول
او فالتاكيد اللفظي بذكر اللفظ الاول بخلافه اي التكرير اللفظي كالمعنى
ان اردت بالتاكيد التاكيد اللفظي بذكر اللفظ الاول بغيره فخرج منه ضربان
اما وضربك اياك وجامع وجامع وليست اسد ليس فيه تكرير اللفظ الاول
مع ان كلاهما تاكيد لفظي والتاكيد بذكر اللفظ الاول حقيقة او كما يقال بلفظ
لا يخرج ذلك عن مطلق يصح ان يكون ايقون لمرادها وهو تاكيد معنوي لا لفظي بل
المعنى الاخر وتراوت هذه اللفظ معصية في سببه ولفظ اللفظي لمرادها
بين الجمع واتباع ذلك لمرادها بين الجمع واتباع فيث وبيت لان فيث
بيت الشرفه فتواجه الجمع واتباع تاكيد معنوي او يكون فيث وبيت تاكيد لفظي
مشكل اللهم الا ان مع كون فيث تاكيد او محتمل معصية اخرى لم صوت فيث
وقيل ان اللفظ المعنوي بذكر ضربك اياك بل لا تاكيد بخلاف الغير المختص في سببه
اياك بل لا تاكيد فلفظ الغير المختص في ضربك انت فانه تاكيد فلفظ الغير المختص

منه

منه با او محمدا لا يؤكده الا بلفظ مختص بذكر ضربك انت ومرت بك انت ولفظ
ضربك اياك ومرت بك اياك كان بل لا تاكيد كذا في اللفظ فلفظ المعنوي هو
فبمعنى الفرق بين الغير بين التاكيد والفرق بين التاكيد المعنوي في باب التاكيد
اولى لان التاكيد في سببه استثنى اللفظ بكذا في اللفظ في سببه اللفظي وهو
التاكيد اللفظي في اللفظ كلي اي في الاسماء والافعال والحروف والمباني
والمركيبات التقييدية وغيره نحو جاء زيد زيد ومرت ضرب ضرب زيد وان ان
قائم وزيد قائم زيد قائم وزيد جيل فلفظي وهذا مقام زيد مقام زيد وقدره
التاكيد اللفظي حرف عطف نحو والله ثم والله وكلا سوف يفكر ثم كلا سوف يفكر
والشخصان الذين يفكران با اتود وعيون ان يجدوا باللم يفتوا انما سببهم بغاية
الاضراب فان قوله فلا سببهم تاكيد لقوله ولا سبب وغير ذلك ونحو ذلك التاكيد
سورة بسم الله الرحمن الرحيم وكتبنا له كتابا بالبيان وبالبيان العظم
ثم في سبب باب التاكيد واللفظ في التاكيد وحده تابا لفظي واما هو تكرير اللفظ
غير الاول معنى والاول الاول واللفظ في ابواب واحدتها لفظ واحدتها في
الكتاب سورة اوجاد بك ولفظ معصية وبيت احسا باسوبا ومفضل وجماد القم
تثنية واما لمراد باب في موضعين بذكر اسم التكرير بجمع والمعنوي
باللفظي مخصوص اي والتقدير المعنوي في موضعين بذكر نيات معدودة او
حقيقة اي التاكيد المعنوي كالمعنى باللفظ معدودة في موضعين المعنوي وفي موضعين
معدودة وهي اي تلك اللفظ المعنوي نفسه وعينه وكلاهما اي
معناه اثنان وكلاهما وجمع واتباع والجمع بالصاد المهملة ووزن
الجمع كذا في المعنى ثم التاكيد في الاخرة موكدة للجمع وقيل لا معنى مفروق كمن
وليس فان قوله بسبب لا معنى له فلو ان اذ اضم الى حسن التكرير بين الظل لفظا

ان يتبين الانفصال وان لم يتقدروا حسب ما يقتضيه الانفصال فادعوا اليه
 ثم من فيه حجة التحذير وعدمه بالاجتهاد المتعذر فاعتبرا انفصال الفعل
 بين الفعل والماضي ونحوه في الانفصال في الجملة وفيما بينه عدم التعذر من جهة
 عدم الانفصال كما ان تلك التسمية معترضة للفعل بالماضي متعلقة به
 بما انفصل كل فعل فاعلم من فيه جتان جازا الوجهان فبين الجتان
 وليس احدهما مرفوعا ولا منصوبا لان كلاهما لا يكون احدهما مرفوعا ولا منصوبا
 وجب الانفصال لان الفعل مرفوع كالفعل فكأنه لم ينفذ الا بعد الانفصال
 ولما كان فاعله كذا كان فاعله كذا كان احدهما مرفوعا ولا منصوبا
 اذا استأوبوا كواحدة اياه واعطيت اياه حيث يجب الانفصال في الكلام
 المحذوف عن تقدم احد المتبوعين على الآخر مرفوعا ويحكمه الدول راجعا
 الثاني بالانفصال ولا يستلزم الثاني من الحقوق بل من كل وجه وفيه نظر
 لان المفعول الاول في باب اعطيت راجع على الذي في معنى لان في الاول
 معنى الثاني وفي الثاني معنى المفعول به فهو يتحقق التقديم نظر الى ترتيب
 المفعولين فلهذا تقدم احد المتبوعين على الآخر مرفوعا ولا يستلزم
 الثاني من الحقوق بل من كل وجه ولا يلزم الى وجهه بالانفصال وانما قد
 احتجنا ان اذا كانت الالف مرفوعة اعطيت اياك حيث يلزم انفصاله
 لان لفعل اعطيت هو كذا فاعلم من فيه جتان جازا الوجهان فبين الجتان
 يكون المفعول معذورا في تأخير الالف باعتبار الصيغة ولا يلزم على اول قوله
 باي اوجه على وجهه خلاف الامر على سبويه فيه يجوز الانفصال في اعطيت
 الثاني وان كان المفعول في معنى الثانية في التقديم نظر الى
 ترتيب المفعولين باعتبار تقدم الالف على الثاني في التقديم نظر الى

فهو

فهو منفصل اياه وان يكن احدهما مرفوعا لا يكون الالف مرفوعة
 فانه بمنفصل لا غير ما بنا نحو اعطيت اياك اجمع فيه غير ان سبويه
 مرفوعا واحدهما مرفوعا وهو غير المرفوع لكنه لم يكن مقدرا واعطيت اياه
 اجمع فيه غير ان سبويه مرفوعا واحدهما مرفوعا والمختار في خبر باب كان
 الانفصال بينه اذا وقع خبر كان خبرا عاجزا انفصالا لو كانت له بعد قوله
 عليه شبه المفعول والمفعول اذا كان مرفوعا وجب انفصاله كونه مرفوعا وجاز انفصاله
 لو كانت له بعد قوله لا كما في الاصل خبر المبتدأ وخبر المبتدأ اذا كان في خبر او
 لان ما في معنى الخبر المتعذر راجع على شبه خبرا مرفوعا والاكثر انه اذا كان
 عن لاسم المرفوع بعد قوله لا لا شاعية ومما ان يقع بعد قوله خبر مرفوع منفصل
 عن خبر مرفوع مثل يقال لولا انت الى اخرها اي لولا انت
 لولا انهم لولا هو لولا هم لولا لا لولا لا لولا لا لولا لا لولا لا لولا لا
 بلغة الى اي اخوة اي سبت سبتا عن سبت سبتا عن سبت سبتا عن سبت
 مما بها سبتا سبتا سبتا سبتا سبتا سبتا سبتا سبتا سبتا سبتا سبتا سبتا
 وما بعد عين فاعلم والمبتدأ اذا كانت خبرا وجب انفصاله لان ما في معنى
 والفعل اذا كان خبرا وجب انفصاله لانه كما بين من الفعل وقابل المفعول
 لوقال لولا انما عشت بعم الثاني اخرها لكان لدلي لان المقدم منقسم على الثاني
 والثاني بغيره فاعلم ما دونه في قوله لا كخلاف ذكر المطلب حيث لا بد من
 المقدم في قوله اي لانه في اول المطلب لا في آخره فيكون السبابة قاهرة عليه
 العلم لان يقال انما اختار منه المطلب لانه متوسط وخبر المرفوع او سببا
 بعد لولا وسببين خبر مفضل يقال لولاك وعساك الى اخرها
 لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك لولاك

الكلية في المصنف ومع ذلك في وادعوا بها سوى بيت ومن دعي له كان
بين ايمان المؤمن وتركها لقول الله تعالى ولا يغيرونني ولا يغيرونني ولا يغيرونني ولا يغيرونني
ولكنني ويطرأني ويغيرونني ولا يغيرونني ولا يغيرونني ولا يغيرونني ولا يغيرونني
بيت ومن افادت ان عدم التغير فيها لان التغير يوجب استواء الاتيين
ولا يبنى الجاهات بينهما من الاتيان في بيت واحد في كل حال
من غير وقتا زلت وسكنها في كل حال والكل دليل خروجها عن التغير لعدم استواء
الاتيين منها اللهم ان جعل التغير لا يوجب استواء الاتيين بل جوازها ووجوب
احدها لا يوجب التغير باجتماع اصل الحكم فيكون صورة اقتضاء للاتيان في كل بيت
واختيار الترك في كل شئ من صور التغير فلا يدل حكم الشئ بعد على خروج بيت
ولعل من هذا الحكم فلا حاجة الى الاستثناء بينهما ولا يغير فيها بين الاتيين فانك
لا الاتيين فكل فظة على الحركات البائية في غير ذلك ومن السكون الذي هو الجواز
في البائية واما الترك فكل في كل بيت في كل بيت في كل بيت في كل بيت في كل بيت
فاما في المصنف مع قول الاغواب فكل في كل بيت في كل بيت في كل بيت في كل بيت
مستبين من هذا القول فان قبل اجتماع الحركات في كل بيت في كل بيت في كل بيت
وذلك بيت ومن غير مسلم قبل اجتماع الحركات قد يكون حقيقة قد يكون حكاية
لعل لان عدم تشبه القول بعد بها في التخرج وتكون محولا على ما فيها وهي
لحق وجعل ذلك في بيت تكون محولا على ما فيها لكن لما لم يكن في ذاتها في
وهو اجتماع التواتر وتحقق الداعي الى اتياها وهو قصد التغير في كل بيت
البائية والاصل في اللاهوت خلاف للصل التغير في الاتيين ولما اذدادنا
في كل وهو انضمام ثقل كسرة الحروف مع ثقل اجتماع الاءات وليس من الم
الاول والاخرين الا حرف واحد وهو العين التغير فيه الترك وتحت ارفق

قوله في البيت في بيت من افادت ان الاستحالة في كل بيت في كل بيت في كل بيت
ولا شق الضيف فكل بسوية لا يثبت القول في بيت الا بالضرورة الشرط في كل بيت
الليس كسيرة جازة اذ ذلك لثني لصاحبه واقفوسين في وادعوا بها سوى بيت ومن دعي له كان
ينع من قبل معنى ومعنى بالتشديد وقدل في معنى حسبي الى كفا في والادعاء
في مرصوص وقد وقطعها فظة على السكون اللزوم الذي هو الاصل في البناء
الحركة اللزومة حيث لا يزم من ثقلها لا يثبت ما بعد في البناء والترك بينهما
في الحق ليسكن بالظاهر كونهما انك من الرجل وحكمها في كل بيت لعل في كل بيت
فيما ترك في كل شئ ثقل كسرة الحروف وكسرة الحروف وحكمها في كل بيت لعل في كل بيت
والمسكنة وهو من حسب حكم لعل في كل بيت في كل بيت في كل بيت في كل بيت
الزمن ويتوسط بين المبدأ والخيار قبل الال دخول العلم
الانظمة فيها من كوكبا وان وصلت داخراها وفروها من كوكبا ولا الشب
ميسر وجعلها اي بعد قول الواصل الفظة صبغة من فوج منفصل
توزيد هو القام كنت انت الرقيب والله هو الغفر الريم وعلت زيدا هو القام
وما زيد هو القام والله قال صبغة من منفصل ولم يقل غير مرصه منفصل لكان الاختلاف
في كونه غير علمي مستبين ولا يمكن الاختلاف في كونه صبغة مرصه فان قبل يلزم في صبغة
والا يلزم بين الحقيقة والامكان في قول الواصل فيها مبتداء وفي حقيقة وبعد
في قولها جازا من باب شبه النسخ باعتبار ما كان في قول الخبي بها جازا من الله في قول
البيت ما بين ان عدم جواز الخبي بها لثباته في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
هنا من كمال كمال ما كان في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
فقد رطبها والامكان في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا في قولنا
عند من جاز الخبي حيث اريد بالهجرة الاخوة والاولى في قولنا في قولنا في قولنا

بالجملة لا عاية الى الثاني والعشرون وذلك لا يكون الا بالجملة والاولى بالجزء
 القول بالجملة نحو كان قايلا بغير ان يكون الا بالجملة والاولى بالجزء
 من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 ما عدا ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 وتبين قبل الجملة ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 وبارز ان قوله مستقلا من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 تعميم المقول اي يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
على حسب العوازل الى الفصل الثاني والاولى بالجملة والاولى بالجزء
 فان كان عام معويا بالجملة من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 زيد قائم وذلك ان عامه لفظيا فان كان صالحا لاستمرار التعريف كان مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 صالحا لاستمرار التعريف ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 فلو قلنا زيد قائم لانه زيد متعلق بقول الشيخ مثل هو زيد قائم مثل متعلق
 وكان زيد قائم مثل المتعلق المستتر وانه زيد متعلق مثل المتعلق المستتر
 وحذفه اي حذفه من حيث ان كان مستقلا من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 عليه بعد حذفه لان الجملة ككلام مستقل ليس فيه رابط والاولى بالجملة والاولى بالجزء
 والتعريف ان يقول فيقوم الدليل عليه بعد حذفه كقوله زيد ان زيد قائم وان
 تلك منصوبا لان حذفه من قولنا لا يجوز اطلاقه لان كان متعلقا بغير ان يكون مستقلا
 مستقلا فليعلم الدليل عليه بعد حذفه على ما مر من كونه ركنه الامع ان مستقلا
 مفرغ اي متعريف مع كل من ان مع ان من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 معين المقارنة والعين الاستناد اي الامتداد بان وقت تخفيفها في وقت
 وقت تخفيفها فان كان حذفه لا يزم ان القول بوجوده في الخبر

على حسب العوازل

فبان ان الكسوة والمنقوشة ككسوة سبلان لمثل بهتها لفضل شاموت
 المنقوشة اقوى سبلان ككسوة به لان سبلان مثل سبلان من غير ان يكون مستقلا
 فلا غير ككسوة ان المنقوشة عاملة اعتبار القرعة سبلان بالفضل وانما امتناع
 بهذا التعريف فكيف ان عقاة صورة ملاما تخفيفها وتغير صورها مثل قولنا واهو
 ان الخمر يدب العين اسم الاشارة ما وضع لمثل االية كنه
 ما تحبس وقوله وضع لمثل االية فصل خرج به غير اسم الاشارة فان قيل فانه
 بقوله لمثل االية الاشارة الى ملاما لانه لم ينعى الشئ بل اية به في المعرفه
 اولها اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 يرخص فيه غير التعريف والمعمود وغيرهما قبل الملاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 جمل اية منه اقول الاشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 اسم الاشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 غير التعريف وان وضع الاشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 كناية عن غير ما يجب من ذلك اقول الملاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 اي ما منع من ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا من غير ان يكون مستقلا
 اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 محمول على الخبر وهي الاشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 ازم يعطى على ما في خبر من سائر اسماء الاشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 اسم الاشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله ولاما لانه اشارة الى الله
 ان قوله هي مبتدأ وقوله هي اداة ان وقوله هو خبر مبتدأ محذوف اي هو
 محذوف ولما كان كذا واذا كانت ان قوله هي مبتدأ وقوله هو خبر مبتدأ محذوف

بى بكلمة ابناء قال الموصول ما لا يتم جزء الا بصلته ثم فسر الصلة بقوله وجملة
جملة خبرية بانه لا يتم تعريف الشئ بما هو اخص منه ولا يتم منه ان
كل جملة خبرية جملة من كل جملة خبرية لا يتم الموصول جزءا جديدا بل ان
ثانها وقال المفسر اريد بالصلة الغوية ولا يتم تعريف الشئ بنفسه لانه لا يتم
الاصطلاح وفيه نظر لانه لو لم يرد الصلة الاصطلاحية لايتم المد واليتم الا
والان كمال في المد على ان ذلك بعد ذلك اما قلت بصلته ولم اقل بجملة كمال
الاخرى جريسا اصطلاحهم فيما نحن كماله فان قيل الموصول كمال خبر
من الكلام لا بصلته معانيد نحو ما في الذي قام اوجه كذا لك لا يتم فصله في
الاجزاء نحو ضرب الذي قام اليه فاجب تخصيص الخبرية في الوجود ثم من الركن
فثبت دل الصلة لانه لا ينفك جزء الكلام وان لم يكن ركن ينفك الكلام خبرية
فان قيل لو قال ما لا يتم جزءا لا بجملة خبرية وفيه كمال اخر وادع قيل
ان ما لك طريق الاجمال والتفصيل وذلك باب من البداهة او يقال ان
تصديقا الاسم المصطلح عليه تلك الجملة وكذا العنق وقيل انما قال بصلته اجزاء
من الاسماء التي يتم جزءا احد الكلام جرون صلة نحو زيد وجعل وانما قال وما جاز
من بعض الظروف المتعاقبة الى الجملة كحيث واذا واذا في هذه الاسماء وما جاز
جزءا الا بصلته بعد ذلك لا يحتاج الى عايد وليت بموصولة في الاصطلاحية وفيه
نظر لانه اذا اريد بالصلة الاصطلاحية لا يحتاج لاخرها اني قيد اخر لان جملة
لا تسع صلة اصطلاحيا ولو اريد بجملة بالجملة كان قوله وما جاز اجزاء من
الحيوي وهي ان وان وكذا والمصدر يات واذا اريد بها الاسم بجملة موصولة
كان ذلك خارجا عنها وصلة اي صلة الموصول جملة خبرية موصولة مغفلة وانما
وجب ان يكون صلة جملة لان وضع الذي والحي ومثليها ويجوزها لغرض

المعارف بالجمل في احوالها عليها وانما وجب ان يكون تلك الجملة خبرية لان
الانث ثبته لا ثبوت لها في عتبتها وانما كانت لثبوت فرع ثبوتها
وانما وجب ان يكون معلومة للمتلبي ثبوتها سائر الصفات لان
الصلة موصولة بها ان يكون معلومة للمتلبي قبل ابرائها الموصولة فانما
جاء في الذي قام ولا من عرف قيامه ليجعل جملة ما قبل الموصول موصولة
بثبوتها في الجملة وهي كمنه على ما عرف قيل لا يميز فيه اذ قد عيذ الكثرة لا يميز
والعايد في الصلة ضمير لا اي الموصول وانما احتيج الى عايد لربط الصلة
بالموصول والعايد اجنبية غير متصلة وصلة الالف واللام وما
جاء في الذي قام ما يمت بها للتحريف اسم فاعلا ومفعول وما جاز
الفعل وهذا كان في معرفة جملة ولو لم يكن بمعنى الفعل لما صح وقوعه صلة وانما
الفعل على صورة اسم الفاعل والمفعول لان اللام الموصولة بالتحقيق اسم
وهو انما يدخل في الجملة ككسب لثبته اللام الحرفية اعني لام التعريف صولة وهو
انما يدخل في المفرد فيجوز صلتها ما كان جملة معنى مفردا صولة عملا بالتحقيق
لا صفة مثبتة لغرض ان يثبت للفعل ولا رسم تفضل لانه صلت بمعنى الفعل
الزيادة ولا مصدر لانه لا يقدر بالفعل لا بجملة ان وهو ما يقدر المفرد وكان
حق التعارب ان يكون على اللام الموصول كمن كان كانت العلم الاسمية في صولة
الولية واللطف لا يملك التعارب نقل احوالها الى صلة وادعيت احوالها كذا
بمعنى غير ما مر في باب الاستثناء فقبل جاء في التعارب وادعيت التعارب
بالعرب وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكور والحي للمفرد الموصولة
واللذان لمشي الذكر واللذان لمشي الموصولة بالالف وما جاز
نفسا جوا والاوى على وزن العلى والبرى والذين كذا جاز على

واللائي واللواتي كلاهما على المحدث وضع وما بينهما الذي يستوي
 انفرادا واللفظ والجمع والذكر والمؤنث فربما من يفتقر في الاستقراء بغير
 طريق الحقيقة وقد يستعمل احدهما مكان الآخر مجازا اذ لا يميز الذي
 كونه على ابيهم شهد على الرحمن قبا ودية للمؤنث بمعنى التي نحو ابيهم حسن
 بمنزلة وذا الطائفة اي ذو النسبة اي من جنس اي ذوالنهي يستعمل بمعنى
 يعني الذي والحق ثم اسم ان قد تعني المعين بمعنى رجب كهم في الاسماء الستة
 ومعنى الذي والحق في لغة بين على وهو المولدة بما والفرق بينهما ان الاول مؤنث
 ايهن ميتة لا يتغير تقول جارية في دوام ورايت دوام ومررت بدوام ويستعمل
 فيها ذكر والمؤنث والواحد والثنى والجمع والنايب والحق تقول جارية في
 ميتة بمعنى ما صغره لاننا نعظم فلان عاقبة اي العقيم الذي امدادته وكقول
 للاخذه فان اماره اي وصي وبيري ووصفت وذو طير اي التي منورها
 والتي طيرتها وذا بعد ما الاستغناء ميتة كذا فاست اي التي
 في الذي صفت وكذا بد من الاستغناء ميتة كذا فاست اي التي
 معلق والالف واللام معلق على ما ذكر من الموصولات فمن قبل قوله ولا
 واللام بهم ان يكون كلا منها موصولا فيكون الجمع كقولك اجمع كل ما في لفظ اجمع كقائه
 ووجهه والعابد المفعول يجوز حذف اي الغير الهائبة من العلة اي الموصولة
 يجوز حذفه اذ كان مفعولا كقوله تعالى هذا الذي يحب الله رسوله اي يحب الله رسوله
 وانما جاز حذف مثل هذا الغير لموصول العلم به كونه متجاا له حيث يحتاج الموصولة
 اليه فيدل على الحذف على ان المحذوف من غير ان لا يهمل كونه فضلة بخلاف
 ما اذا لم يكن الغير متجاا اليه حيث لا بد من حذف الغير لموصول الفرض وهو
 الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الالف فتعاقبه الى حذف الغير الذي هو معلق

الاصل وذلك بان لا يكون عايدا الى الموصول نحو سمع السدس جميع اموالهم
 غير ان اقرانها عرفت نحو الذي ضربت غلته فلامه وبكلمات مائة الامم الموصولة
 ظهور الموصولة فيها والصغير احد ولا يلزم موصولة وبكلمات ما اذا كان في العلة غير الفاعل
 اذ الفاعل لا يذف فاعلى اصل ان العايد الى الموصول غير الاسم اذ كان فضلة ولا يكون
 غير سواه يجوز حذفه لدلالة الموصول عليه بحذف ما اذا كان غير الفاعل اذ الفاعل لا يذف
 ويحذف الصغيرين كوالذي ضربت غلته فلامه وبكلمات العايد الى غير الموصول نحو
 اسد من كان فان الصغير عايد الى غير الموصول فلا يجوز حذفه متواليا حيث لا يدل الموصول
 على المحذوف لاستغناء عنه فاذا قل سمع السدس حدثت فاعلى قوله من حدثت على ما هو
 شأن من مقتضى اتساع السند كان به اظهر جازم من جهة النحو لزم حذف الصغير
 متواليا فلا يكون مرشدا لفظا القرائن فينبغي ان تحذف الصلوة كما جاء في بعض
 وحذف مائة الامم الموصولة لعدم ظهور الموصولة فيها والصغير احد ولا يلزم موصولة
 قبل اي حادثة اي دلالة الموصول عليه نعم لا يجوز حذف العايد المفعول اذ كان
 في العلة غير ان لو كان الصغير عايدا الى غير الموصول قبل الاسم ان الصغير والكائن فضلة
 لا يذف لان الامار خلاف الاصل وانما وصفت العايد له خضا رويها المحذوف
 الظاهر والمضمر فحذف اي ارتكبا اسم الفاعل الاصل والظاهر والمحذوف مع حصول الفرض
 وهو الاختصار بحذف الظاهر الذي هو الاصل لكنه اذا اجنب الى الغير حذفت
 هو غير العايد الى الموصول يجوز حذفه لقيام الدليل على تحقق الفاعل الاصل وهو
 والحذف هنا هذا التحقيق غير ان الاسم في العايد لغيره اي العايد الذي لا يتم الموصول له
 اليه السند وانما فيه العايد بالمفعول يخرج العايد الذي هو فاعل وقيل نظر لانه لا يخرج
 العايد الذي هو فاعل يخرج العايد الذي هو مبتدأ وقد جاز حذفه اذ كان خبرا غير حادثة
 في مائة اي مطلقا نحو قوله اجمع اسماء الرحمن قبا اي هو اسمه واما مائة غير

منه طوبى كقولنا وهو الذى في السابا المذوق العاشر من الصلوة طوبى بالصلوة
فانما ثبت فيه المصنوع ثم اعلم ان العاشر المذوق كقولنا اذا كان العاشر من الصلوة
واعتبر به الاثر الذى ما ضربت الا ايقاع لا يجوز حذفه اذ هو من الصلوة لا من المصنوع
منه منفصل بعد الجواز ان يكون المصنوع من غير امتناع في الالف بغير الضم
الذى لا جواز للانفصال فقدم جواز الحذف بهما الفاعل وذا انضمت مع
جزء جمله بالذنى او بالمتى الباء للاستعانة اى باستعانة كذا الذى
جمله الاخبار لان الذى يجر مجزى مصدره ايضا بجملة الفاعل مع حذف
جزء الشرط فان قيل الجواز يجب ان يكون متأخر عن الشرط بها تقدم على الشرط
فيل مساو وذا اردت ان تخرج عن شئ باستعانة الذى او باستعانة الذى
مقدم على الجواز لا محالة اى الوقت كذا الذى في صدر الجملة وجعلت موضع المخرج
اى في موضع الذى فقد الاجابة من ضمير المصنوع اى كذا الذى واخبره خبرا
عنه اى اخبرته خبرا من كذا خبرا من اى خبرا من اى خبرا من اى خبرا من اى خبرا من اى
او لتفصيل اى فانما كذا اردت الاخبار عن زيد من جهة زيد
بأنه اى الجار والمجرور صفة زيدا من زيد الكائن من جهة زيد الكائن من جهة
اى من زيد الذى هو بعض هذا التركيب قلت الذى ضمير به وعل بغير
الذى وجعل الضمير في موضع زيد وما يجر زيد خبر الذى وكذلك اى مثل الذى
الالف واللام في الجملة الفعلية المنرفة خاصة اى تحت الالف
واللام بالجملة الفعلية جازية اى خصوصاً ليصبح بباء صلياً وبنى الجملة الفعلية
او المفعول من الفعل الذى في الجملة الفعلية اذ لا يصح جازية من جملة
فاذا جرت من زيد من جهة زيد بالالف واللام قلت الضمير اى زيد وذا
عن زيد من جهة زيد بها قلت القيام زيد فاذا قلت راى من جهة اى راى

المذكورة

المذكورة اى شرط من الشرط المذكورة اى قصد بالذى وجعل الضمير موضع المصنوع
وما يجر المخرج خبرها لغرض الاختار المذكورة وهو لا جواز بالذى
ثم اى لاجل انه اذا تعدل لمرسبها فقد راجع الاخبار المصنوع الاجزاء بالذى في
جزء الشئ ان نحو هو زيد قائم حتى العيان ان يقول ومن ثم استغنى عن خبر الشئ
لان خبر الشئ ان خبره لا يجر فيه الا انه جعل المخرج عن طرفه الاستغنى كذا السابا
في الصدق فانما في جانبك فانما المصنوع الاخبار بالذى عن خبر الشئ لا المصنوع
خبراً عن الذى بان يقال الذى زيد قائم هو لانه يستلزم تقدم عليه الجواز
لا يستلزم تقدم تقديم المفسر على المفسر وانما جاز بالتعريف من الاخر الى الاول
فيه من الترتيب والوصف والصفة فلا يجوز ضرب زيد المفعول
ان يجر بالذى عن زيد ولا من القائل لا متناع جعل الضمير في موضع واحد منها
لانه لو جعل في موضع الموصوف بان يقال الذى ضرب هو القائم زيد لازم وقوع
الضمير موصوفاً ولو جعل في موضع الصفة بان يقال الذى ضرب زيد هو القائل
لزم وقوع الضمير صفة وقد عرفت ان الضمير لا يوصف ولا يوصف ثم الاخبار
عن الموصوف انما يمنع اذا كان بدون الصفة اما اذا كان مع الصفة فغير منع
كذا الذى من جهة زيد القائل وفي المصنوع والمعامل فلا يجوز في حيث
سابق الضمير الموصوف لزم افعال الضمير وهو منع ثم الاخبار عن المصدر القائل
انما يمنع اذا كان بدون صفة اما اذا كان مع الصفة فلا يمنع كذا الذى عرفت
وفي القائل والطلب متى لمالك فلا يجوز فيها جازية زيد راى ان يجر بالذى في
قوله راى لا متناع جعل الضمير في موضع لانه لو جعل في موضع بان يقال الذى جازية
زيد هو راى لزم وقوع الضمير جازية وهو منع لما عرفت ان افعال الضمير موصوفة
وفي الضمير المستحق لغيرها اى لغير كذا الذى فلا يجوز في زيد من جهة اى

بالذي هي عن الضمير العائد الى المبتدأ لا استماع تقدير الذي لا انه لو سمع بان يقال الذي
 ضربته بوجهه فكذلك الضمير العائد الى الموصول لازم على المبتدأ اعني العائد وان عاد الى المبتدأ
 لازم على الموصول عن العائد وكل منهما متفق في الاسم المستعمل عليه اي على الضمير المستعمل
 لغيره فقد يجوز في زيد ضربت غلامه ان يكون بالذي عن غلامه لا استماع تقدير الذي
 لا انه لو سمع بان يقال الذي زيد ضربته غلامه فذلك الضمير العائد عاد الى الموصول
 على المبتدأ اعني العائد وان عاد الى المبتدأ لازم على الموصول عن العائد وكل منهما
 متفق وما الا سمحيت انواع في الاحراز عن الحرفية كالنافية والمصدقية
 اي والمنسوبة اي الاسم نسبة الجاهل الى الكمال لان ما جازي في الاسم اي
 التي هي من جنس ثبات الاسم لاسيما في ثبات الحرف انواع سنة موصولة
 معنى الذي نحو ارجو ما صنعت اي الذي صنعت واستفهامية نحو
 جيتك يا موسى وشروطية نحو ما صنعت امع وموصوفة ايا بغيره كمررت
 بمسكين ياتي بمعنى لك واما بجهة كقول الشاعر يا مسكينه النفوس جرد الله
 خرجت كل العقول وانا البيت يحمل ان يكون كانه اي مائة جزء من مائة
 لدخول رب على الضل كقولنا ربنا بوطون كقولنا الله ان الله اياه اختاروا كونهما
 موصوفة بمعين شئ والعائد قد حذف الى رب شئ كونه عند النفوس لا بجهة
 كانه لا بجهة من حذف مفعول كقولنا كفان تقدير الكلام بكثرة النفوس شئ
 من الامر وقامه وذلك قيل الا بالشرط المذكور في باب الصفه هذا حاصل ذكر الصفه
 وفيه نظر لانه لا ينبغي ان يكون من متعلق بقوله كونه وفي البعض كما في قوله
 اي من الدرهم سببا فلا حاجة الى حذف الموصوف اقامه الجار والمجرور معناه
 انما قال ذلك وان كان لا يكون موصوفه وان يكون كانه وذلك لان
 يرد عليه ان المثال وان سمي محتملا كونه غير المقصود او كان مساويا المقصود

فيها وان كان راجعا الى رجب مرفوع بان جعلها موصوفة راجعة الى ما قبل رجب
 باب الكسرة وهو كونه في موصوفة وجره واخره على الفعل ونامته بمعنى متبني
 كونه الى على الفاعل رجب ومنه قوله من سببه كونه لانه ان تبه المصدر
 فتعاني الى انتم سببا اي لا فاعل الشئ اي وانما سميت تامه لانها لا تحتاج الى موصوفه
 وصفته كونه كونه رجب ما ي رجب اي وجه وقبل هي حرف زلفه ونايتها الابهام
 وتأكيد الكسرة تعني كونه للهم غلبت او تحققت كونه لطيفه ما لا يتوهم كونه
 من باب ما لا يذكر النوع ما هي الموصولات لانها ليس لها باب صيغة اياه موافقة
 لما الموصولة لفظا وسهنا فمن ما الموصولة ومن ذلك ان في بعض ما لا يوافقها
 الابهام التامة والصفة فان لم لا يكون تامه ولا صفة خلافا لابي على في الموصولة
 كونه من بابك الذي جازك في الشرعية نحو من ضرب احضرب والله
 كونه عندك ومن ضربت والموصوفة بالمفرد كونه كوني بها فعلا على من
 البني محذرا بان اي في شخص غير ما واما الجمله كونه من جازك قد اكرمه وبما من
 شبه الحرف في الاقتران واما الاستهانة بين الشرطين لقض الحرف الاستهانة
 وحذفه واما الموصوفين واما التامة والصفة في ههنا الموصولة لفظا واي
 الذكر بمعنى الذي واية الموصوفين التي مكنت في اوجهها اي كونهما سمي
 كونه ضرب اليهم وابتين اخت واستهانة بين كونهما اخوك وابتين اخوك
 في شرطين كونهما اياهما من عند الله الشئ واية مكنت مكنت موصوفين كونهما
 الرجل ويايتها المرأة ولا يعرف كونهما موصوفين في غير هذا المقام واما الاستهانة
 كونهما موصوفين في غير هذا المقام ايضا كونهما باي محسن اليك فان قيل قوله
 يشبه الى عدم كونهما متعين لعدمه في مكنه ثابت بالاتفاق كونهما من رجل الى رجل
 وامرأة اليه المرأة الى رجل كامل وامرأة كاملة قبل فعل الشيخ او جره في الاستهانة

لان اصلها متفقين هو الاستفهام لانه اذا قيل مررت برجل اي رجل كان
 قيل مررت برجل عظيم لا يعرف كنهه وبما لا يقال اي رجل ففعل اليه
 وذلك اي ففعل ما عروب ما عروب الموصوف ففعل هذا يكون كان تشبها بين
 في مع ثبوت الوجود الاربعة وانتقاد التامة والصفة فيكون التشبه تاما وبما
 ان يكون التشبه في حق ثبوت ما ثبت فيه دون انتقاد ما لم يكن التشبه تاما
 فلا يرد مجتهدا مستبين دون من فان قيل للفظ اذا اريد به وجود اللفظ يكون على ما يكون
 آية ههنا فينبغي ان يكون غير معروف لوجود السببين العينية دون ثبت وقد مثل
 بهما مثلا قيل هو غير معروف وتوحيده مستلزاما له واللفظ في غير المصنف
 تنوين النكت لا تنوين النكت كلمة وقد سبق في هذا الكلام في قوله ولا افراده لغير
 وهي معرفة اي كلمة اي الموصولة معرفة وحدها حال اي تنزوا الوجود
 قابل مقام النكت اي تنزوا الوجود والجملة حال فان قيل سائر النكات اي وان
 كونهما موصوفين اليها معرفة فلهذا التفسير كونهما موصوفين قيل انفرادا في اللفظ
 بالبنية الى نوع الموصولات لا مطلقا اي معنى معرفة من بين الموصولات وهذا
 اي لا يشارك في الموصولات في الاربعة غير ذلك لزم ان يشاركها في
 من البناء والشرع بها منزلة التنوين الثاني للبناء ولا يرد ولا حيث قابل للذم
 الا ان في اي الجملة مع انها مبنية للبناء الا ان في حذفت مائة لا رافعة وزجه
 قد سبق في بحث مطلق ولا يرد ولا يرد في يومين في العروة فان الارتفاع
 وصحيفة واعية الى البناء وكيف يكون مائة لان الارتفاع في حذفت
 انها اضافة الى الجملة او الى المضاف الى الجملة واعية لما عرفت ان الجملة
 من الارتفاع كما انها حذفت اليها قايمة مقام التنوين مائة في جز البناء
 فلهذا بين كونهما داعية ومائة الارتفاع اذا حذفت صدر صلتها

اي صلة اي في جزان بني على العلم فكيف حذفت مائة فلهذا الشرع في كل
 ايم اسند على الرحمن عبا اي الشرع من كل مائة مائة من طرايف التي فيها
 الذي هو اسند على الطعنان والعلو في الكفر فنبذ اية في الارتفاع في البناء
 فلهذا الكيفية اي انها موصولة متباعدة استقامتها في الموصولة ومن كل مائة
 متحقق الشرع ومن السبعين والجملة صفة سبعة مائة مائة مائة لان الجملة
 الاثنية لا يقع صفة وحدها ليس على التعلق بالاستفهام ويترك التعلق في غير
 القلوب وهو من حذفتها فبقيد انقص التعلق بها ليس بهيئة من غير
 عليه ذلك وحمل الارتفاع في زيادة من في الارتفاع كما هو منه فيكون كل مائة
 موصولة وحمل ايم مستانفة وانما ثبت بعد حذف صدر صلتها لان البناء
 كان صفة استقامتها واما ما اجاب سائر الموصولات لشيء بها بالارتفاع
 وهذا اما من حذفت استقامتها بالارتفاع اما في البناء فذا حذفت صدر صلتها
 لارتفاع شيئا بالارتفاع لارتفاعها فلهذا حذفت صدر صلتها التي هي مبنية في
 لها من هذه الجملة جهة اضافة مائة مائة لان ما هو صفة الاشياء مائة مائة
 من مائة مائة سبب فيه انه مضمون بالارتفاع كان هذا في حذفت صدر صلتها
 صدر صلتها فلهذا ضرب اياها انقص اي هو افضل حيث وجد ان يرد ارتفاعه
 حذفت صدر صلتها ولم يبق لان لم يسمع الا مضمونا وانما هي على العلم لانه لما
 تمكن من نقصان حذفت بعضا ما يوضحه ربيته وهو الصلة فلهذا مبنية لارتفاع
 جبر ذلك النقصان بالعلم الذي هو اقوى لكونه في قبل بعد لكونه في
 فيها نقصان حذفت ما انقصت اليه حذفت النقصان بالعلم الذي هو اقوى لكونه
 وقال سبويه الاعراب بعد حذف صدر صلتها اليه لغة حذفت قال ابي
 خرجت من حذفت الكوفة ثم رجع احد الى مكة يقول اخرجت ايم افضل ان

وفي ما اذا صفت وكذا في ما اذا كرس وجهان احدهما
 اي احد الوجهين ما الذي الى اثنان معين الذي يكون ذا موصوفه وما يستعمل
 بمعنى الى شئ اي الى شئ الذي صفته وجوابه اي جواب ما اذا صفت
 على هذا الوجه وقع اي لم يقع او وقع على انه خبر المبتدأ المحذوف فالقيد في
 قوله لا كرم في جواب من قال ما اذا صفت الذي صفته لا كرم والوجه الثاني
 اي شئ الى اثنان معين اي شئ يكون ما اذا بنزلة اسم واحد على الاثنان
 كما في قوله اي شئ صفت فيكون مفعول به المفعول الثاني مفعول ثانٍ مفعول
 اي جواب ما اذا صفت على هذا الوجه الجواب اي مفعول ثانٍ مفعول
 به ما اذا قيل لا كرم في جواب ما اذا صفت كان الصفت صفته لا كرم وقد قرئ
 تعالى من الغضوب في جواب ما اذا يفتقون بالغضوب والغضوب ما الغضوب على انه خبر مبتدأ
 محذوف اي الذي يفتقون الغضوب والغضوب على المفعول الثاني يفتقون الغضوب مفعول
 به يفتقون الغضوب اسما للافعال بنيت لبيانها مقام الامر او الما في
 اليه الشئ بقوله ما كان بين الامر والمماضي كلمة كان هي بمعنى الوجه الذي
 وهي ان يكون ناقصة على اصلها او مامة او بمعنى صار او زائدت اي ما كان
 بمعنى الامر او المماضي او ما وجد منه الامر او المماضي او ما صار منه الامر او المماضي
 او بمعنى الامر او المماضي فم الامر لان اكثر اسما الافعال ببناء ويزيد ان اسما
 الافعال قد يكون بمعنى المصارع كوزن بمعنى الفجر واو بمعنى التخرج فكيف
 المصارع بان اصلها كوزن بمعنى الفجر وتوزن وتوزن وتوزن وتوزن وتوزن
 فلا بد من ناقصا فان قبل كوزن العار ب اسم بمعنى الذي ضرب فينبغي ان يكون
 اسم فعل قبل سناه ما كان بين الامر او المماضي ومما وان صار بمعنى المماضي
 فوق اسس وفيه نظر لان اسم الفعل ما كان بين الامر او المماضي ومما صديق عليه

ول معنى في نفس معزما باحد الازمنة الثمينة وصفها واجب بها وصف الازمنة
 وبناء الاسماء اما مصدر او ظرف او جار ومجرور وصفها بمعنى الافعال وصف
 ثمان وهو موضع اعتبار اي استعمال ثابت استعملت بمعنى الافعال بمعنى النش فم ثمان
 ثمانية اسم الفعل نحو العار ب اسم لعدم التوضيح الذي لا ولم يخرج عن الاسم فيكون
 الاول في غير ثمان قبل ما جئت ان يذو اللغات اسما للافعال قبل ما جئت
 فذلك لان صيغتها ثمانية بمعنى الافعال ولان صيغتها ثمان عند التذكير نحو صيغتها
 واكثر وبعدها يرفع في الاسم وبعدها مفعول عن المصدر والظرف والجار والمجرور
 فانه مفعول عن المصدر لانه في الاصل تصغير او واو تصغير الترجيم محذوف الزاوية
 كقولهم اعملهم رويدا وكذا فانه مفعول عن الظرف فكذلك فانه مفعول
 الجار والمجرور ويزيد او يرفع على اسميتها وبعدها يشبه ان يكون مصدرا فم
 استعمال مصدر نحو ثمان بمعنى شرح وثمان بمعنى افترق وبعدها بمعنى
 ذوال بمعنى انزل فان هذه الكلمات يمتثل ان يكون مفعول عن المصادر لان
 وثمان على وزن بان اهلها ثمان وهو مصدر ثمان وهو مصدر ثمان وهو مصدر
 يفر ب وبعدها على وزن ثمان وهو مصدر ثمان وهو مصدر ثمان وهو مصدر
 وهو مصدر ذهب فعل ما هو مفعول ثمان الافعال ما هو مفعول ثمان الباقين جعل
 الكل مفعول ثمان رويدا ثمان اي لانه في نظره يكون بين الامر وهو مفعول مفعول
 عنه في مفعول وبعدها ثمان اي جعل نظره يكون بمعنى المماضي وهو
 وهو لازم والمفعول ثمان في غير مستعمل وانما افتد رويدا الثمانين بشئ الى اسم
 اسما للافعال الي ما كان بمعنى الامر او المماضي الى ما كان متعبدا او لا ما كان
 ما كان المفعول منه في مفعول اوله ولا في عمل اليك الاسماء من المماضي فم ثمان
 احدها الرفع على الابد او فيكون عام فاعلم ان هذا مصدر الخبر جنة كما في قوله

وفيه نظر لان معنى الفعل منع الابدانية واجب بان لا يتم ان ينفذ في وقت الشدة
 سمي الفعل كونه مستنداً به لا سنده اليه الا ترى ان قبا في قولهم اقيم الزمان
 وفيه معنى الفعل لان معنى ايقوم الزمان والى في الغيب على التعدية في قوله زيدا
 في تقدير اود زيدا الزاد لم حذف الفعل وصار واد نصير التزيم كذا في الزمان
 وفيه نظر لانه يستحق تقدير الفعل تبعاً لذلك يكون مع حساسات الافعال والى
 لا محال من الادواب ليعود بها معنى الفعل واخذ في هذه احوال اي بالوزن
بمعنى الامر الجار والمجرور صفة فقال الى فعل الثاني بين الامر وبين الثلاثة
 الجار والمجرور اما صفة الامر فيكون من الثاني او من الثالث مع التفرقة
 وهو خبر لقوله نزل اي قيس او في قيس اي في فعل في الامر كونه
 قيس عند سبويه في ان كل فعل قد يقع في ان ليس من فعل في الامر كونه
 الثاني بمعنى انزل وخراب بمعنى الغرب والى في كل وقت في كل
 وعلام في العلم وفي غير الثاني سمي لم يأت الا في زمانه وادار ومنه المبرد
 بين فعل مطلق سمي وعند الاخفش محلياً مطلقاً قيس ثم اعلم ان فعل
 بمعنى الامر في اسم الافعال وحسب بزار انما ليس به في الافعال
مصدر بل هو من غير قوله في ولا يجوز ان يكون حالاً مع فعل لانه ليس
 ولا مفعول به معروفة اي على معاني كعجار علم للوجه او الجوز وجماع المعاني
 وانما قد انه مصدر لان العدل تغير الصفة بدون تغير المعنى فيكون معناه
 وانما قد انه معروفة بديل قولهم في الجنة واما الزم ان ثبت فيه في
 ان سائر اقوال في قوله في صفة مطلق في قوله مصدر اي صفة
 حقة لا يندرج مثل ما في ان ويا جات وفيه حقة في مثل هذا والنسب
 وحذف النسبة وقوله في معنى خبر لقوله وفعل اي فعل مصدر او صفة

وانما في مثال التي هي مصدر معروفة او صفة لما بهمة اي في هذه مثال التي
 هي مصدر معروفة او صفة لفعل فقال التي هي الامر عدلاً ورفعة فيزي اي
 لما بهمة عدله ورفعة عدل فقال هي الامر ورفعة او مال اي حال كونه
 معدولاً وصاحب زنة فقال هي كما ان فعل في الامر معدول كذا الامر كذا فقال
 مصدر معدول عن المصدر المعروفة وصفة معدول عن فاعله وعلماً للملابس
 الجار والمجرور صفة قوله على وقوله موشاة صفة اخرى لقوله على اي علماً كائناً
 له عيان موشاة معنوياً والام في قوله لا يمان بنفس فيل معني المجتهد اي
 على العين الموشاة المعنوية فلا بد ما قبل ان يقال ان نظام ليس على الامان بل
 على العين فذلك في التنبيل وفيه احتراز اي اذا كان على اللغز في كبر والوحي في
 قوله على والمنة على قوله في صفت في قوله هي الين الراجح خبر المنة او قوله
 فعل ولا يجوز ان يكون قوله على في حاله مع حال المقدر بواسطة الوطف للرسى
 فاعلى ولا مفعول به بل هو محال على فهم قوله في في الجاز موشاة في فهم
 في خبر واحد اي مختلف فيه حال كونه علماً لا يعلم وان خلق لكل من قوله في
 في الجاز موشاة في فهم لم نورد والى من معول واحد وان خلق باعدها
 لزم خلوا لا يخرج عن خلق بنائها كلفهم وغلب معني في الحجاز
 في قوله في ان في هذه فقال في الامر عدلاً ورفعة معرب في فهم
 اي في استعمال في فهم لم يعل في استعمالهم موشاة في كذا لان العدل في
 لا يورث في الباء لفظ الاما كان في اخوه واد اسم كان في قوله في
 خبر في الجوز صلة ما او صفة ما او مفعولة هي في الاستثناء في الموشاة
 مستثنى من قوله وفعل لا يمان لانه في كل ما يورث في فعل في كذا في
 من خارج عن حكمه وهو لا يخلو في بناءه ولا يمان بين اهل الجاز وجميع في فهم

بعض النسخ الا ما هو عليه من كون و في فانه مبنى بالتعاقب اكثر من غيره لا يتم
 يعرف الاسباب ومن ذلك بناء على نقل الزاد التي هي من حروف الكثرة في التثنية
 في الالة مبنى لا يحسن بدون الاسباب على الكسر نحو حصار علم كوكب و تار
 اسم المكان المرتفع و كذا الاسم فخره في شجرها الماء اذ هو اجن و كذا ذلك الاصوات
 وهي ميت باسماء لعدم كونها دالة بالوضع و كذا ما غاب للاسماء المبنية لاجزائها
 مجزئها و اخذت حكمها و حيث لم يجزى مالا تركيب في مزا اسماء كوز به و هو
 و عدد عددان و اما قال في الاصوات فلم نقل اسماء الاصوات لان المظهر في
 الاصوات ما يصوت به الالف لان لهية كذا فلهذا نأخذ البعير او بشبه غيره كالشبه
 بصوت الغراب و غيره لا بيان للاسماء الدالة على الاصوات من غير صوت
 البعير و غافق صوت الغراب كل لفظ حكمي يجعل صوت و ليس المراد به حكم
 الصوت في كونه غافق صوت الغراب لانه اسم للصوت و لا يستواء
 فيه حيث يقال الصياح صوت الدابة البعير فيغير الشيطان فسم واحد
 على المراد ما تشبه به ان كان بصوت غيره من بهيمة او طائر او غيره اما في لفظ
 صوت به مثل صوت بهيمة او طائر او غيره كما في بعض الصيادين عند الصيد
 يفر الصياد الصوت و التحدث ببعض واحد يقال قد مات الفرس يصوت
 و كذلك صوت الفرس في تصويره او صوت به الجارية و هو مفعول لم
 بسم فاعلم ان كل لفظ صوت بذلك اللفظ ليهيئ اسم الى اجزائه او دعاء او
 تشبها او حشبا او غيره ذلك ش من حروف الجبر ليهيئ اسم و ليس على اللفظ و هو
 و حسن في كل اي طوله و مع حيث لا يزل الزمن من هذا التثنية و تشبها
 الهيئ من سماع نطق الاصوات و ذلك لاجزائه الصوت العاد و بذلك كان
 قبل لم يذكر ما فسم فاشاء و هو ما هو صوت الالف في ابتداء اللفظ في تعلق

كوي

كوي صوت المتب تبالي و هي ما انفصلت الى التثنية في كل لفظه قال السمع و كذا
 لا يصح الكافون التي استشهد بها بان الكافين لا ياتون الفتح و كذا صوت
 المتخرج بقلب الهمزة الى التخرج و كذا ذلك ليس لان حكمه يعلم بالادلة لانه اولي
 و ذلك لان يدين الثمين لما كان محققين بالاسماء المبنية بجريها مجزئها
 فيخرج الاسماء ان يكون ذلك القسم متعلق به اولى لكونه صوت الالف من حروف
 فيخرج لارتباطها بالاسماء حذف معطوف اي صوت به ليهيئ اسم او غيره فلهذا
 ما صوت به متب كوي او مرج كاه و الحذف لانه منته ان في القسم اولى
 الالف فالاول الى ما كوي به صوت كغافق كذا به صوت الغراب بالاسماء
 بان من تشبها بالغراب والثاني اي صوت به ليهيئ اسم كذا به
 او لفظ صوت عند ائمة البعير المركبات الامام بعد اي المركبات لانه
 من قبل اي في صر الاسماء المبنية كل اسم من كلمتين اي مركبتين
 او حاصل من كلمتين و جعلها كلمة واحدة و في كل اسم على المركبات في
 تشبها الى المركب كل اسم من كلمتين و اما قال في كلمتين و لم يقل من اسمين لانه
 يخرج كذا كذا في الثاني الجزئين نقل لاسم كذا يخرج منه اسم مركب
 كذا منسق على ان المهاد ليس كذا لفظ الوضع و كذا لم يقل من اسمين
 لانه يخرج كذا كذا في الجزئين صوت لاسم و فيه نظر لانه لم يكن
 فاما ان يقال ان صوت فهو قول لم يقل به احد فلهذا قيل ليس باسم و قد عرفت
 كونه و الا بالوضع بل هو قسم روي في كلمتين الباء او الفتح لا يكون اسما
 او حلا او حرفا فلهذا في لفظين لكان اولي ابتداء في كونه صوت من حيث هو
 و لكن ان يراد بالكلمتين اللفظيتين ساطون ذكر اللفظ و الالة اللفظ و كذا ان
 يقال ان كذا اسم المركب الذي سبب بقاء المركب و هو ليس كذا

التي هي تقيدها لكونها للكثير وكون رب للتفصيل او على الاستغناء منها
في العطف وحمل كيت وذويت على الجمل امكن عنها هي وهي تشبه في الاسماء
على ما روت فكل الاستغناء مية اي الالوهية في الاستغناء مما يميزها اي خبر
الاستغناء مية منصوب على التميز مفعول كوكم ورجل منكم ورجل منكم
فكم مبتدأ ومميز الخبر مبتدأ ثان ومنصوب خبر المبتدأ الاول والخبرية اي خبر
الخبرية مبتدأ ثان والمضاف والمضاف اليه على الامانة مفعول
مفعول ومجموع اخر كوكم رجل او رجل منكم ولما كان مية الاستغناء مية
منصوبا مفعولا ومميز الخبرية مفعولا ومجموعا لا ينفك عن العمل على احد باعتبار كوكما
كن تبيين انه اخذ ما حكم العدد وهو نوعا من المضافات اي المتي في الخبرية
بالمصوب ففوق بين كم الاستغناء مية والخبرية حيث اعطى الاستغناء مية علم
المميز بالمصوب نصب تميزا واعطى خبرية حكم العدد المضاف الى الخبرية
مبتدأ على الامانة ولما حملت الخبرية على الخبرية على المضاف وهو نوعان مضافات
الى الجمع وهو من التثنية الى التثنية ومضافات الى الواحد وهو العادة والالوهية
بينكم حكم كليهما وانما لم يفرق بينهما بالعكس لان الاستغناء مية لما حملت على العدد
على العدد المتوسط بين الفعل والكثرة وهو من العدد الى عشرة وتسعين فعلى العدد
وهو ما دون عشرة ودون العدد الكثير وهو مية وما فوقها لعدد يوزن الترتيب
مع المتوسط راجع لان خبر الامور راسها ولان كثير والخبرية لما حملت على العدد
حملت على العدد والمضاف لها تقيدها رب كذا في الجواب اليك وارجى ثم خبر
بعد الخبرية انما يجب انما لم يفسد بها وبين خبرية حيث ان فاعلا هما فاعلا خبر
مما على الاستغناء مية اذ لا يمكن الاعانة من الفعل فتقول كم فاعلا خبر
فان قيل قد قال ان كم الخبرية لانه لا الكثير فاجبه الجمع بين كون كم خبرية

لان الخبرية

لان الكثير في وجه الجمع بين كون كم خبرية وكون جملتها اثبتت في وان في
الخبر والاثبات فاعله وهذا خبري التقديري والتقدير في الخبر دون الالوهية
فان قيل لا تثنى فيهما لاختلاف الخبرية فتوكم رجل منكم مفعول خبر
الرجال وان الالوهية والتقدير والتقدير كذا في خبر كثير من الرجال
ولا يقال كذا في ما استثنى الخبر كذا في ما استثنى من ان يقال لبيت الجبرين اذ
يصح ان يقال ما ثبت من كثرتهم ما خلف جيت الالوهية والخبرية في اختلاف
الخبرية فلا دخل كانه من البيانية فيجبها اي في مية كم الاستغناء مية ومميزها
الخبرية كقولنا وكم من قرية واذ كان الفضل مية مية مية مفعول مستوفى
تلا بئس مية مية مفعول ذلك المقدر كقولنا وكم من قرية وكم من قرية
مزة مية مية وطحا اي كم الاستغناء مية والخبرية صفة الكلام اي في قوله
ما قبلها من الفضل فلا تغافل فاعلم ان المضاف والمضافة واجب التميز وانما
يستحق العدد لان الاستغناء مية مية مية الاستغناء والخبرية مية مية
في الكثير مما ان رب مية مية في التقدير والاعمال على الاستغناء مية وكلاهما
الضمير عائد الى كم الاستغناء مية والخبرية فان قيل لو قال وكان بها مكان اوفى كنت
الاستغناء مية والخبرية قيل يمكن ان يعود الضمير اليها بما يدل التذكير اي كل واحد من
كم الاستغناء مية والخبرية او كلا النوعين وبما كم الاستغناء مية وكم الخبرية وكم الخبرية
يقع مفعولا ومنصوبا ومجرورا اي يقع مفعولا محذورا من منصوبا محذورا
فشرح في نصب كوكما مفعولين ومنصوبين ومجرورين فقال حكم ما بعده
الفا واللفظ فيكون مفعولة مفعولة فاعلم ان ما الموصولة مفعولة وكلمة
كل اذا دخلت على المفعولة اوجبت لفاظها الاجزاء دون الاخر اذ لا يستقيم
ان ذلك فاعلم ان يكون مفعولة مية والخبرية وقع على فعل

مبتدأ مع كونه غير ظرف وبنحو كم يوم بها اذ كم من سرك فانه بمنزلة خبر مع كونه ظرفا قبل
 بالظرف الظرف المستقر فلا بد من ذلك فان ظرفا على اوجه متعددة ان كان
 ظرفا ليس بمتبوعه يصح الاستدانة فلا بد من ذلك لانه وان كان ظرفا لكن ما يصح
 الاستدانة فحينئذ لا بد من ذلك فانه لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك لانه لا بد من ذلك
 فان ما يصح مع الاستدانة ليس بمتبوعه بل هو خبر كم مبتدأ واجب بان ما يصح
 مع اللفظ لكن كم متعين لا يستلزم الاستدانة على ما روي في من ابوك من سبوبة
 اي مثل كم في محل الادواب اسماء الاستفهام والشرط لا ما ومن وبنحو
 فان كان بعد فعل غير متعلق بها فغير ما او متعلقا كان عليها النسب نحو من
 وما صنعت ومن تضرع التضرع وانفتح انفتح وان كان قبل حرف جر او
 فاعلم ان الموصوفين مرتبة وتعلم من خبر متبوعه ومن تضرع التضرع وتعلم من خبر متبوعه
 وان لم يكن بعد فعل غير متعلق منه ولا قبله جارا او مضافا ففعل اسماء الاستفهام
 الرفع على الاستدانة ان لم يكن ظرفا فممن قام وهذا الخبر ان كان ظرفا فممن قام
 وان قبله فعل اسماء الاستفهام على الاستدانة ففعل اسماء الاستفهام
 لا يفسدكم من خبر متبوعه عند ولا ياتي في خبره اذ لا يقع بعده الا الفعل وهو
 لا يصح الاستدانة بهذا العلم ان النسب في اسماء الاستفهام في جميع الوجوه وفي
 اسماء الشرط في بعض الوجوه وفي مثل تميز كم كذا لك باجواب
 وخالدة قد علمت قد علمت على ان اولى ثلثة اوجه البتة المرفوعة
 بهو جر الى جاز في تميز كم الذي اتصل بالاستفهام والخبر واضح في الخبر المميز
 اوجه النسب على ان كم استفهامية والخبر ما فيها خبرية وهذا خبر في الخبرين
 يكون كم مبتدأ وذلك ظرف مستقر صفة لقوله عنه وقد علمت على ان
 خبره والرفع على ان عنه مبتدأ وذلك ظرف مستقر صفة لها فيكون مبتدأ

نكرة مخصصة بالصفة وحذف ميزكم وقد علمت على ان خبره على هذا الوجه
 كم استفهامية او خبرا وقع مصدران كان ميزكم حذف ملبس او ظرفا كان
 الميزم حذف مرة اي كم ملبس او كم مرة عنه لك باجر برودة قد علمت
 على ان خبره الميزم تسمية عنه تميز ليس باعتبار الوجه الثالث بل باعتبار
 وجوبه فقط ثم ان نصبت عنه نصبت حالة وقد علمت ان نصبت ان نصبت
 جرهما كونهما متبعين لها لكون حالة قطعا عليها وقد علمت ان يكون
 صفة حالة وان يكون صفة عنه وحالة بتاويل كل واحد منهما كجرهما في صفة
 النسب لانه خبر منصرف ويمكن رفعها على انه خبر المبتدأ وان يكون قد علمت
 احوالا ونصبتها على انه حال من خبر كذا والعقد عار المرأة التي اوجبت رعاها
 كثرة الحلب او غيره والعشائر كذا العيان جمع حشره على قول علماء وكي
 اي على حطب عشرة اشهر فكم الخبرية تدل على كثرة عاتة وخالدة الجاهلية حارة
 والاستفهامية تدل على كثرتها بحيث خرج مدد ما عنده وامتياز اي الاستفهام
 مع ان هذا الاستفهام يقتضي التعقير وهو محل الخطاب على الاقرار بالبروز
 كقولها الم تشع لك مصدرك فيقتضي ايضا ودعا وصنع الامر بحيث يقتضي
 عنه الاستفهام عنه ومكبر عنه اما الخبرية او لكثرة او التفتيح وفي ذلك العلم في لك
 انما حجة به بيان اختصاص مثل تلك اللفظة والحالة والجملة الذميمة التي باجر
 من عتة متفحمة لا يقطع السماع ما ذكره في جميع الوجوه الشبهة البديهة فلهذا
 قد علمت ان خبره المميز او خبره كذا لك بكثرة حطب حارة وانما ذكر الحطب
 الذميمة وهي المنة في الذم من عتة الاناس وحلب العسل وجرل على دوام خبر
 الفعل من طريفة لان العسل اتي في خبر الحلب ولا يفتيح الا من العسل وقاد
 حطب فيدل عليها العسل على استدامة هذا الفعل معها والفتة العسل رجا وال

انه كونه في جوارز البياض على النسخ مثل وغير مع ما في مفردك وان وان
 يعني اذا صنف مثل وغير الى اقسام الى ان الحقيقة الاولى ان الحقيقة كونه با واما النسخ
 مثل الظروف فكذلك كونه مثل انكم تظنون وتقول ان النسخ الرب سها
 غير ان نطقته حادثة في حضور ذات اذ قال في مثل وهو سحر العقل في معرفته
 واما الحكم فليس في اذ قال ذات حضور وانما قلب الظهور في الشر والهيئة عند التو
 ذات طوق كانه حادثة والقرى ونحوها وتكونك لم ينفى من الجبر في غير ذلك
 بين مثل في اقسام الاول لا حادثة الى ما انكم في الحقيقة الثانية لا حادثة الى ان نطقته
 واما اقسام الثالث لا حادثة الى ما انكم في الحقيقة الثانية لا حادثة الى ان نطقته
 بالظهور في الجاهل ولا حادثة الى الحقيقة البيرة في الالهام حادثة في الجاهل
 بناء الظروف وان لم يكونا من الظروف من كونهما مثل هذين الظروف في
 الاسم او الى المهرب والمهيمن الحكم في قسمه في تقسيم آخر لا حادثة
 ومنه معين او غير معين في المعرفة ما وضع الشيء بعينه الى الجاهل
 حادثة في اي شيء حادثة في شيء معين في غير حادثة في الكثرة فاما حادثة
 في شيء معين والامر في شيء معين ان لم يكن فردا معينا كزبد والامر في الجاهل
 حادثة وانت وهو زوجا معينا كاسنة فانه علم ليس الاسم وكلاهما على علم
 ليس او حادثة معينه من كل فردا وحسن او معينا كالمعروف بلام لا يستغرق في
 المعهود فاحرف فان قيل يخرج من هذا الحد المعجزات والمبهات لانهما ما وضع
 معين لانهما كليات الوضع لان اقسامه موضع لكل متكلم وانت موضع لكل متكلم
 وهذا موضع حادثة في كل شيء قبل معناه ما وضع للوقوف على شيء معين في الترتيب
 اي في الاستعمال فتدفع هذه المبهات والمبهات كونهما وان كانت كليات في موضع
 كونهما جزئيات الاستعمال فان التركيب لا يستعمل الا في الحكم معين في حادثة

والامر في حادثة معين في هذا الاستعمال في الامر معين في هذا الاستعمال في الامر
 او يقال معناه ما وضع الشيء معين في موضع جزئي كالاعلام والمبهات والمبهات
 على حادثة كالمعروف بلام ولا حادثة في الامر ولا حادثة في الامر ولا حادثة في الامر
 مع انه يقع على شيء معين لعدم تعدد وجه الخطاب في الامر لان وضع الامر في الجاهل
 وان وقع على معين حادثة في وجه الخطاب في الامر وكذا الامر في الامر في الامر
 مع ان الامر في الامر في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر
 وبين ان ذلك في الامر في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر
 في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر
 كاسنة والامر في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر
 وضع للوقوف على حقيقة معينة مثل اسامة وان كان الفرد غير معين اذ في الامر
 في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر
 بوضع الجاهل في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر
 الحكم المعروف من وقوعه في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر
 لان المعروف بلام العهد الذي في موضع في معين لان وضع الامر في الامر
 في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر
 فان الدخول في مبهات السوق في حادثة في امر حادثة في امر حادثة في امر
 ان الفرق بين الكثرة ومبهات ان الكثرة اسم معين في حادثة الحقيقة كالاخلاق
 المعروف بلام العهد في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر
 الترتيب كالاخلاق مثلا وهي اي المبهات والمبهات حادثة في الامر حادثة في الامر
 كونهما وانت والاعلام كونهما في المبهات والمبهات الى الموصول في الامر
 الا ان كونهما في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر حادثة في الامر

ان يرفع ذلك بان الوصول مع الصلة تصور لا يقتضي وتصور ثبوت الشيء لا
 ثبوت في الواقع فكيف بالشيء مع كون الصلة مرجية وفي مثال ما شئنا ان يرفع
 التناول مع وجود ما شئنا ان يرفع التناول مع عدم ما شئنا ان يرفع التناول
 الذات والصفة او بعدم الصلة فاعرف واعرف ان اي طرف المعارف كلها
 ترفع في المصنف المتكلم عزاء ان المصنف المتكلم لا كانت الاشياء في المصنف
 المتكلم وحق في المصنف المتكلم ان المصنف المتكلم في المصنف المتكلم ان المصنف المتكلم
 فكل من كان في المصنف المتكلم او في المصنف المتكلم او في المصنف المتكلم او في المصنف المتكلم
 الا ان كان في المصنف المتكلم او في المصنف المتكلم او في المصنف المتكلم او في المصنف المتكلم
 اي احدها معنى بمنزلة المصنف المتكلم او في المصنف المتكلم او في المصنف المتكلم او في المصنف المتكلم
 جمهور النما وفيه اختلافات كثيرة لا يمكن ذكرها بهذا المختصر وقاية الخلف
 تظهر في الوصف فقط المتكلم ما وضع الشيء لا بعينه اي الشيء
 معين من غير ان يرفع فيه الوصف معين موضع جزئي او كلي كقول من قدس في قوله
 عن المعرفة والبرور ووجه ذلك ان كل فائدة متكلمة مع ان يرفع في قوله معين
 ذلك موضع الشيء لا بعينه وان وقع في معين باعتبار عارض واحد وجه المصنف المتكلم
 ولا بد من ادخل السوق فانه معرفة وقد وقع في قوله معين لان وصفه في قوله
 وضع لان الحقيقة بعينه وقوله على فرد غير معين باعتبار كماله في قوله
 العقل في حقيقة السوق من حيث هي اي من حيث لا بد من ان يرفع في قوله معين
 غير معين وليس متكلمة لانها لم توضع لفرد غير معين بل لما بعينه وعندها وقع في قوله
 لان الحقيقة لا وجود لها الا في ذهن الفرد وقد سبق هذا الكلام ثم لما وقع في قوله معين
 باعتبار وصفه معين وغير معين في قوله معين في قوله معين في قوله معين في قوله معين
 وعدم اسماء العدد فالاسماء على فوتين اسم عدد وغيره وانقر في قوله

اسماء العدد واسماء الى ان كل ما سواه من القسم الآخر طلبا لا يقتضي ان يرفع في قوله
 المتكلم ان يرفع اسما هو العدد اي لازم اكثر المتغير بالمتكلم واما في قوله
 غير المتكلم والمتكلم لان اولي لفظها بحيث التذكير والتانيث ايضا موضع لكيفية
 الالهيته في الاحاد جمع الالهيته وهو الفرواي اسماء العدد اسما وصفه في قوله
 ان يرفع الاسماء اي على مقدار العدوات يخرج بعينه الوصف كقول من لانه وان فهم
 المتكلمة بكيفية فيهم باعتبار سياق الالهيته لان المتكلمة في سباق الالهيته في
 لا بالوصف وكذا جرح كقول من لانه لم يقصد فيه هذا المقدر بل العكس مع الذات وهذا
 الجواب يتلوه في رجل ايضا وهذا الترفع بما قاله صاحب الرمي انه يدخل في هذا الرجل
 ورجلان لانها وصفنا كهيئة الشيء وان كانا وضعنا مع ذلك لما بعينه ذلك الشيء ايضا
 الى هذا ما جاءه لالهيته انما يكونان بقوله لخاله الاشياء لا لخاله قول انما لو خرجا بهذا
 المتكلم في واحد واثنا بوجه ايضا واما لم يخرجنا ما بعينه هذا فلا بد من ان يرفع في قوله
 بعينه المتكلم في قوله لان كهيئة الشيء عدده معين ففائدة اسم العدد ما وضع في قوله
 في قوله المتكلم لانه وضع لغير معين وفيه نظر لان كهيئة هي العينية لمعنيها الى كم اي كهيئة
 التي ليست هي معناها كم وهي العدد الخاص فلا يلزم منه العينية واما يلزم العينية في الجواب
 بل خرج به العينية في قوله المتكلم في قوله بعينه لانه لا يستلزم ما وضع كهيئة في قوله
 كالفرد والمثل وكذا خرج به المثل والسبع وبقوله العينية لانها لم توضع لبيان كهيئة الاحاد
 الاشياء فافهم في اصطلاح اجلي من كهيئة ما لا طول فقط واسم ما لا طول ووجه
 العينية ما لا طول ووجه في قوله في قوله بعينه العينية لانها لم توضع لبيان كهيئة الاحاد
 وضع لما وضع كهيئة ما يلزم به فخرج بقوله ما وضع كهيئة ولا يخرج خروجه الى قوله
 الاشياء واحسب بانها لم توضع كهيئة ما يلزم به بل كان لا يلزم في قوله كهيئة كهيئة
 لانه وضع كهيئة متصفة بكيفية معبنة فلا يخرج قوله ما وضع كهيئة في قوله كهيئة

[illegible]

۱۲۱

وكذا انما في كل جدي وفي هذه العين واما قدم الموش في البيان او انما يتصور
سبانه ونسيم الموش كبر في كل ما كانت كنفه في الادواب انقدر في ونسيم اللغز في كل
ولكن انما في كل ما كانت كنفه في البيان من القريب واما الموش واما
لا ما جارتها وما وجد فيه علامته الموش والموش على الاشارة من عالم يوجد فيه
علامته الموش والوجود في راجع على العدمي فقدم ذلك رجحا على العدمي
لفظا ولا تقدير اياها فسيم علامته بان راجع الى الموش في تلك العدمية منقولة
او مقصورة فالمقولة كونه مارة واما في وعرضه فله وعلوه وعلوه والمقولة
تخرد واما وعلوه وقدام وشمس وسين وغيرهما من الموشات السبانه فان
في كل ذلك تقدير على وجهه في الموش فان قيل خرج من هذا التقسيم في غير
البيان او استثنى به مذكور في حاضره واطراف من الصفات المقتضية الماشية والاشياء
والكلب وكل ما جمع كسر الا ليس بها عديمية ان الموش لا لفظ ولا تقدير اياها لفظا
لفظا هو اما تقديره فمقدمه لو كانت مقصورة فيه لرجحت في التغيير قبل المولد فقدم
لفظا الموش ان يكون تحفة كما ذكرنا له كما كثر في ان الموش في الوجود حكمه
ان الموش ولهذا لا يظهر التماثل في التغيير الراجح من الموشات السبانه في الجمع
علامته الموش وكذا حاضره في الموش تحفة بالموش ولكن كذا في الكلب في
موش في الماشية والمذكور في الموش الى من ينسب من الموش الى الموش في
علامته الموش لا لفظ ولا تقدير ولا حكمه وعلامته الماشية الى
علامته التي ذكرت في الموش التي اتي فيها الموش والالف
لو كانت حدوده او مقصورة وبعضها يابسه في الموش في
علامته الماشية وذكر ان الماشية يابسه في الموش في الماشية
فعله في الماشية بالاسم في الموش في الماشية واما في الماشية

والله لم يذكر ان ثابث ثوبى يحتمل ان يكون صبيا مثله لا العلة
 كثابث هي واثبت بين هذه الكلمة بها موصوفة ثابث ثوبى
 والى ثوبان والذين لا يقولون بربى بانها وهو الى الموت حقيقى
 ولفظى فالحقيقى وهو الحقيقى ما بان انه كلمة مباحة عند ثوبى
 ثوبى الحيوان الجارو وهو من طوف مستقرات حقة لذكرى ذكرى
 في جنس الحيوان لو اورد وجوده علامته الثابث لفظا او لم يوجد وانما قال في
 استلزامه من الاثبات لان ثابث ثوبى ذكره مثله ثابث ثوبى غير حقيقى والمراو بالذكر
 بهما حقيقى الاثبات لا قبل الرجال كما سواها في الاثبات وقائمة في البهايم
 الا بانها اجل وبعيد وكذا لفظ رجبى وانما رجبى ورجبى ورجبى
 فوفى اننى ليس بربى اذ ذكره الميراث لا يصدق عليه هذا المذهب قال في
 لا ذكر لكان اسهل واجيب بان جسد جسد لفظى هذا ذكره الله لوجود الفرج
 فيه من ان اللفظ بالغى رجب واللفظ الى الموت اللفظ الى الموت
 بوجوده ان ثابث لفظ حقيقى او عقيدا او حكما بان ثابث خلق في معناه
 بخلافه الى ثابث ثوبى حقيقى الى ثابث ثوبى ذكره الميراث
 وجوده علامته الثابث لفظا او لم يوجد لفظا ورجبى واخواتها
 من ثبات الثابت ولفظ حقة وكما في اللفظ واللفظ باللفظ واللفظ باللفظ
 وسكان والذين اوضحوا ثوبى حقيقى لم يعلم ان الموت اللفظى لكان يكون
 معناه ذكره حقيقى مستعمل الى مفهوم علم كلفه مما ذكره اذ لم يستعمله حقيقى
 لكان اذ لم يستعمله حقيقى ذكره اذ لم يكن ذكره حقيقيا ولا ثوبى حقيقيا
 رجبى فان معناه ليس بربى حقيقى ولا ثوبى حقيقيا بل هما ثوبى حقيقيا
 علامته الثابث لفظا في علامته وتعيدا في بين والاول لا يثبت ثابث لفظا

ذكره رجب

الان

الان علم ثوبى من العرف فثبت علم ثابث اللفظى والعلمى ولا يبرى
 ثابث اللفظى والعلمى الى غيره من فعل اللفظ او غير احوال فيقال قام لفظه ولفظ
 العلم ولفظ ثوبى ودرت بلفظ ثابث وانما اعتبر الثابث في معناه لا في
 لان التذكير الحقيقى لما علم عليه من ان يثبت حال ثابث في غيره ودرت
 الموت قال يثبت في غيره وذهب بعض الكوفيين الى ان ثابث يبرى الى
 فيقولون قامت وقاموا ثابث ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 ثابث ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 لاجل التذكير واثبات ثابث ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 واثبات ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 اننى ومنه رجب اسكن ثابث ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 واثبات ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 بل من علم ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 من العلم في قامت ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 اننى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 رجبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 يكون رجبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 فاقول ان ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 ارجف رجبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 ام اننى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى
 ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى ثوبى

مقابل المعنوي سواء كان حقيقيا او لم يكن فهو سلبه وسلبه عليهن الموت موت
حقيق على ما اريد بهما وموت لفظ على ما اريد في باب غير المستوف والموت
المستوف موتات لفظية على ما اريد بهما ومعنوية على ما اريد بهما باب في الموت
وعلى هذا فموت واحد اذا استعمل اليه والغير فانه الى الموت اذا كان حقيقيا
او لفظيا من غير تميز السابق حيث قال بعد ذلك وانت على ما هو في الحقيقة
بالحي لا في الدنيا استند الى الموت حقيق من غير ان يطرأ ادراك اللفظ من غير ان يطرأ
علم من كون اللفظ الفعل فالتا استند الى حدود الخبر اي فان واجبه في الحقيقة
اي في حقيقة المودة والمودة حقيقة والسلم حلت وانما قولنا واجبه لا في الحقيقة
بقرينة مقابلة التخيير والجملة الاسمية جزء الشرط فلا وجب العلم ولا يسوغ ان
يقال ما لم يكن في الفعل وجب العلم لان في عزم الاستماع العلم انما هو العلم
ان الجزء اذا كان ما فيها منصرفا بغير تمييز فيه العلم وانما وجب ان يكون
استند اليه ليرى الى تانيث الفعل انما هو مطلقا لئلا يخلو اللفظ ولا في
فلا يبرهن موت حقيق خلقه التانيث بحدوثه على ما هو في الحقيقة بغير تمييز
وتصوره التانيث لعدم كونه حقيقيا فليبرهن ان لا يلزم في السرقة بل في
جاء على تصور لا يخلو باعتبار الفاعلية والتانيث من وجوده دون وجوده
تانيث باعتبار اللفظ وعدم تانيث باعتبار المعنى ثم ان انما يجب ان يكون
الفعل منصرفا والموت حقيقيا من الالف ولم يقع فعل من الفعل والموت
الحقيق اما اذا كان غير منصرف كونه المودة اذا كان الموت غير اليه لم
التا في وقوع فعل بها كوضو القضي امارة لا يجب سلبه التانيث الى
الجمد الفعل ويكون تانيث اليه من دون تانيث الالف وانما لم يكن الفعل فان
فيل اذا كان وجوبه مقيد به في العتق فلم اطلق اللفظ قبل تلف الوجوه

في صورة

في صورة الفعل او كون الفعل حيا او كون الموت حقيقيا من الالف
من التانيث بالالف الموت مستحق كنهه قال لا لا اذ دل دليل على خلافه
فلهذا يجب الى الاستعمال صريحا وانت فيما ظاهر الموت غير الحقيق
لهذا كونه حيا اي انت في استناد الفعل اي انما هو الموت الفعلي وما في حكمه
من موت اليه كنهه التانيث بالخيار خبر لقولنا ان اي متين بما يكون من
او بعد اي من تانيث الفعل في ذكره لانه موت باعتبار اللفظ غير موت باعتبار
المعنى فموت الوجوه باعتبار الالف موت الموت من اليه موت حقيق غير
موت حيا لانه كما ذكره في عامة الالف من غالبا فجاز فيه وجوه انما
وعلى الشمس وانما قال في ما هو في الحقيقة احراز من مظهره في الشمس فانما
في وجهه كمال اللفظ كما هو في حكمه على ما هو في حكمه المذكور السلم سواء كان
او ساء بالالف وذلك مطلقا اي لو لم يكن واحدا موت حقيقيا كما في السرقة
والموتات انما ذكر حقيقيا كما ارجح في الجاهل حكم ظاهر الموت حيا
في حراز في الفعل في تانيثه كونه حيا والالف في الجاهل قال المدونة او اطار
الموتات وقال سنة وقالت الالف في الجاهل كونه حيا لانه موت حيا
والالف موت باعتبار اللفظ غير موت باعتبار المعنى فموت الوجوه على ما
ولم يزل بهما جميع انما كنهه الموت اعتبارا التانيث مع بقائه ميتة كنهه الموت
بين فان حكمه حكم الالف وانما كان حقيقا ميتة مع ذلك السلم لعدم بقائه حيا
وهو ان قال المدونة انما كنهه الموت كنهه الموت وكذا في الجمع بالالف والموت
واحده موت حيا كنهه الموت وانما حكمه حكم الجمع بالالف وانما في
موت وان حكمه حكم الجمع بالالف وانما كنهه الموت كنهه الموت
وانما كنهه الموت كنهه الموت غير حقيق ولم يقع حيث لم يقع حكم الجمع

السلام مطلقا حكم الموت فيه الخفية لان مفعول الخفية غير المذكور السلام ليس كغير الموت
 لان مفعول هذا السلام انما هو قطع نحو الشمس طلعت ومفعول ذلك يستلزم التذكير والاولاد
 في الذكر العقول نحو الرجال حدثت او جازوا او استلزم التذكير والاولاد في غير العقول
 نحو النساء والاولاد حدثت او مضين فكان حكم مفعول ذلك حكم مفعول هذا الخالق تعالى
 في كل طريق التذكير والاولاد في كل طريق الخلق من باب جرد تضييقه واسواق ثبات
 فان قيل لفظ غير لا يتوقف بالامانة الى المنة فكيف يقع فيها مفعول الخلق
 انما يدل لامعة او مفعول الخلق يحمل لامعة زائدة او ان الفعل يتوقف غير المنة
 باستناده بمنازلة المضاف اليه لان له تضييقا فان جمع المذكور السلام
 مشهور بان تضييقه الخلق المذكور في السلام بالالف والتاء نحو قوله
 اعني المنة في المنة في قوله مطلقا فان معنى التضييق المنة في قوله السلام
 كانه قال وخلق على غير الخلق غير المذكور السلام مثل خلق على غير غير الحقيقة في جميع العالين
 فيكون معنى التضييق على ما في النسخة مشغور وصح جمع العالين
 المذكور السلام الى ضمير جمع المذكور العالين الى الضمير العائد اليه
 المذكور العالين من جميع الكتب فعلت وفعلوا الى غير ما يؤيد تضييق
 وفعلوا وهو ضمير فقلت وهو على منسك فيه المقرون بالتي العالين التي
 تارة التانيث وغير فعلوا وهو الواو نحو الرجال حدثت او جازوا بالتي والكتبة
 التي هي تارة التانيث وغير فعلوا وهو الواو نحو الرجال حدثت او جازوا بالتي
 التانيث بتاويل الجاهل او بالواو لكونها موصولة بهذا النوع من الخلق وهو جمع
 العالين وفي بعض النسخ وغير العالين غير المذكور السلام فقلت وفعلوا فمفعول
 غير المذكور مفعول جمع العالين فانما يتركب العالين غير المذكور السلام استمراده
 من العالين او اجمعوا السلام فان ضميرهم الواو في تلك الاية من العالين

[illegible]

والحق في الجبر والحق في القدر في العلم في الجبر والحق في العلم في القدر
 منها ومنه بيت الحاشية العلم اكرم من وبرود الله والدم الكرم برودا والدا والبر
 اسم بل فان قيل لم يقل من هذا ان منه اكثر منه من جنس بل المشترك فان هذا
 كما لا ينبغي قبل ان لم يقل ذلك انتفاء باذنه في التثنية ويمكن ان يقال انما قيل
 انما هو من حيث ما به المجموع مطلقا فليقل انتفاء من كونه سميا او متصفا فليقل كونه
 هذا القيد لا يخرج المجموع من حيث هو فان كان القيد انتفاء العلم استنفاة من غير ان
 بالحق اخره لاستنفاة على المنفرد والمقصود بالعلم كذا ترك في العلم لعدم انتفاء
 بكم وسلامه من التغير وبين حكم المنفرد والمقصود فقال فان كان انتفاء
 اتم كان اي آخر الاسم ياء خبره ان قبلها اي قبل تلك الياء كسرة على الالف
 او مستند مقدم الجبر والجملة منقولة ياء اي ياء متصل فيها كسرة كما في حذف
 الياء لا انتفاء الكين بعد الثقل ولا كان لا يستلزم مثل فاصول
 جمع فاصول احد فاصول ثقل فقلت حركة الياء اي ما قبلها لا انتفاء الحركة على الياء
 ثم حذف لا انتفاء الكين والكان للاسم مقصور الى اسماء فوه
 الف مقصوره ثم مصطفى حذف الف مقصوره لا انتفاء الكين
 ما قبلها اي قبل الف بعد حذف مفتوحا ليدل الفزة على الفزة
 مثل مصطفون جمع مصطفى احد مصطفون فقلت الياء الفزة ثم حذف لا انتفاء
 الكين ولقي ما قبل الف مقصورا للالة على الالف المحذوفة ثم قوله في
 مستند محذوف ومضاف ومضاف اليه والاف على الكسرة اي نظيره
 مثل مصطفون ومضافة اي شرط الاسم في جمع بالواو والياء والنون والكان
 الاسم الذي اريد به اسم اي غير منقولة فذكر علم يعقل اي شرط العلم
 المذكور والعقل لان هذا العلم الشرط المجموع سلامة ياء الواو صيغة فاعلم ان

الشرط من شرطه فاقض الشرط بالشرط ثم اعلم ان قوله بشرطه ان قوله فذكر
 خبره في حصول مذكر والياء والشرط من شرطه وفي هذا الوجه ضعف لان الشرط من
 الشرط من المبتدأ والخبر انما يكون في الشرط ولم يوجد في اسمه وفي قوله القيد في المبتدأ
 العلم لان العلم ليس العلم على حذف اما فيكون القيد في جوابه او في غير اخذ من ان
 الشرط بين المبتدأ والخبر بالشرط او يقال ان قوله بشرطه مبتدأ والجملة الشرطية
 خبر والعبر الياء الى المبتدأ مقدر بعد القيد اي بشرطه ان اسمها فهو مذكور وفيه نظر لانه على
 هذا يلزم حذف القيد المرفوع من الجملة الواقعة خبرا او خبر جازي كى صرح به السمع في بحث
 المبتدأ ولا يلزم ذلك لانه في هذا السباق قال السمع في عبارة وكذا في قوله في
 طلبه في ذلك كى فيجوز وجه احده ان يدرج في انتفاء حذف الضمير اسم الاسارة
 وكفى به برابطا اي شرطه ان كان ذلك الاسم الذي اريد به جمعه بالواو والنون اسمها
 فذلك الشرط لا حصول مذكر والثاني ان قوله بشرطه مبتدأ خبره محذوف اي شرطه ان كان
 الكان في استيفاء اي ابتداء الكلام كما في قوله في الزاوية والزاوية فاعلم ان القيد
 الزاوية والزاوية حكمها ما يذكر قوله فاعلم ان ابتداء بيان وان انت ان مبتدأ محذوف في
 اي وشرط على التخصيص وحذف هذا الخبرية ما به من المبتدأ اي قبل قوله ان اسمها
 فكذا ان كان منقولة فكذا اولها ان مبتدأ والجملة الشرطية خبرها وويل معنون هذا الكلام
 والاسم ان مبتدأ محذوف مضاف والجملة الشرطية خبرها وويل هذا الكلام اي بيان شرط
 هذا الكلام وهو الكان اسم فذكر علم يعقل اي شرطه عايد الى الاسم الذي يقع عليه
 والنون الاولى فذكر في هذا العلم اي شرطه فذكر في هذا المجموع من الجملة الشرطية كان عايد
 الى الاسم الذي اريد به جمعه بالواو والياء والنون اعلى المذكور المجموع فذلك مضاف الى الكان
 حذرا فاذق قوله فهو مذكور قوله علم يعقل فليعلم ان هذا الشرط والجزاء وقوله مذكر خبره
 محذوف اي ذلك الشرط حصول مذكر او قد ترك العلم كعلم يعقل وقوله علم يعقل خبره خبر

صنفين الكناية اعداده وقيل لم يأت في القرآن شئ من المصادر المعروفة بالدرج
في فاعل او مفعول مرجح بل قد جاء عاماً بحرف الجر كقوله تعالى لا يجب السواك بالسواك
كان مطلقاً بغيره التقييد بقوله اذ لم يكن مفعول مطلقاً والجل المحركة معوضاً
بيان معنى الحكم انما المصدر عند ذكر محله الى فان كان المصدر مفعولاً مطلقاً فاعل
دون المفعول لا يتعلق بالصنفين سواء كان القوي والضعف المفعول مطلقاً بل
متلك أي من الفعل أي ساد واستاد الفعل بعد حذفه كقوله تعالى لا كذا كذا
الفعل كاسم الفعل متعين على دون الفعل دو وجهان فاعل فعل محذوف الى
يخبر الوجهان او مستنداً محذوف الجزاء في فيه الوجهان والهاء جارية على الوجهين
واجبة على ان في كل استوف ان الجزاء اذا كان متصلاً بمشتبأ كقوله تعالى او اذ
جاءتكم السمكة فبني جاز ان يكون الفعل على حاله جازاً ان يكون المصدر
ليثابة لا للمصدرية ولان المصدر قوي من حيث الذكر صنفين من حيث القوة
والفعل قوي من حيث الاستعداد صنفين من حيث الخفة فلهذا صنف في
المصدر حتى يمنع عدمه لما فرغ من بيان المصدر مخرج في بيان اسم الفاعل فاعل
اسم الفاعل ما اشتق من فعل اما قال فعل ولم يقل من مصدر
الصفات كلها مشتقة من المصدر إشارة الى جريان الاصطلاح بالقول من اشتقاق
الصفات من المصدر بواسطة الفعل لمون قام به متعلق اشتق اي اشتق من
الفعل به وفيه احتراز عن اسم المفعول فانه مشتق من فعل من وقع عليه الفعل كقوله
الحديد والجار والجور حال الى حال كونه كذا ما بينه احدث اي بين الله
مع صفة حادثته لا ثابتة وفيه احتراز عن الصفة المشبهة لانه بين الثابت
لابنه احدث نحو حسن وكريم اذ معنى زج حسن واكرم ثبت له الحسن والكريم
معناه حدث له الحسن واكرم لم يكن وفعله احدث احدث قبل الحسن وكذا الام

الافعال وكذا

او هذا وكذا نحو حبيب يعني الموت ايجابة لا بمعنى حدوثها وكذا احتراز عن التفضيل
بمعنى النبوت نحو احسن واكرم لكن يدخل في احد اسم التفضيل الذي صيغ بالتفضيل
الفاعل يعني احدث نحو ضرب القتل فانه ما اشتق من فعل لم ينام به يعني احدث
لكن مع زيادة فيعتبر ايجابة فانه مشطورة في جميع احوالها لا سيما احدث والخوثة فيكون
المعنى ما اشتق من فعل لم ينام به فعل اي من حيث انه قام به الفعل لا من حيث
قام به زيادة الفعل على الغير فيخرج ذلك من حيث انه قام به زيادة الفعل على
ويخرج من احدث نحو حبيب ولا مشت وطالع من الصفات التي يتبعها اسمها لا
الا ان يقال ان مثل هذه الصفات بين ذات حجب وطلعت وطلعت جليل
او يقال ان معنى النبوت فيها بامتنان الاستعمال لا بالوضع ويخرج من احدث نحو
ودائم وثابت ودرج مستمر منها يدل على الدوام والنبوت مع انها اسماء
الاعلى واجب بانها تدل على حدوث الخلق والدوام والنبوت والاسم
ويخرج من احدث صفات الصدق والرازي وغيرهما فانها اسماء صفات
انها تدل على الاستمرار والدوام واجيب بان الاستمرار والدوام فيها ليس
بل واقعياً باعتبار الموصوف القديم المنزه عن التغير وحدث ويخرج من احدث
والصهايا والماوي وغير ذلك من صفات خبر العقلاء فانها اسماء الفاعلين
ويخرج بقوله لم ينام به لان كلمة من تخفى بالعقل واجيب بانها تدل على احدث
التعقيب حيث غلبت العقلاء في غير اسم ويخرج من قوله لم ينام به اسماء الفاعلين
من الصفات الاصلية مثل قارب وبعده ونحوهما لاها ليست لبيان ثابته بالذات
بل هي الامور اعتبارية علمية لا وجود لها على الاصح الا ترى انك اذا وصفت زيراً
بالقرب في قولك قرب زيد وجه الوصف به وان لم يكن القرب قائماً به
ان يراود بالقيام ام من ان يكون حقيقة او اعتباراً فلهذا يخرج ذلك وانما قال

ان يكون المضاف اليه اليا معمول لا اسم الفاعل الذي معنى المسمى كذا
 بان لا اسم ان يفتي ذلك حيث لم يفتي معمول آخر لا اسم الفاعل وعلى تقدير ان
 قلنا ان معنى قوله معمول اخر اى صالح عمله فيه على تقدير ان لا يكون معنى المسمى او
 على معمول على تقدير من التقدير لاي على تقدير لاي على تقدير كونه معنى المسمى او
 او الاستقبال ولا على هذا التقدير اى على تقدير كونه معنى المسمى ولا ان كان له
 معنى مسمى وهو ليس درهما والمضاف اليه وهو معمول لا اسم الفاعل لا اسم
 تقدير من التقدير وهو تقدير كونه معنى المسمى او الاستقبال اطلاق على معمول
 حيث معنى كونه معنى الفعل ولا يمكن ان يكونا معمولين للفعل لو كان وكذا الحكم
 في قوله وجعل السيل سكة لان الاستمرار في حكم المسمى على ما عرفت وقيل
 بقول ان في اطلاق قوله وكان معمول اى تقدير حيث لا يرتب عليه
 المذكور مطلقا لان لو كان معمول مفعول بانها المضاف اليه او معمول لفظا موصوف
 او غيره لا يصدق عليه كونه مفعول تقدير فان دخلت اللام الفاعلية
 اى كان وقت اللام معمول لا اسم الفاعل استوى الجميع اى جميع الالام
 في جوارز الاعمال او جميع افعاله اسم الفاعل اى مفعول او الاستقبال او المسمى
 لان اسم الفاعل في فعله معمول بغير معنى الفعل حتى كان برفوعه مفعول
 معنى الفعل شامخ وقوله صلت وانما اوردها صورة اسم الفاعل لما ذكرنا في
 الموصولات والفعل يستوي في عمله لا يمتنع كذا كذا انما هو الضارب
 علامه زيدا جازم كما يجوز عند طوق هذا والآن وما وضع منه اى
 الفاعل للمبالغة في الفعل كضارب وضروب ومضارب
 كثر الضرب وعليم معناه كثر العلم وفرد معناه كثر الفرد مثله جرد
 وما وضع في ان اسم الفاعل الموصوف للمبالغة مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الذي

لم يوضع للمبالغة في العمل والاشتراط تقول زيد ضارب ابو عمر الان اعدا
 او زيدون الضارب ابو عمر الان اعدا الا كس فان قيل لم يوضع انما
 على الفعل الصانع اى ابو زيد في حركته وسكنه ثم يفتي به التقطع قبل المائل
 اعتبار الامتداد عدم اعتبار العارض او تقول ان ما صدق عليه من المبالغة مذكور
 غير مبنية الفاعل البتة فان الضارب ضارب وكذا الضروب والمضارب والاعمال
 والمضروب وكذا كانت مبالغة في حركته وسكنه كما في مبالغة مبالغة في حركته وسكنه
 كذا في حركاته الصانع والمشتى والمجموع مثله جرد قوله والمشتى اى مشتى
 الفاعل ويجوز مثل ما ذكرنا من اسم الفاعل الموصوف في العمل والاشتراط والاعمال
 قوله مثله ولو انكى بجز واحد كان اخره كمنه ذكر حكم المشتى والمجموع بعد الغرض
 كلاهما الموصوف الموصوف بغير المبالغة والموصوف الموصوف للمبالغة وحده
 حذف النون اى نون التثنية والجمع لم يسم الفاعل مع العمل
 وعدم المبالغة اى مع كون اسم الفاعل مفعول او غير مضاف الى مع نصبها
 والتعريف اى مع التعريف باللام تخفيفا نحو قوله تعالى واتقوا الصلوة وذلك
 لان اللام موصولة وقد طالت الصلاة بنصب المفعول فجاز التخفيف بحذف النون
 كما حذف من الموصول لم لما فرغ من بيان اسم الفاعل مخرج في بيان اسم المفعول
 فقال اسم المفعول ما اشتق من فعل بهذا القبح جرح المصدر على قول
 البصريين واما ما قول الكوفيين فيجوز بقوله لمن وقع الفعل عليه فيجوز
 بر اسم الفاعل والصفة المشبهة واسم المفعول الذي صيغ لتفضيل الفاعل
 لكنه في اسم التفضيل الذي صيغ للمفعول نحو شهد واخوت اللان بغير
 العجز حيث انه وقع عليه الفعل كذا في اسمها واخوت فانه لم يسم به في الحقيقة
 لانه من حيث انه وقع عليه زيادة الفعل على الغير فيجوز من المجرى ويجوز في كذا

اسم الفاعل المتعدي في حيز معطيات غير المعطيات كونه الفرس مغلوبا على
 التعذيب والافرن للفقراء لا يعرض فيه فكيف حقيقة وانما قال ما استحق من فعل
 ان الصفات كلها مستقلة عن المعد اشارة الى جريان الامثلة على جعل الصفات
 كلها مستقلة عن المعد بمراسلة الفعل وصيغته اي صيغة المفعول من التثنية
 والجمود الاله لام العهد على مفعول غالبا وانظر المستوفى خبره وصيغته
 كانه على مفعول كصاحب وفقر من التثنية على من مفعول الخبر تقدم على الفعل
 المعنوي كونه ظرفا دائما لان صيغة تدعى على فعل خبره خبره
 لا يقال انه صيغة مشبهة لاسم مفعول لانه قول ان الصيغة المشبهة يكون مشتقة
 من فعل من قام به الفعل وهذا مشتق من فعل لم يمتدح على الفعل لانها ممتدحة
 ومجموع ومن غيره اي غير التثنية على صيغة اسم الفاعل على مفعول ما ياب
 الاخر لثمة الفقرة وكثرة المفعول والمفرق بينه وبين اسم الفاعل وهو
 صيغة الفاعل على مفعول المفعول كاستخرج وقد استخرج
 السبع فهو مفعول بمعنى المصروف الى حيلة مصادره وقوله على صيغة الفاعل
 وهو فاعل سبعة بين الفاعل والمفعول وذلك جائز وكلمة ما هو مفعول او مفعول
 اي يقع الحرف الذي اوجز جعل قبل الآخر وامره اي امر المفعول
 اي شانه في العمل اي كونه فاعلا على فعل الذي يمتدح منه وهو فعل الخبر
 للمفعول والاشارة الى اشتراط احد الامرين الا اذا كان فاعلا للمفعول
 الاعتماد على صاحبه او لغيره او بالانفية لعدم المنسوب كاسم الفاعل
 وكذا وجوب الاضافة مع الى المفعول ان كان يقع اما في نحو زيد موطئ
 مدمهم اسس وذلك لانه على فعل وهو الفعل اي المفعول المشبهة له من
 الى الممتدح اليه اسم الفاعل فيثبرك في مشبهة الفعل والاشارة الى اشتراط

فيعمل

الاشارة الى
 فيعمل تنكك الشرطية مثله ليس في كلام المتعدين ما يدل على اشتراط الحال او
 غايه المفعول لكن المتأخرين كانه على الفارسي ومن بعده مرحوا باشتراط الك
 كانه اسم الفاعل مثل زيد معطى علامة درهما الان او حديث
 يعطى ثم لما فرغ من بيان اسم المفعول شرحه في بيان اسم المفعول شرحه في بيان
 المشبهة فقال الصيغة المشبهة باسم الفاعل وشبهت به في انها متشعبة في
 بخلاف اسم التفضيل فانه في بعض استعملته وهو استعماله بين لا يثنى ولا تثنى
 ولا يثبث كما استعملت ما استحق من فعل لازم اسمها او مفعولها فيذكر
 في بعض شرح الكشاف في بحث الريح ان الفعل المتعدي قد يعمل لازما وفعل الكل
 بالضم فيمن است الصيغة المشبهة كادبت السيد والرحم والرفع والسمع والاعلم وغير
 ذلك وفي هذا القيد اخر من اسم الفاعل والمفعول المتعدين لمن قام الفعل به حراز
 عن اسم المفعول على من الثبوت اي على الدلالة على صيغة ثابتة لا ماضية فيتم زعمهم
 ثبت لا اكرم وليس ما حدث لا اكرم بعد ان لم يكن اذا اراد ذلك قبل كان
 الان وهذا وكذا من زعم ثبوت الحسن وفي هذا القيد اخر من موقايم وذا
 ما استحق من فعل لازم لمن قام به في الثبوت فانه اسم التفضيل الذي يصح
 الفاعل في الثبوت كواحسن واكرم والشرط فانه ما استحق من فعل لازم لمن قام به
 من الثبوت لكن ما زاد في العلم الا ان يفسد به شبهة اي من حيث انه قام به الفعل
 ذلك لان من حيث انه قام به بزيادة الفعل على الغير فمما لا بد منه في الثبوت والاداء
 عرف الجواب عن ايراد ذلك في هذا اسم الفاعل وصيغته اي صيغة المشبهة
 مخالفة لصيغة اسم الفاعل من حيث ان صيغته مماثلة وصيغة اسم
 تباينة او من حيث ان صيغته ليست على اوزان صيغة اسم الفاعل وعلى اوزان
 الادل كان قد رتب حسب السماع اي على قدر السماع وقد مر الاصل خبر بعد خبر

فانه اسم فاعل لا مفعول
 جملة ولكن يوصف
 هو واحد اسم ص

مجردة عن اللام والمفعول مرفوعة ومنصوبا ويجوز وفيه ثلثة فتوحات
 مبتدأ مخدوف الجزاء في تفصيلها فيها بذكر بعد وقوله حسن وجه مبتدأ وقوله
 بمعنى وثقلت لوجه خبر والجزء مبنية للتفصيل او يقال قوله حسن وجه خبر لقوله
 وقوله ثم ثقلت خبر مبتدأ مخدوف الى ذلك وفيه لغو اذا لم يستقيم ان الجاء في
 وجه خبر التفصيل سابقا لثا لا عشرة لاتبين هذا الخبر ولم يعطف على هذا الخبر
 حتى يتم به فلهذا يصح حمل الخبر على تفصيل سابق ولكن ذلك حسن الوجه
 اي شئ حسن وجه حسن الوجه هكذا هكذا في كل ذاك لوجه فالصفة في
 حسن الوجه مجردة عن اللام والمفعول ذو اللام مرفوعة ومنصوبا ويجوز ان يفتى ذلك
 كان قبل الى حرف بعده في اضافة الحسن الى الوجه ويصح له قوله في المثال قبل
 الحرف في الاضافة المعنوية والجزء في الاضافة لفظية فحمل على اية الحرف
 وليس تقدير حرف وقوله في تعريف الاضافة بواسطة حرف كقولنا وتفقدوا
 حمل على كونه تعريفا للاضافة المعنوية وفيه نظر لان تعميم الاضافة الى معنوية لفظية
 باينة على الحمل واللام في باب الاضافة لا يدل على ان ثمة حرف جر فاذا
 لم يكن حرف الجر فكيف ينوب الاسم عنه او حمل على اعادة التقدير حقيقة او
 نيتا دل الاضافة لفظية على القول بالتقدير الكلي كما ذكرنا من الحمل على كونه
 تعريفا لادامة او يقال سبب زجر عن زجر في تقديره ايام وكذا حسن
 معنى نحو خاتم ففتة في تقديره من لان حسن هو الوجه ان انتم هو الغرض وكذا
 اللبس على معنى نحو ضرب البوم في تقديره في ولا خبر في تقديره من البانية في نحو
 بعد خروجه من كونه في المثال بالامانة والقول بالجر الفاعل الاول لم يجر عن الفاعل
 لفظا باو الى الفاعل منته او يقال حروف الجر في الاضافة لفظية غير متفرقة
 في السلسلة المذكورة من جودها ما يتعدى الى اصل الفعل المشتق منه كذا في قوله

زير قطع الى الزير الذي زيدا او اجل اضافة الى المفعول وكذا ما في العدد واللام
 بتعد ذلك حرف نحو حسن الوجه وخارب زيد بتقدير اللام الزاوية لغزوة في
 الجزاء ثمة ان الصفات لا يجوز ان يثبت حرف جر ويكون فيها واد الغزوة في
 العلم اذا اضافة الصورة يستدعي صورة اللام لا مضافا والافاضات معنوية واما
 وجه الصفة مجردة عن اللام والمفعول مجرد عن اللام والافاضة مرفوعة ومنصوبا وكذا
 هي ثلثة الحسن وجه الصفة ذات اللام والمفعول مضاف مرفوع ومنصوب
 هي ثلثة فتوحات معطوف بحرف العاطف لصدقة في نحو زجر عن كثره التكرار والما غير
 السن السابق يشير الى انه مرفوع في قوله زجر عن الصفة لم يشبه لان الله لا يشبه
 كونه الصفة كجود عن اللام وجه الصفة ذات اللام الحسن الوجه الصفة ذات
 اللام والمفعول بغير ذو اللام مرفوعة ومنصوبا ويجوز ان يفتى ذلك السن وجه الصفة في
 باللام والمفعول مجرد عن اللام والافاضة مرفوعة ومنصوبا ويجوز ان يفتى ذلك السن
 منها متممات كالاشان مبتدأ وسها صفة متممات خبر الى اشان كالبان في
 الاقسام الثمانية عشرة مشددا واما الحسن وجه يكون الصفة ذات اللام والمفعول
 بجوزا ومضافا الحسن وجه يكون الصفة ذات اللام والمفعول بجوزا مجردا عن اللام
 والافاضة واستأجرها على عدم اطلاق الاضافة التحفظ بها ان اللام لا يشتمل
 لصفة الحرف الى المكرة وهو خلاف وضع الاضافة والتفات لفظية لان
 يجري مجرى المعنوية كما لا يجوز في المعنوية اضافة المرفوعة الى المكرة فكذلك لا
 في اللفظية واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله حسن وجه خبر مبتدأ مخدوف الى
 وجه الحسن وجه وقوله حسن وجه معطوف بحرف العاطف لا خبر بعد خبرا وقوله
 واختلف في جود واحد منها وهو حسن وجه يكون الصفة مجردا عن اللام
 والمفعول بجوزا مضافا فاعلم ان يفتى ذلك السن وجه الصفة ذات اللام والمفعول

التي تفت وقال بعضهم ان جازر وشوا استلزاما لكانت اضافة التي الى الفعل
 او ان يكون الحسن اسم الوجه وهو الوجه عليه الاكثر بل يجوز ان يكون الحسن
 مشبهة قريبا والجار والمجرور انما قوله في حسن وجهه مفعول مالم يسم فاعله قوله واختلف
والبدوا في من التاني عشر بعد انما مسلمين منها او ثلث صاحب الاختلاف
 ما كان فيه ضيق واحد وهو انما لو كان المفعول مضافا مرفوعا او مفعولا
 او مفعولا احسن خبرا كان والحدة خبر لقوله واليه واليه واليه مرفوعا الى الولاية
 منها في خبر واحد حسن المفعول المقصود وهو الربط بالموصول لقطعة مع قوله العباد
 وفي الكلام ما قل ودل وسأبدي نسخ الحسن وجهه في حسن وجهه بالفتن الحسن
 بالوجه الحسن وجهه حسن وجهه حسن الوجه بالوجه حسن الوجه في حسن
 الوجه حسن وجهه بالوجه حسن وجهه فان قيل يلزم في الحسن الوجه بالوجه مفعول
 لانه من الامة الى الفعل من غير تغيير اللفظ بليل قوله متى رقت بها خبر فيها والله
 فيها خبر موصوف في الفعل مبدل الامة في خرج من غير كونه فاعله لفظا لكنه قال
 وانما باربعين ليس فيه خبر في خبر يتبعه بانه بعد الامة في بالرفع اليه وهذا الوجه
 اعتبارا عليه الوجه واجب بان الملل على العمل باعتبار المعنى وهو بهذا اللفظ
 وما كان منها فيه ضيقا وان وجهه انما لو كان المفعول مضافا مرفوعا او مفعولا
 حسن المفعول المقصود اما عدم احبته فلو جاز انما بعد المقصود وسأبدي
 او ان كان على حسب الاختلاف في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن
 اخلف له الحسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن
 في خبر واحد في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن
 وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن
 الوجه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن وجهه في حسن

الى الفقرة

اي في الصفة المشبهة واللا يلزم تعدد الفاعل فهي كالفعل الفاعل للغير
 الصفة المشبهة كالفعل والفعل اذا رتب مبدع لا يكون فيه خبر كذا ان ويجوز ان
 يكون قوله هي كالفعل شجيرة اي في يكون الصفة المشبهة كالفعل في انما لا يعني
 ولا يجب ان يكون تذكيرا وتثنيها باعتبار ما عليها الظاهر والا ان حرف المرفوع
 مرفوع اي وان لم يرفع بها بل بحر بلا مائة او نصب على التثنية بالمفعول انصب
 اي في الصفة صيغ الموصوف لان الفاعل لما جاز بلا مائة او نصب على التثنية
 بالمفعول في خبر جسيمة كونه فاعله قد جزم ان يكون فيها خبر يكون فاعله في خبر الصفة
 قسني وتبع اي اذا تحقق وجود الخبر فيها وهو اذا كان ما بعد مفعولا او مفعولا
 الصفة وتثني وتبع على حسب الموصوف للظاهرة بما اذا ان الصفة تتصل خبر مفعول
 من حسنة وجهه احسن وجهه والازديان حسنا وجهه احسان وجهه والازديان حسنا
 وجهه احسن وجهه واسم الفاعل والمفعول اسم احسان فترط التثنية
 بلا مائة اي اسما جديرا فلا يلزم ان يكون لكل واحد اسما غير للتعذر
 اي غير المتجاوزين حرم الفاعل ومفعول مالم يسم فاعله مثل الصفة المشبهة فيها كذا
 من الضرر اي ما جاز في الصفة المشبهة مرفوعا اسما جاز في التثنية والمفعول في خبر
 لان جواز في الصورة الصفة المشبهة لا يجوز لهما باسم الفاعل فجاز في خبرها
 او لا فتقول القام القم وكذا الصور سمعة لغير القام مع الله وكذا في المرفوع
 او غلبه او غلبه بالوكالات الثلث وكذا التبرك الله مع المرفوع وكذا لا التثنية
 لانه معي بالصفة المشبهة كالتثنية لا بلفظ المصدر لان قبل اسم المفعول لا يعني خبر غير
 المتعدي فكيف يستقيم قوله غير المتعدي وكيف يورد المرفوع ذلك المتعدي
 غير المتعدي قبل المرفوع اسم الفاعل الغير المتعدي غير المتعدي وزعم الفاعل وزعم المفعول
 الغير المتعدي بما غير المتعدي غير المتعدي مالم يسم فاعله الى المفعول التاني وانما في

فقد روي في زياد
وما يروى في زياد
فقد روي في زياد
فقد روي في زياد

کفراب

كقرباب و محرو ب و نحوهما لا بنا و ان دولت على الزايف كان لم يقصد هذا الزايف
 على الغير و هو افضل اى مبنية افضل و نحو خبر و سطر اصلا اخبر و اشترط و سطر
 اى اسم التفضيل الذى مبنى من ثلاثى مجزوء اخبر بقوله من ثلاثى من
 الرباعى كوا خبر و بقوله مجزوء من مبداء الثلاثى كوا كرم و اقصد من نحو ما يمكن بنا
 افضل منه اى من التثنية الجرد او الالف على ثلثه لا يمكن منه بنا افضل لانه لو فضل
 داخل لفظا و هو على يد و مبنى لانه لو قبل اضبع من استخرج لم يعلم انه كبر لفظا و كبر
 الاستخراج و لم يعلم كذا و لا اولى بنا و افضل و قوله لكن خبر مبتدأ و قوله و لا
 الاشارة الى لكن بنا و افضل منه و الجملة مفرقة و قياره على قوله مبنى و فى نظرنا
 المبنى بنا و افضل من ليس بليد لبا على علمه بنا و اذ و تفضيل مبنى على مبنى على
 التفاضل بين من ليس بليون و لا عيب المبنية حصة اخرى التثنية الى
 ليس بليون و لا عيب و اخبر بقوله ليس بليون عن نحو امر و اسمر و بقوله و لا عيب
 اى لان منه حقا خبر مبتدأ و اخبر عن اى هذا اللان و الجملة مفرقة لبيان
 اى لان من العيب و العيب افضل لغیره حصة افضل اى افضل الكسب لغیر التفضيل
 من غير اعتبار الزايف نحو امر و اسمر و اعنى و احور فلو مبنى منها افضل التفضيل
 و مشبه افضل التفضيل باليس للتفضيل الا ترى انك لو قلت و هو امر لا يعلم ان
 ذو حمرة او بائنه الحرة مثل افضل الناس فان قبل ندى مبنى افضل التفضيل
 العيوب نحو ارجل و ابلد قبل المراد بالعيوب هى العيوب الظاهرة و هي من الباطن
 ليس من العيوب الظاهرة بل من العيوب الباطنة و فى نظرنا لا يبعى هذا التامى بنا
 من التفضيل الى الحاقه الباطن ليس من العيوب الظاهرة و قد حكوا ان ذو ذن و نحو
 من مبنية الهم اللان يراد بالثمة بائنه و ان الظاهر من ان الباطنة كما على من
 مبنية من عيبن غزوات و افعال على مفرقة و عدده و حاقه ان بعد انفس

العائد الى يوسف خرج يوسف من عزم لفظ الاخوة اذ ليس يوسف بمسما من اخوته لانه
 لنفسه فكان حسن معاد الى ابيه ليس بموصوفه بها منه ولو قيل يوسف حسن الاخوة
 او حسن اباؤه يقترب لكان من ذلك لان يوسف يعني الاخوة وبعض اباؤه
 ودن لم يكن يعني اخوته والثاني اي والعنى ان لا يكون يوسف زيادة مطلقه
 اي زيادة موصوفه اسم التفضيل فيما شئت بوجه زيادة مطلقه اي غير متعين بوجه
 زيادة على ما ينبغي اليه اي ان يقصد تفضيله على كل من هو له مطلقا لا على بعض
 ابيه وحملة ووصفات بالانقباض على يقصد اي المعنى الثاني حاله
 يقصد كذا وصفات اسم التفضيل للتوضيح وبارز على الامتداد والاستيلاء
 اي ومع وصفات للتوضيح للتفضيل كالاضافه مالا تفضل له لئلا يشترط ان يكون
 موصوفه من جملة الصفات اليه لا تعاد للموصوف بل يحدد كما لا بد من ان يكون له صفات
 الى عبادته هو بعض منهم نحو محمد هو افضل من غيره الى افضل الناس من بين ورثته ولم
 يقصد التفضيل على غيره ولكن الله تعالى عليه السلام واحدا منهم وكذا الخوفان علم
 معاد وكذا ان وصفات اي عبادته هو ليس بوجه من نحو يوسف حسن اخوته وكذا
 نحو فلان اكرم ابيه فيحوز يوسف احسن اخوته بهذا المعنى اي احسن
 غيره في البيت باقوة وكذا الخوفان نفس ولا يشع احد لا بين مروان كان نفسا
 بين مروان وحماد بانما نفس يزيد بن الوليد عبد الملك بن مروان لغيره لانه
 نفس من من باخذ من بين اهل الكثر ما من في الشجر وردوا الى القدر من
 في الشجر وحماد بالاشج عمن عبد العزيز بن مروان لنفسه كذا في نسخة
 من نسخة وانما اختار لفظ التوضيح وهو لفظ التفضيل الذي ذكره حسب مقتضى
 وكذا لفظ التخصيص بخصوص بالامانة الى الكثرات بوجه التزام اي فله الى
 وليس كذلك يوسف يوسف حسن اخوته والاشج اهل لا بين مروان

اعلم ان كل قول ان يقصد على قوله والثاني الى والمعنى الثاني ان لا يكون يوسف
 المقصود الا ان يكون المعنى الثاني حاصل بان يقصد حذف الجار والمجرور
 ان دون كثيرا يكون المعنى الثاني قد كذا ويجوز في الاصل
 في اسم التفضيل الصفات المقصود به الزيادة على موصوفه اليهم اذ في النوع الاول من
 نوعي اسم التفضيل الصفات الى يستعمل بالمعنى الاول وقيل اي في المعنى الاول وفيه غرض
 اي انه في النوع الاول باللام لان الموصوف بهم هو الموصوف اي اسم التفضيل فهو على اللام
 والثاني في المعنى الاول والثاني لم يكن المقصود مطابقا لما ذكرنا اي ويجوز في هذا
 المعنى من اسم التفضيل الافراد اي افراد اسم التفضيل والتذكير مع وجود ما يشبهه
 كذا في المعنى الثاني في الأفراد والتذكير على كل حال اي الثقلان الموصوف
 منى او مجموعا او منى نحو زيد افضل القوم والزيدان افضل القوم والزيدون افضل
 القوم وهذا افضل القوم وانما لم يذكر التذكير لانه لا يتصور في المعنى الثاني من
 ذكره لانه لا يكون في المعنى الثاني افراد والتذكير فقط علم ان المراد بهما الافراد
 والمطابقة لمعنى هو له اي من اسم التفضيل ما يشبهه لاني مطابقة الموصوف افراد
 وجمعا وتذكيرا وانما يميز بين افراد القوم والزيدان افضل القوم والزيدون
 افضل القوم او افراد القوم وهذا افضل القوم وانما جاز الافراد والتذكير على كل حال
 لكون هذا النوع من اسم التفضيل مستعمل في المعنى الثاني من حيث هو
 التفضيل فيه بعد في كل واحد منها نحو زيد الافراد والتذكير اعتبارا بالمعنى الثاني
 كونه محمدا في اللفظ لوجود الاضافة مما فيكون مطابقة اعتبارا باللفظ واما الثاني
 اي وانما النوع الثاني في اسم التفضيل الصفات المقصود به زيادة مطلقه والمعنى
 باللام فلا بد من المطابقة اي مطابقة الموصوف افرادا وشبهه ومما ذكرنا
 وانما في النوع الثاني من المطابقة لكونه موصوفها مع عدم قيام المعنى وهو الامتناع

مررت على وادي السباع ولا اري كوادي السباع حين
تظلم وادى ما اقل بركب اني تابت واخوت الالاما وفي الساريا واما
اورد المظهر وهو وادي السباع مع تقدم ذكره لان الكاف لا يوصل الى غير ذلك
المتقدم به كالمظهر ثم قوله لا اري الكاف من اقبل التقلب كان قوله وادى ما مضى
اولا وقوله كوادي السباع مفعولا تاما متقدما وجه التقديم ما عرفت الى لا اري في وادى
كوادي السباع وقوله اقل صيغة بيته لقوله وادى الكاف قوله وادى مفعولا اولاً
وقوله كوادي السباع حالا وقوله اقل مفعولاً ثانياً والكاف يعني لا ابرك كان قوله
مفعولا وقوله كوادي السباع حالا متقدما عليه او كان قوله كوادي السباع مفعولاً
و وادى عطف بيان او بعد لا وهو حالا موصولة او تميز اسما نحو عدي مثلك وادى
وقوله اقل به صيغة بيته لقوله وادى ابرك او حالا تاما وقوله وادى ما يتقدم ثانياً وقوله
يا تبتك مني لا يزم كونه حالا مع الحركة المفعولة من وادى وادى مفعولاً تاما في حال كون
الوادي اقل بركب وقوله مني بضم الميم في التثنية والقدرة والوادي اي والوادي
و وادى السباع وقت الظلمة واليه في قوله مني في اي اقل غير المظهر
لواوي وقوله ركب فاعل اقل في اسم التفضيل لوجود الزاوية ويزم الضمان
الحال والمفعول تقدير اذا تقدر اقل بركب ثم غيره والركب جازع الركبان في ذلك
بالجاء وقوله انور المجرى منته ركب اي ابي الركب في ذلك الواوي تابت في ثبوتها
وقوله وادى ما مضى وهو مفعول من تركيب التي كفي قبال في اي غيب وهو تميز فاعل
اقل او مفعول له اي القوة لا جملتها به وملك او مفعول معلق الى القوة التي
تامة او حال القوة ذوى تامة او ظرف الى القوة في زمان التامة والزيادة
وقوله واخوت عطف على قوله اقل اي اخوت ركب منهم بغيره ولو كان
يعني المفعول كاستهركان صفة لواوي بغير سببه فلا يكون من هذا الباب

وقوله

وقوله الالاما وادى ما مضى متقدم واما مصدره فبجانبه اي اقل بركب واخوت في
جميع الادوات الا وقت وقاية اسد او متشئ من ركب واما مني مزودا فذكرنا ان
الاصفة كخوف غيرة فاعلموا ما طلب كالموت متشئ منقطع اي كالموت وقاية اسد
او وقاية اسد وقوله ساريا اسم فاعل من السرى اخرج السارية على الاول كان جازلا
من قوله ركب او مفعول في اصفة وادى ما مضى المتقدم من باب الاسماء والى
على اليك في صفة مصدر واخوت اي خوفا ساريا الى الهلاك ثم لما خرج من بيان
فاسم ثم خرج في بيان اسم الفعل فقال الفعل ما دل على معنى في نعت
كلمة ما جازع من كمة وقوله نعت صفة معنى وكلمة في صفة معنا او معنى الهلاك
عائدا الى ما في الفعل كمة ولدت على معنى ما دل على نعتها اي مذهب لعل لفظ الله
من اسم الفعل او حاصل نعتها اي بالنظر الى نعتها فيخرج الى امر آخر من اسم
او مثل وفي اخر ازج خوف كمة متفرن باحد الازمنة الثلاثة الماضي
وذلك والاستقبال في غير اخر ازج اسم فان قبل يخرج المصاحح من هذا النوع
على قول من قال انه مشترك بين الحال والاستقبال لانه مقرر بالماضي قبل ان
ما اقترن بزمانين صدق عليه انه مقرر باحدهما لوجود اللاحق في الماضي ولانه مقرر في
كل وضع سواء كان مقرر الاستقبال او الماض او قد و كان قبل الماض بغير
لانه لم يصدق على نحو صفة ومبني بغير اخر الالاما فاعلموا ولا يصدق على
يهيات وشتان وغيرهما من اسما الالاما قبل الماض بالاقتران بحسب وضع الفعل
الالاما والاحد ويخرج اسما الالاما فان قبله مضى في الالاما فاعلموا ولا يصدق على
متفرقان باحد الازمنة قبل الا في غيرهما العطفان المتصويان كان معهما غير متفرقان
او معهما العطف ولا اقتران في الالاما فاعلموا فيهما وان لم يصدق على الالاما فقط كان
الزمان لا يصدق على غير متفرقان بالاقتران وقد ذكرنا هذا في صدر الكتاب بالاستقفا

اعراب بالكون لان المصراع اوله متصل بالسين المتبع به لفظ غير حركات الفصل من
 التبر فاعله وحرفه متصلا وحرفه منتهى ساكن فحزط آخره فاشنع اعرابه بالكون في
 لفظه كان او تقديره لان الوسط ليس من الاعراب الخفية والتقدير في ذوق الغير لان
 الضمير لم يبعث فلا يمكن ان يكون عمل الاعراب في نظيره ولما كان اسم التثنية اعرابا لم
 يمتد الى عينه لم يمكن اشتهار اعراب الفصل فيه لفظا ولا تقديرا فلهذا جرم اعرابه بالكون
 فحذبت رت حذبت و اعراب الفعل بذلك الحذف وذلك لانه لو لم يكن كذلك
 من حروف العلة التي هي الدال في الابانة لارادوا اتيان حرفه العلة فاشنع التثنية
 بهما في اشتداد الصوت فثبت في الرفع ونقطت في الهمزة لانه لو لم يكن كذلك
 جز ما كان ان حذف الحذف كذلك لما كان حذف الحذف فحذبت الحذف الحذف
 وحل الضم في الهمزة الحركات منها في الخفية والحذف في الفعل الضم بالضم
 لان قبل الضمير اسم موصوف فكيف يعقل بين الفصل و اعرابه قبل الضمير في
 جزئية فكيفه او الفاعل كما لو فاذ كان الفاعل ضميرا متصلا كان في حال الفصل
 ضمير جزئية فان قبله الضمير الضمير ان لم يكن ان لم يكن حذبت الحذف الحذف
 فليكن في الزاوية حروف قبله الضمير وضميرين كالقائمة فاشنع الضمير
 الاعراب في اسمها جليوه في جواز الضمير كونه اعرابا والمفعول الآخر بالواو وان
 المصالح اي متصل الآخر المتصل بالواو او بالسين الى الفصل الآخر الى الفصل
 او لاستعانة اي متصل الآخر الى الفصل بواسطة الواو كخبره والباء كخبره
 بالاضمة فقد يواخرت اياها في التقدير او حال اي حال كون الضمة مقصورة او غير
 الى متبعض الضمير في الرفع كخبره ويرى مثل الضمة في الواو والباء
 لفظا في الضم كونه خبرا ويرى في الاعراب الخفية وبعدهم اياها في
 والحذف في الهمزة لانه لم يرد لان اجمع اكنون محال فان قبله

السكر

[illegible]

ثم يجب فيها من حروف اخرى نوبتها واسماها وهو غير الشان ونورا فيها ومن ان
 من اول اللان المصدرية لا يفصل منها وبين الفعل شي من الحروف المتقدمة كقولها
 مع الفعل بتاويل المصدرية معني فلا يفصل منها وبين ما يؤثر فيها الفعلها ولو كان
 ومن حروف بعضها لا استقبال بعضها لكان فلو فصل يلزم التكرار وانما في شدة
 حلت ان يوجب بالرفع بل هو من كماله والشيء الذي ان الذي يقع بعد الفعل
 وما بعده كالمجان فانه على ما عاين وكما علم حاول بالفتح ففعلها الوجه بان اي عاينا
 يكون مصدرية وجاز ان يكون مخففة من المتقدمة ولذلك فري نزلتها وسبوا
 ان تكون بالفتح والرفع والتي تقع بعدها من الازياء والاعمال والخشية والهم
 والانتكاس والهم والالجاب فلو كان مصدرية لا تخففه نحو رجعت ان فعلت
 ان لا تفعل وانما تبين المخففة من المتقدمة بعد العلم وما بعده لان ان لغة
 التحقيق من الكلمة ان المصدرية هي السبب بالعلم لان كلاهما يدل على الحقيقة
 والعدد من المصدرية لا يتحمل على التوقع والعلل والازياء الدالة على ان ما بعده
 غير معلوم التحقيق يكون الجسم والاعلى ان ما بعده ما غير معلوم التحقيق فهو وقت
 بعد العلم بسبق الذين اليها بل الى الحقيقة المناسبة للعلم في معنى التحقيق
 العبد ليس بها في الفعل الموقوف والمتصور الذين لا يظهر فيها الاحوال والاعمال
 وما بعده ففعلها ان لا باعتبار دلالة على فعلية الوقوع فياسب ان المخففة
 الدالة على التحقيق باعتبار عدم البعض فياسب ان المصدرية الدالة على التو
 تحديد المصدرية منه الى غير انهم كما عبيد في العلم فياسب ان المصدرية المخففة
 في المناسبة فيخرج وقوعها كلها كقولها فيخرج في ان الذي بعد الازياء والاعمال
 بعد العلم والفتح وما بعده كقولها الازياء والاعمال والخشية والهم والالجاب
 وغيرها مصدرية لا غير وقال بعض ائمة اهل البيت انما لا يقع المصدرية بعد العلم

وہاں لکھا

[illegible]

في غير من الواجب الا مستقرا وانما لا يقرب الى ما متعينة العمل به بل محتمل
 في ما ليس بفعل نحوكم اذن الصاوي فله جحد ان تولى فيها امتد على قلبها
 ما قبلها معارض قوي يفتي ومعارك لا يبعثها حكمة وذو سبب من الساجدين الى الله
 نور اذ لم يستد ما بعد ما على ما قبلها الى اذ لم يكن ما بعد ما قبلها لم يفت ما اذا
 لم يزل في قلبها لا يقرب ليل لم يزل العامين وما اذن وما قبلها على قول
 واحد في نظر الله هذا التقدير متنى فيما اذا كان ما بعد ما جرد الشرط السابق ولا
 فيما اذا كان خبر المبتدأ السابق او جوبا لبقه السابق على انه لا يفت في ادم ذلك
 لا يمكن ان يكون احدا باعتبار اللفظ وعلى الله خبر ما قبله لعل في ان زيدا قائم
 في ان زيدا معلول العامل للفظ اللفظ والاعتنى محله حتى كان مرفوع المحل على اللفظ
 ومنه سبب اللفظ على انه كس من فاهم واذا عرفت هذا فاعلم ان قوله ولو
 مبتدأ وقوله من اذن خبر المبتدأ خبره الى وقال اذن من هذا القول وقوله اذن
 مبتدأ خبره مبتدأ محذوف اي و هذا اذ لم يمتد ما بعد ما الى او الجدة معترضة بين
 وهما الجوابان حكم اذن ويكن ان يكون قوله اذ لم يمتد خبره اذن بتقدير حذف
 اي من اذن او نصب اذن او حكم اذن على وقت عدم امتداد ما بعد ما على ما قبلها
 ويكون مستقبلا او يكون في قوله من اذن خبر المبتدأ خبره مبتدأ محذوف اي من اذن
 من اذن من قبل المبتدأ كمن الوجه الاول او في قوله من اذن خبر المبتدأ خبره
 من اذن خبره من قبل اذن من قبل وكان الفعل مستقبلا على قوله
 اذ لم يمتد ما بعد ما على ما قبلها يكون يرا من اخره من اذن من قبل
 اذن قد دخل الجنة من قبل لا يمتد الا لا مستقبلا يمتد ما اذا كان في
 حاله ان اذن اذن كذا بان لا يمتد الا ان يمتد منهم ما بان في سنة الله مستقبلا
 من السبب في الممتد اذا وقعت اذن بعد الواو والفاء والواو

بازن ان يثبت بما على ضعف الامتداد بالوظف لان الفعل في العامل لما كان مفيدا
 مستقبلا من غير النظر الى حرف العطف فكانه غير مستند على ما قبله لا اعتبارا من ما بعد
 ما قبله بالعطف ومن ضعف قوله في جواب من قال ان اذن كذا في قوله
 من اذن ما بان من الرفع وتروى في غير القوارب السبعة ولو لا ما بان في قلبه
 ولكي ان ذلك مثل اسلمت الى ادخل الجنة ومعناها الى محمدا
 اي سبب ما قبل ما بعد ما كسبب الاسلام لدخول الجنة في المثال المذكور حتى
 اذا كان الفصل بعد مستقبله بالنظر الى ما قبلها اي قوله في قوله
 مستقبلا بالنظر الى زمان الكلام اذ لا سوار كان مستقبلا عند الاخبار اذ لم يكن في الخبر
 ما اذا كان الفصل بعد ما بالنظر الى ما قبله فانه كانت حرف ابتداء على ما ذكره
 في الحسن كونه من حتى لا يرجونه معنى كاي العون وبسببته وهو العالب او بمعنى الى
 اي العاقبة ومن جعل حتى بمعنى الى ان ترجوه ان تقدمت لا واخذت في صانعها
 عرفت هذا فاعلم ان قوله حتى مبتدأ وقوله من اسلمت حتى ادخل الجنة
 خبره الى مثال في مثل هذا القول وقوله اذا كان مستقبلا خبر مبتدأ محذوف اي من
 اذا كان والجملة معترضة بين المبتدأ والخبر لبيان حكم حتى وهذا الوجه ادنى في الشبهة
 ويمكن ان يكون قوله اذا كان مستقبلا خبر حتى بتقدير معصاة اي حكم حتى وهو
 بتقدير ان عامل وقت كونه ما بعد كذا ويكون ما قوله من اسلمت حتى ادخل الجنة
 خبر مبتدأ محذوف هذا المثال حتى يفي كذا وما بعد ما وهو دخول الجنة مستقبلا بالنظر
 الى ما قبله وهو الاسلام بالنظر الى زمان الكلام اي وكنت موت حتى اذا
 البتة مثال حتى منع كذا وما بعد ما وهو دخول الجنة مستقبلا بالنظر الى ما قبله وهو
 بالنظر الى وقت الكلام فبما ان يكون ما قبله او مستقبلا واسبق حتى الخبر
 الشمس مثل حتى يمتد الى ما بعد ما مستقبلا بالنظر الى ما قبله وما بعد ما الى ان

العلم انما فان اردت انما السواء المتبعة فكون هذا المتبعة التقييد بقوله اذا كان
 او التقييد فكون هذا اولها على التقييد بقوله اذا كان مستقيما اي فاذا اردت ان
 انما في الصانع بعد حتى تحقيقا او حكايته حالان اي حال تحقيقه بان يكون
 زمان العلم كونه من حتى ادخل البلد فيما اذا اخبر عن السبيل حال العمل او كونه
 بان كونه حاله ما بينه حيث كانك تكلم في تلك الحال او يقول تلك الحال موجودة
 عند تكلمك كقولنا قد زلزلوا حتى يقول الرسول على قراءة الرفع فانه حكمه حاله
 كانت حروف ابتداء جواب الشرط اي كانت حتى مع حرف ابتداء الجواب
 جواب حرف استئناف اي ما بعد كلام مستأنف تحقيق من حيث الاخبار
 ولا ينبغي بذلك ان يفهم بعدا مبتدئا كالمثل بعض الرفع حيث لا يفهم
 الفعلية كقولنا قد زلزلوا حتى يقول الرسول في قراءة الرفع وفي الجملة المستقيمة كقولنا
 حتى لا نجا الامراء اللاب في خلاف ما قلنا حيث يدخل فيه الجملة الفعلية والشرطية فاما
 كان حرف ابتداء لا حرف جبر ممتنع فغير ان الدامنة المنقصة بالاستقلال بعدا
 فيرفع الصانع بعدا لعدم التامسب والنازم اما عدم الزام فقط هو وانما عدم التامسب
 فلو كان المصدرية انما يفهم بعدا حتى اذا كان الصانع بعدا مستقيما على ما اذا كان
 على ممتنع فغير ان التامسب في الامم المصدرية المستقيمة لان الدامنة على الصانع
 مستوفى والعلل والاراء والادلة على الاستقلال وجب السببية اذا كانت
 حرف ابتداء اي يجب ان يكون ما قبلها سببا لما بعده لانه كانت الابطال
 اي الاستقلال المتفق بين ما بعده وما قبله الصيرورتها حرف ابتداء وهو الابطال
 وهو الغاية فيقضي الابطال ما بعده ما قبله الجملة بعدا جملة مستقلة وجب فنحن الابطال
 المعنوي الى الابطال المعنوي فنحن الغاية التي هي على الابطال المعنوي وهو الاستقلال
 مثل مرصن فدون حتى لا يرجو حتى اي حتى اقامه واجابته لا يرجو

جودة الا ان نقول حتى لا يرجو بان حال العلم حتى لا يرجو حيث لا يرجو حيث
 والمرضى سبب لذلك في الصانع حيث لم يسطر منه المنون ومن ثم انما لا يمكن
 حتى منذ اذ كان حال حرف ابتداء الجائزة المنع الرفع اي الرفع الصانع في ذلك
 كان سببا حتى ادخلها في الدامنة اي في وقت تحقق كل ان
 بخلاف مما بين لان ما تغير الرفع كانت حرف حتى حرف ابتداء وهو الابطال
 مستأنف لا متعلق بها ما قبله حتى كان انما منتهى بلا غير وهو جابر فوجب
 حتى حرف جبر يكون الجواب الجواب كان وكذا المنع الرفع في قولنا اسود حتى
 قل دخلها على صيغة الخطاب والهمزة المستقيمة اي اسيرت كما تدخلها او كما
 انما تدخلها لان فانه لرفع كانت حتى ابتداء واصل بعدا ما لا يجب ان يكون ما قبله
 لما بعده وهو المنع السببية لان حال معلوم متعلق به فيكون الدخول حاله مستقلا
 والسبب المنع من مسكوكا فيه من حال ان يكون وقع السبب متوقفا به انما في وقت
 السبب وجاز في التامسب اي في وقت تحقق الدامنة بخلاف مما بين في ذلك
 وهو كان سببا حتى ادخلها لان بالرفع اي وجب سببا حتى ادخلها حيث لا يمكن
 لا يفهم فغيره لا يفهم حتى ابتداء يكون ما بعده مستأنف وجاز الابطال اي
 الابطال حتى يدخلها لان بالرفع لان الدخول سبب السبب وكذا في
 لان انتقام من القائل لا من الفعل كقوله البصري فتوقفا به والابطال مسكوكا فيه فغيره
 حال وهو الحكم فخرج سبب السبب في وقت السبب ثم العلم ان قوله اياهم سار حتى يدخلها
 اما ما من تحت من الضم كقوله كادى وجاز في ذلك كسبب المصدرية كقوله البصري
 في ذلك على قوله كان سببا حتى ادخلها لعدم صلاح تقييد بقوله انما كان
 عليه ولا يمكن سبب بها لان سببا ما من كذا اي وانما العلم كما مثل اسلمت في مثل
 الحنية الى ان ادخل الحنية ولا يمكن المحمود الى الا ان كان سبب بذلك لاستقلاله مقام

مختار

عینای عرفی

عياى الرفع بعد حيث نصب كبت بعد الواو العاطفة لبع عطف على الرفع وهو قوله
 فان قيل لا يريد الحروف العاطفة على الاطلاق كان ذكرها في التفصيل لما لم يذكرها في الاصل
 السابق اى في فروع الحروف التي تضرع بها ان وان اريد الحروف العاطفة الحروف
 الاربعة المذكورة اى حتى والواو والواو متبدا ول لم يخرج عن ضرب واحد بل يخرج
 التفصيل في الرواية والاعلام الحكم في غيره ما ذكره ليس كذلك كما عرفت قدام يتعلق
 بالحروف الاربعة المذكورة كما عرفت قبله هو مغلق بالحروف الاربعة المذكورة اى العاطفة
 من الحروف المذكورة بعدد بعد ما ان اذ كان المعطوف به عليه استا بكونه تفصيلا
 فكم ما ذكره لايضا ما قسم آخره لم يذكره قبل لم يذكره فلا بد وما ذكرتم ان لم يذكرها
 في التفصيل كيف ذكرها في البيان ويجوز اظهار ان مع لام كي تحذف
 لان كره في مع ما هي بلام بجره اللام الاربعة نحو اذوت لان تقوم واعت
 فان تذهب ومع الحروف العاطفة اى عاطفة لمتصل مع اللام نحو ما عني
 قياك وان تذهب فذلك لان لام كي والحروف العاطفة واللام الاربعة
 تدخل على الاسماء العريضة نحو نحو حرك لكرام حيث دخلت اللام كبت على اللام
 الصريح ونحو اجمع ضرب زيد وغنم حيث دخلت الواو العاطفة على اللام
 ونحو خردف لكم حيث دخلت اللام على اللام الصريح وانما كانت رابعة لان رد
 مستند فخرج ان تدخل على الفعل على الحالة بتقدير اللام بخلاف حتى بخلاف
 كذا ما لا تدخل على اللام الصريح ونقل عليه ما هو عني الى وكذا اللام الجملة لا تدخل على اللام
 لانها صالحة بجر كان المنفى اذ كان فعلة والفاء التي للبيان بعد الاشياء ليست
 التي للبيان بعد والذات بمعنى الى فاما لما انفقت نصب ما بعد لتفصيل معنى
 والجنبة والانتفاء صارت كواحد الضرب فلم يغير انما نصب جنبة ويجب اخبار
 ان في اللام التي في اللام كي معنى يجب اخبار ان مع لا اذ كان نصب للام كي

لا يدل على الثبات ولم ينج تغدير ان الشئ عليه بعد ان يمتلئ فذلك ما يشاهد في
 ان الحرف غير يدل على وقوع الحرف في السور قدر مشي او منقيا وجب الزهد
 فينا بان لم يفرغ من الصالح مخرج في بيان الله تعالى مثال الامور اي ما
 صيغة يطلب بها ارباب الاستعانة الى بولسطن الفعل من الفاعل الخ
 الفاعل من الفاعل احترز انما يطلب بها قبول الفعل من مفعول ما لم يستعمل في
 نحو فخر انت على صيغة مجهول والى قبله يطلب بالفاعل احترز انما هو الفاعل
 له في صيغة المفعول بعد حرف الضميمة وان وضعا جازم بجعل و حروف
 الضميمة الحروف والجمود صيغة اخرى للضمة اي صيغة منبته بحرف حرف الضميمة
 حرف الضميمة التي طلب بها قيد واقفي لا احترز في وفي بعض النسخ هو احترز في
 وهو رد التقى في قوله في ذلك فليس هو حيث لم يفرغ حرف الضميمة لان
 وحكم اخوه اي احترز به الامم حكم المحذورم اي وهو موقوف اي هو في
 السكون عند البعثة وحكم حكم المحذورم في المكان الصبي نحو ان يفرغ من قوله
 نحو ما بالفرج والفرج وحذف هذه الصلة نحو ارفع واروم واخس عند الكوفة
 هو موقوف حقيقه فان كان بعد اي بعد حرف الضميمة ساكن ليس
 بواجب الاول الى اي واما ان ذلك الفعل المحذوف في ليس يعني الى
 ليس في اربعة احرف فبه احترز في قوله انما ادت همزة وحل صيغة منه
 بالفتحة في انه صفة لقوله همزة ومن المكان بعد اي بعد ان كن حقيقه
 اي لا يفرغ من حركته صيغة بعد صيغة لقوله همزة ومن اي همزة ومن حركته في قوله
 اي في لفظ سواد ما كان فيه بعد ان كن حقيقه لو كان بعد اي بعد ان كن حركه
 او في مثل افش ذلك ما كان فيه بعد ان كن حقيقه في المصروف المحذوف
 واعلم ان ما كان فيه بعد ان كن حقيقه وانما كان بعد ان كن حركه في قوله
 واعلم ان ما كان فيه بعد ان كن حقيقه وانما كان بعد ان كن حركه في قوله

واعلم ان ما كان فيه بعد ان كن حقيقه وانما كان بعد ان كن حركه في قوله

كما في ضرب واما ما كان بعد ان كن حقيقه وانما كان بعد ان كن حركه في قوله
 واعلم ان ما كان فيه بعد ان كن حقيقه وانما كان بعد ان كن حركه في قوله
 غره والكان الفعل المحذوف رابعيا اي ذات اربعة احرف في قوله
 اي همزة الهمزة مفتوحة معطوطة نحو انما لان هذه الهمزة هي همزة باب
 وهي مفتوحة لم يفرغ من تقسيم الفعل اي حين ومضارع وانما في قوله في قوله
 يجرى الى اي مسند فاعله في قوله فعل ما لم يسم فاعله واضاف
 الفعل الى ما لم يسم فاعله ما فيه من انما فاعله الى الخاص الى ما لم يسم
 فاعله انما في ما لم يسم فاعله الذي لم يذكر فاعله وقوله لم يسم فاعله
 من لا الفعل ما لم يسم فاعله هو ما حذف فاعله ويرد عليه في قوله
 في قوله قول الكسبي فان الفعل الاول حذف فاعله عند ما عرفت في قوله
 اي بعد حذف الفاعل في الفعل الاول عند ما عرفت في قوله ليس فاعله
 فاعله وكذا ابراهيم في قوله اسع بهم والبصر في قوله يسوي فاعله
 او قد حذف من البصر لان يراد ما حذف فاعله في قوله اسع بهم فاعله
 ويكنى ان فاعله ما حذف فاعله واقسم مضول مقامه فاعله ليس في قوله
 عنه استغنى عنه لم اعلم ان كان فاعله ما حذف فاعله كانت موصولة كان قوله
 فعل ما لم يسم فاعله مبتدأ وما في قوله ما حذف فاعله خبر وهو خبر فعل لا محال
 وذلك لان خبر الفعل لا يتوسط بين استبداء الخبر اذا كان الخبر معرفة او موصولة
 وانما كانت موصولة كان او موصولة او موصولة وانما كانت موصولة كان قوله
 ما لم يسم فاعله خبر مبتدأ وهو مبتدأ وانما ما حذف فاعله خبر الخبر المبتدأ الاول
 ولكن ان يكون قوله ما لم يسم خبر مبتدأ محذوف اي ما عرفت في قوله ما لم يسم فاعله
 وقوله هو مبتدأ من فاعله فاعله بيان في خبر الهمزة اي فاعله انما

واعلم ان ما كان فيه بعد ان كن حقيقه وانما كان بعد ان كن حركه في قوله

عندك ام عمرو و قوله تعالى انما امرت ^{بما} ^{مطلق} ما يدعونك
 لا يرفع فاعله و جعلت فاعله اي الرجلين احده و علت ما زيد
 لزيد فاعله و جعلت فاعله اي الرجلين فاعله و المفعول في الاستفهام فاعله
 مثال التعليل في كثر النفي و لام الاستدراك و التعليل بهنزه الاستفهام على انهما قد
 مختلف فيه و اما فاعله في الفعل فاعله اي الامر الثالث لان امر الله تعالى في
 صدر الحجة و وصف ما قففت بقا صورة الطلوع و جعلت فاعله اي الرجلين
 فوجب الترتيب ما بعدهما لفظا و لا فاعله و دخل في الثالث على المفعول الذي
 لا يوجب التعليل في الاول و جعلت فاعله اي الرجلين هو وجه بعضهم تعليلهم
 وليس ذلك بقوي و اما سبب الفاعل لفظا و اما لهما معنى تعليلهما لانهما
 لا هي ذات عمل و لا لهما كفاية شبيهة بالمرأة المعلقة و هي التي يريدان ردها
 من غير طلاق فلا هي ذات زوج و لا على فاعله و لا دليل على انهما
 العطف على معر لهما ما ينصب فان قيل فاعله اي الرجلين في خبره و لا فاعله
 اليه فاعله و لا فاعله اي الرجلين فاعله و لا فاعله اي الرجلين فاعله
 ما لا يقتضون فاعله اي الرجلين فاعله و لا فاعله اي الرجلين فاعله
 كم انما هم من آية بيته و قوله تعالى فاعله اي الرجلين فاعله
 اي سبب في اسرائيل جواب في السؤال و بولوك جواب في السؤال فاعله
 الفاعل على انهما مفعول بهما و هي بعد افعال القرب اليه ما تو له و لفظها
 قافية مقام المفعولين و قد جمع مثل من الجدة و لا تو شككت في زيد اي
 كره و منها اي من ضايقها اليها لان افعال القرب يجوز ان يكون
 فاعله و مفعولها الاول ضميرين متساويين شيئا واحدا و اما
 عن كذا و احد و مفعولها الثاني في خبره مثل علمني مطلقا و مثل قوله تعالى
 اي اذ انما امرت فاعله اي الرجلين فاعله و لا فاعله اي الرجلين فاعله

ففي و ثمة نفس لان مفعول هذا الباب في الحقيقة هو الثاني و ذكر الاول في الحقيقة
 و ذكر الثاني في الحقيقة لان ما يرفع في الثاني و في الاول فلا يرفع في هذا الباب
 الفاعل و المفعول يحدف خبره في افعال القرب و يحدف خبره في افعال القرب
 و المفعول يحدف خبره في افعال القرب و يحدف خبره في افعال القرب
 في عدم التاثير لان العلم و الفقدان كونهما من الاثر لهما في سبب المعجزة
 اي يحدف خبره في افعال القرب و يحدف خبره في افعال القرب
 مفعول واحد فقط فطنت بمعنى التهمة من التهمة في التهمة و
 يحدف خبره في افعال القرب و يحدف خبره في افعال القرب
 استعمالا و انما رادف افعال القرب في السبب كونه في الاثر و لا يستحق
 اليه و وجدت بمعنى اصبت بمعنى اصبت بمعنى اصبت
 اي استقرت لغيره و قد مررت و اضل اي ضل و وضعت بمعنى كلفت به و
 انما لا يحدف خبره في افعال القرب و يحدف خبره في افعال القرب
 لفظا باعتبار التمام و الفاعل في افعال القرب فاعله
 فاعله و لا فاعله لان ما سواها تامة و ذلك ما وضع ليعلم من الفاعل
 اي تشبيه على صفة مخصوصة كذا كان زيد فاعله فاعله فاعله
 جماعه الزمان ما في الجار و الجوارف مستقران حالا متعلقا بمباي عام
 تخرؤف لوكايتا على صفة او ظرف طين الكنان متعلقا بمباي خاص مذكور
 القرب و في هذا القيد احتراز عما سواها من افعال القرب و اما سميت هذه افعال القرب
 لفظا بها من سائر افعال القرب لان سائر افعال القرب على الحدوث و الزمان و
 لا تدل الا على الزمان فقط و لان سائر افعال القرب هم مرفوعة و هي لا تدل
 و هي اي افعال القرب كان و صار و قد زيد بواو و صار نحو انما

بعدا وهو قوله تكون ناقصة تكون كلمة او لفظة كان تكون ناقصة وانما
 بالكلية او اللفظة لاستصحابها ثبوتها كقوله ناقصة وتامة وذلك لثبوت
 خبرها اي خبر كان ما حيا اياها في قوله قول وكان الله غفور رحيما
 او منقطعاً في قوله كان زيد غنيا فانقطع الخبر والجار والمجرور اسمي قوله ثبوت
 خبرها منقصة ناقصة اي ناقصة كانه ثبوت خبرها وقوله ما حيا حال وقوله وانما
 منقصة ما حيا وجميع صارا عطف على قوله لثبوت خبرها اي يكون ناقصة
 بمعنى صارت ويكون فيها اي في كان خبر الشان نحو قوله كان زيد غنيا
 ليدل على ان الشان زيد قائم ويكون اي كلمة كان قائمة بمعنى ثبوت
 او وجود وانما سميت تامة لانها تتم بالفعل ولا يحتاج الى خبر نحو قوله قال وكان
 ذو مرة فظرة الى المصرة اي ان وجد او ثبت ذو مرة ويكون في البيت والى
 التي لا يثبت اليه الا حيا في الجملة بالماضي فيكون وجودا كقوله ثبوت
 بين اليك اي على ما كان مستوفى العرب في قوله ثبوت كان لثبوت خبرها
 الوجود الاربعة وتوجيه هذه الاربعة ان يقال اذا كانت
 كان فليست اسما ولا خبرا وكانت تامة كان قلبا لها ولا صلة متعلقة بها
 وكانت زائدة كان لا قلب مستدا او خبرا ومعنى من لا قلب واذا كان خبرا
 خبرا ان كان ذلك الخبر اسما ولا قلب مستدا او خبرا في موضع خبره وكانت
 من صلا كان قلبا اسما ولا خبرا فيستقيم تقدير الدية في الوجود الاربعة وصار
 لذلك من منقصة لا منقصة نحو ما زيد غنيا اي ثقل من الفقر الى الثنى واصح
 وامسى واصحى لا فقران مضمون الجملة الواقعة بعد
 باوقاتها اي بوقاات جزء الافعال والصفات باوقاها مذهب الى بالذات
 التي تمل من الافعال عليها وذلك للاوقات هي من الصباح والمساء او الفجر

خبرها اي خبر كان ما حيا اياها في قوله قول وكان الله غفور رحيما

اصح في صياها وامسى زيد مسرورا واصح في زيد غنيا وجميع صارا منقصة قوله
 لا فقران مضمون الجملة اي تكون هذه الافعال الثلاثة بين صارا نحو ما زيد غنيا اي
 صارا وتكون هذه الافعال الثلاثة قائمة بين الدخول في الاوقات التي تمل
 عليها هذه الافعال نحو ما زيد اي دخل في الصباح وامسى عمرو اي دخل في المساء
 واصح في قوله اي دخل في الصبي عطف على الجملة الظرفية السابقة اي في الاوقات
 مضمون الجملة وظل وجات لا فقران مضمون الجملة الواقعة بعد
 بوقااتها اي بوقاات بين الغنيين وبها المهاد والديار اي المهاد في ظل
 والديار في بساتين زيد مسرورا وجات زيد نحو ما قال الله تعالى ظل في جسر
 مسرورا ويهتدون لربهم سجدا واطفافا الوقتين اي في غير ظل وجات ما بنى الله
 وجميع صارا نحو ظل زيد غنيا وجات زيد فقرا اي صارا وقل مجتمعا
 نحو طلعت بك في كذا وقت مينا طيبا ولم يذكر مجتمعا ثامنين لفقرا وانما
 ظل بين الغنيين مع الافعال الثلاثة السابقة ولم يقل واصح وامسى اصح
 وظل وجات لا فقران مضمون الجملة باوقااتها المكان لا فقران بهما
 الثلاثة في قوله مجتمعا ثامنين بخلاف تلك الثلاثة ولذلك لم يذكر مجتمعا
 ثامنين وما زال وما يرح وما فنى وما الفلك لا ستم احبها
 اي خبر من الافعال لعلها اي لا ستم احد قبله طرف الاستمرار
 والتقدير المرفوع مستكن عائد الى الفاعل والتقدير المنصوب البارز عائد الى الخبر
 اي قد قبل الفاعل ذلك الخبر منه ان قوله الخبر حاصل لفاعل على سبيل التكرار
 فيكون الفاعل قائما وصاحيا لذلك الخبر في المعنى ولا يلزم من قول القائل
 زيد غنيا ان كان المير في حال كونه طويلا بل فهم ان كان كذلك كان قليلا
 سارا ويلزمها اي يلزم هذه الافعال التي بعدها الاستمرار اي

ان يقول ان قوله وما خير مستدرک لان كل واحد من القديم والماخِر يستلزم الآخر
تقديم على استلزام ماخِر جزوه لا محالة ولكن ان يقال ان احداهما ينفي عن الآخر
دون التفتيش فكيف لا يعتبر التفتيش وان يقال ان في ذكر الماخِر خبرنا كذا في قوله لا يستلزم
سبعة ولا يستلزمون ولا فضل بين الحسن والحسين ولما قيل ان ما والفضل فلفظ الحسن
اليوم لولا حسن الحسن زيد لانها بعد العقل الى التفتيش جريا مجرى الاشياء فخير
ان كان لا يغير الاشياء والفضل لكان الزيادة كذا ما كان حسن زيد ولا يكون
عليه لفظ يكون خلافا لاجل كيان وشدة الفضل ما يقع في نفسه كونه اجمع لغيره وقوله
الغداة وما حسن اذ قاله والعبر للعشيرة وهو مضمرة السباع واجاز المازني
الفضل الظرف حيث يقع في الظرف بالانتماء في قوله كونه اجمع لغيره
او ما حسن بالرجل ان يصدق حسن اليوم زيد والفراد بالظرف الظرف فلفظ
يصنفه التفتيش بخلاف الفعل بالظرف الذي لا يكون متعلقا بها فانه لا يجوز ان يقال
تفتيشه فحسن الحسن زيد لان حسن متعلق بغيره لفتيش لا بقوله حسن اجاز
كبيان الفضل ما يجرى من لولا لا متعلقة كونه حسن لفظا كلف زيد وما الى هذا
ما في فاعله كونه حسن زيد لا متبدا ففكرة اي متبدا ففكرة او ذوات متبدا ففكرة اي
غير موصولة ولا موصوفة فيكون تامه بمعنى شئ وذلك لان التفتيش متعلق بالفضل
عن الوضوح والبيان والموصولة موصوفة بقرينة من الوضوح فلا يفتق زيد
انتم من بل الذين انتم بالتامه يعني شئ عند سيبويه خبر زيداء فتوقف اي
ذلك عند سيبويه او متعلق بضموم الكلمة اي وقت ما متبدا مع الكلمة فتوقف
وكذا عند الاخفش في احد قوله وما بعد ه اي بعد ما من الجملة الفعلية لفظا
اي خبر المتبدا فتدبر شئ حسن زيد او ما عايد وقوع الكلمة ههنا متبدا ففكرة
في معنى كذا وان شئ ههنا تاب اي ما حسن زيد لا شئ او لكونه في معنى ففكرة

بالصفة او معنى ما حسن زيد الشئ من الاستثناء لا الوضوح جعل زيد احسن وهذا
باعتبار الاصل ثم نقل اي شئ التفتيش والتفتيش منه الحق الاول بدين جواز التفتيش
وهو ارجح من خبره من الخبر وهو موصولة خبر اخر قوله ما اي ما موصولة
عند الاخفش في احد قوله والخبر اي خبر الموصولة او الوضوح متبدا
محذوف ومن والمعنى الذي جدد حسنه عظيم وفي قوله نظر حيث يلزم وجوب
الخبر من خبره شئ مستدرک وفيه من الغراري انما استغنى عنه مرفوعة الجمل
على الاستدراك وهو قس قل فيه جهات الضعف وابق ان يلزم فيه النقل من استغنى
الى التفتيش كما ان شئ وان والنقل من شئ الى شئ انما لم يثبت في كلامهم فيه
لغز لان الاستغنى قد اريد به الدخول في فهم انتم متنبهون وقد اريد به الدخول
في الاشارة الى التفتيش خبر وقد اريد به التفتيش في الاماكن التي لا يجرى فيها
وليد نظر وكذا في الاشياء كذا يجوز ان يولد بالاستغنى ان شئ التفتيش في
به كذا حسن زيد فاعل خبر قوله وهو مبتدأ بيا ويل اللفظ لفظا في نقل
ما مل عند سيبويه خبر مبتدأ محذوف اي هذا لانه عند سيبويه او متعلق بضموم
اي ثبت كون به فاعله عند سيبويه فلا يخيار في الفعل اي فاعله العجب لا محذور
اخلا كون به فاعله والفعل واحد ليس الامر والامر ههنا بمعنى الحاصي
ولانما يجب استتار ضمير الفاعل والهمزة للصيغة كالسكن وانتم لا تعدونه والباء
راية في الفاعل كما في قوله فاعل وكذا بالبدشهاد فيكون من حسن زيد صاير
ذحسن وفيه لغز لان كون الامر بمعنى ما يقع غير معهود في كلامهم وحل الباء على
شأنه وانما صيغة التانيث لا يكون الا من غير استتار مفعول خبره خبر قوله وبه
به مفعول عند الاخفش والباء في به للتقدير اي بل لا يلزم فيه هذا يكون مفعول
بغيره لا شئ في حسن خبره ذحسن اي معناه الحسن او زيل في

كما في قوله تعالى ولا تنفوا ما بهكم فمن هذا يكون احسن مقعد بانفسكم من هذه
 كخرج فضيه صفيها اي في احسن شأن هذا الوجه هو فاعلم اي احسن نتيج
 اوزما اي جلد مسبا من صفته ثم لما فرغ من فعل التوضيح في بيان افعال الله
 والذم فقال افعال الله والذم ما وضع كلمة ما بعد عن افعال الله
 باقتضاها على افعال الله في ذلك الموضع او ذم ما ذمته في ذلك الموضع
 زيد فقد مرحت وان شئت مرحت بانه فخر العمل وفيه قولان نحو كرم زيد وكرمت
 بكره كذلك واجب بانه لازم لذلك لكنه غير موضح له بخلاف فخر العمل حيث
 بهذا اللفظ العدم وبذا هو الفرق بين كم رجل يقتلهم وكثير من الرجال يقتلهم فان كم
 يقتلهم مضمون لان الكثير يندف كغير من الرجال يقتلهم بانه وان كان لا يندف
 لكنه غير موضح له بل هو مضمون الا يخرج الكثير من حرف في اوزن يقيق فمضها
 اي من افعال الله والذم نعم ومبعض فاعلم ما مضى من مضمون فعل كبر العيون
 وجار فيه اتباع الفاعل العيون وجار الاعيان العيون في الاشارة في الاشارة فيجبها كبر
 او غير مضمون الفاعل كبر العيون وهو اللفظ في نعم الدجاج الى كبر الكرم كرم
 ونعم بالكون العيون في العمل اي في الفاعل وسكون العيون ونعم بالكون العيون
 والاعيان اي كبر الفاعل وسكون العيون وهذا الوجه الدابة مطروقة في كل فعل عاود
 فعل كبر العيون تانية حرف مع كثر هذا وكذا في كل اسم عاود فعل كبر حرف
 على مظهر ورم غير المك في حرف العيون بها اسما وسندوا في ذلك فمحل
 الفاعل في يافع اسم في الهمز انه محمول على حذف التاني في افعال الله والاعيان
 الب كبر واستنار الضمير بانه عليهم وسرطهما اي سرطهم وليس اي سرطها فلما
 عرفت ان كبر العيون الفاعل معربا باللام في قوله ارجع زيد وجعل
 للبعد الذي بين الفاعل وان يكون موقعا بلام الله الذي فيه حصول المبالغة في العمل

وهو المناسب للباب نعم وذلك لان اللام لما كان للبعد الذي فيه يكون المعهود موقعا
 على واحد من ميتين اية او ثم بغير مسيئة بذكر المحض بعد ويكون الكلام بعد وجوب
 الالهام والتعظيم وهو اوقع في الغرض لئلا يمت اللام لاستعراق الجنب في ذلك
 او على دلالة اشارة الى ما في الذم من مزية اما هي اي لا يمت في ذلك الله وحده
 الاعراب لانه غير بالواحد والمشتق والجمع وسرط نفسه ان يجمع على مظهر
 من الواحد والمشتق على المعروف باللام في الصورتين اذ لا يجمع ان يقال زعم
 كل الرجل او نعم حسن الرجل وكذا لا يجمع ان يقال الزيدان نعم كل الرجل او نعم
 الرجل اللهم الله ان يعتبر الخلق على الجور والميل لانه كما في انت الرجل كل الرجل
 كل جنس الرجل او يكون الفاعل مضافا الى المعرف بها الى باليد ولو
 براسطة او ساطع او نحو نعم صاحب الفرس غرو ونعم غلام صاحب الفرس شبرا
 غلام اخر من صاحب الفرس كبر وان ثبت فزاد يكون الفاعل مضمنا محمدا اي من اهل
 الضمير متكررة مضمونة على التميز نحو نعم رجل جالد واما ضمير الفاعل للاختصار لان
 نعم رجلان بواحد صرح في نعم الرجل زيد ولانه اشارة على مظهرية الضمير وفيه مبالغة في
 واختص هذا الاشارة بباب نعم لان المعنى من مظهرية الضمير والمبالغة وكذا
 الذي هو منه وجار مجراه في كونه من مظهرية المبالغة واما بيز ذلك الضمير متكررة
 مضمونة لان الضمير في نعم لا يخلص بواحد بعينه كما لم يزل في الضمير متكررة مضمونة
 كما في غير من درهما او ميمز اولئك الضمير على مظهرية الضمير اي نعم شيئا او نعم
 هي اي الهدية اي ابرارها ولما بال ان يقول للاجابة الى قوله او بما في
 لاها الضمير في كبر مضمونة لان معنى فني هي نعم حطة او نعم شيئا هي اي
 اي ابرارها لان يقال انما ابرارها الى الصوة دون آمنه وبعد ذلك
 المحض من سبوا تقدم خبره الى المحض من يجمع واقع بعد ذلك الفاعل والاعيان

ذكر لان ذكر اللفظ مهمانم فذكره مفصلا او وقع في الغرض وهو اي المخصوص مبتدأ واما
 خبره او خبر مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد خبر مبتدأ تقدم
 خبره والتقدير زيد نعم الرجل او خبر مبتدأ محذوف اي هي نعم الرجل يجوز بدو الجملة
 مستأنفة للبيان لانه لما قال نعم الرجل كان ساكنا لسانك في هو فقال يجوز بدو الجملة
 في المخصوص الا ان الوجه الدليل يجوز بدو الجملة في المبتدأ وعليه كون زيد انتم الرجل وكان زيد
 نعم الرجل وكلما كان ذلك لفظا بعد واصل المبتدأ تفضل على المبتدأ والتقدير هو
 دون الجزاء وحده وسرطه اي شرط المخصوص مطابقة الفاعل اي ان يكون
 مطابقا للفاعل في الافراد والاشئنة والجمع والتذكير والتانيث تقول نعم الرجل
 زيد ونعم الرجلان زيدان ونعم الرجال الزيدون ونعم المرأة هند واما واجب
 المطابقة لا اتحادهما فيا صدق عليه ولو كان بالفاعل فليجزم بمطابقة وقوله
 بليس مثل القوم الذين وشبهه متاويل حوالب كمال حيث وقع المخصوص
 وهو الذين كذا بوجها مع افراد الفاعل وهو مثل القوم فاجاب بان ذلك
 معان تقديره ليس مثل القوم مثل الذين كذا او بحرف المخصوص وهو الذين
 صفة القوم والتقدير ليس مثل القوم المذكورين بليس وقيل يجوز في المخصوص
 بالجمع والذم اذا علم بالقونية نحو قوله تعالى نعم العبد اي نعم العبد ايوب
 لان الكلام في قصة وقوله تعالى نعم ما همون اي نعم ما همون نحو قوله عليه
 وآله وهو قوله تعالى والله من فرسهم فمن همون وساء مثل بليس في انما الذم
 ومنها اي في الفاعل صنف جندا او فاعله اي فاعل هذا الفعل فاعله خبر خبر جند
 فليس في اللفظ ولا في اللفظ فيقال جند الزيدان وجند الزيدون وجندا هند وزيدان في
 الاشارة الى خبر وجند اي بعد المخصوص بالجمع كانه قسم نحو جند الرجل
 زيد فليس من يميني وذا فاعله والرجل صنفه لئلا يزيد في المخصوص بجمع واعوانه

اي اواب

اي اواب المخصص بعد جندا كالمعرب المخصوص في القسم في الوجهين المذكورين وقال
 بعضهم المخصص بعد جندا عطف بيان وقيل وازاينة والمخصص فاعل ويجوز ان
 يقع قبل المخصوص اي قبل مخصص جندا او بعد اي بعد مخصص جندا كما
 نحو جندا رجلا زيد وجندا زيد رجلا ولم يجر في ضم ونسب ما في الخبر من المخصص للبيان
 ثم زيد جندا لان رسم الاشياء في الابهام مثل الخبر في نعم جندا زيد فيجوز ان لا يتميز
 الا انهم تركوا التميز ما دون الخبر في نعم ونسب فيقال جندا زيد فيقال لا فيقال نعم
 فليقل المخصص في المصنف واما من الاشياء المخصوص فيه عند تركه بالفاعل فليقل
 حيث يزم ترك التميز فيه القياس بالفاعل بما اذا كان المخصص معونا باللام او مالا
 نحو رجلا سلطان او عبد السلطان فانه لو قيل نعم السلطان وازيد نعم رجلا سلطان
 لا يثبت المخصص بالفاعل فليقل جند اذ لم يثبت كونه رجلا زيد او رجلا سلطان
 نحو جندا محمد رسول الله وجندا رسول الله محمد عليه الصلوة والسلام على وفق مخصوصه
 الجاء ويجوز صنفه قوله تميزا وذاك اي كائنا على وفق المخصص اي على مواضعه
 في الافراد والاشئنة والجمع والتذكير والتانيث واما وجب الموصلة لا اتحادها فيا صدق
 عليه ولو كان عبارة عن المخصص فليجزم بوافقه والحق ان يقول على وفق نعم المخصص
 الا انه وضع المصنف موضع المصنف لزيادة التوضيح لئلا يتوهم حوده الى غير المخصص من الفاعل
 وفيه ثم لا يخرج من قسمي الاسم والفعل شئ في قسم الموصلة ففعل الموصلة ما دل
 على معنى في خبره اي على معنى خبره اي مدلول الخبره نعم او موصلة كالكلام فانه يدل
 على معنى حاصل في الاسم اي مدلول لولا ان تضمن لانه يدل على معنى اي على معنى
 يدل عليه الاسم الواقع بعد تضمن باعتبار الوضع التركيبية وكله فانه يدل على معنى
 حاصل في الفعل اي مدلول لولا ان تضمن لانه يدل على معنى اي على معنى يدل عليه
 بهذا تضمن باعتبار الوضع التركيبية وكله فانه يدل على معنى حاصل في الفعل اي

لها ولان مطابقة لانه على معنى بدل على الجاء المقترنة لها مطابقة وذلك
ما سبقتها وقبل من قول ماول على معنى في غيره ما كان علامة لتعقّب من غيره ولا
لانه في غيره في معنى الباء او على حقيقة وهو سبق الكلام في هذا كما في تعريف الكا
على سبيل التوضيح والتفصيل على سبيل تلك ما ومن ثم اي لاجل ان الموت
على معنى في غيره احتياج الموت في جزئية الى ان يكون جزء من العلم ولم يجر
اي اسم وفعل كما لو كان من يكون جزء من العلم وان لم يجر ان يكون كذا
مؤداه حروف الجر وانما قدما كثر بها وكثرة دورها وانما سبقت حروف الجر
بجمعها في الافعال الى الاسماء او في الاسماء الى ما وضع في الفعل
كررت زيد او معناه اي معنى الفعل والمردف من الفعل اسما للفعل كقول
والصفة السببية للمصدر والظرف والجار وهو دور اسما للافعال كقول
منه من الفعل كذا ما زيد زيد في العلة او على السبب اي ما يليه كقول ما يلي
منه من العلة كذا ما زيد زيد في العلة او على السبب اي ما يليه كقول ما يلي
الاو على العكس وهي حروف الجر التي تليها نية من حرقا من والى وحتى
وفي والباء واللام ورب وواوها اي وادرب واولي
وناه اي تاء القسم وعن وعلى والكاف ومن ومنه وحاشا
وعدا وحللا وانما قدما لها لا بد من ان يكون اولها في العلة او على السبب
على ان يكون لها نية او الظاهر ان المعنى من متبوعين متتابعين وهو من المعنى
بمعنى قد سبب كقولها لا تشبه ايضا وانما سبقت اليها ايضا لتعقّب
والاشهاد بالمكان الذي هو احد قسم الظروف واعقبها بالباء لانه في غيره
اطلب العلم ولولا المعنى واعقبها باللام لانه سبقتها بالباء لانه في غيره
على حرف واحد واعقبها بالحق ما يوضح في الوضعية ما وقع الاختلاف في غيرها

او حرفا وجوب واعقبها بذكر او كقولها في غيرها واعقبها بذكر او القسم
ايضا في كقولها وادوا واولا لان وادرب فرع رب وادوا القسم فرع باا
واعقبها بانه ذكرها فرع الواو واعقبها بذكرها مشترك بين الاسم والفعل
وقد تم كقولها بالوقت سبب منه بالاسم لوصفه ومن الموت كونه اقل من غيره
احرف بخلاف على وقد تم على الكاف والكاف اقرب الى الموت لوصفه
حرف واحد لعله لا يدخل حيث لا يدخل من العلة وقدما على غيره من كقولها
منها من خلا حيث يدخل الظروف الزمانية حاملة لم اعقبها بالية حنة العلية
وهي حاشا وحللا وقد تم على ما فيه حنة العلية لقوى ومن خلا وعدا ما عرفت
للاستدلال اي لا بد ان العلة اي لا بد ان العلة كونهت من العلة والشيء
ان يجر حلة على منية كونهت من العلة ان يجر ان يقال ان العلة حنة
وعلامته ان يجر ان يجر حلة من العلة ان يجر حلة في غير الواجب
من اجل ان يجر حلة من العلة ان يجر حلة في غير الواجب
في الواجب اسم الجنس الذي تفرقه كذا كان من معطوف وشبهه متاويل حاشا
حيث زيدت من في الواجب حاشا بانه متاويل بالاسم البين اي في ذلك
بعض مطراو من مطراو الى العلة اي لانه في الثانية اي لانه في الثانية
ثم انما يصح الى العلة ان يجر حلة الى السبق ومعنى مع حلة الى
زانا قبله لانه لم يجر حلة الى العلة اي لانه في الثانية اي لانه في الثانية
اراهم اي اراكم اي مع اراكم وحتى كذلك اي في اي في الثانية اي لانه في الثانية
ومعنى مع كثيرا اي في الثانية اي في الثانية اي في الثانية اي في الثانية
اسكنه حتى راسها الى مع راسها في قوله كذا اي في الثانية اي في الثانية
وتخصيص من بالظاهر اي بالاسم الظاهر لانه في الثانية اي في الثانية

على اسمها المسمى قبل تحت الجزر لفظا وحكما وشتر في العطف على اسمها المسمى
الجزر مثل انك وزيد ذاهبان تجزى المسمى على اسمها قبل اسمها المسمى
اسمها المسمى مبنيا وذا اجل لان ما في العطف على اسمها المسمى
لا يعرف بين اسمها المسمى والجزر في اللفظ والظاهر ان التقيد بـ مبنى الاسم
تذهب اليك في كل ما ذكر في كتب النحويين في جاز العطف على اسمها المسمى
قيل في الجزر ان كان اسمها مبنيا وهذا في كل ما ذكر في جاز العطف على اسمها
موربا او مبنيا والصح ان معنى الجزر شرط جواز العطف في كل اسمها مطلقا ولو كان
او مبنيا لان النام المسمى موجود مطلقا واستعمال العطف في هذا ولكن كذلك قال
ان الحكم في جواز العطف على اسمها المسمى في الجزر لفظا وحكما في ما خرج من
مورد خارج وخالفه لان معنى الاستدراك وهو لا ينافي مع الاستدراك لا ينافي مع
والاستدراك في اللفظ نعم يجوز العطف على اسمها المسمى في الاستدراك ولا ذلك في اللفظ
ان المكسورة لا تغير معنى الجملة وان المفتوحة معها بمعنى المفرد دخلت الاسم
اي لام الاستدراك مع ان المكسورة في قوله زيدا العايم ووجه ان دون المفتوحة
في الجزر فلا يقال شيئا ان زيد المطلق لان لام الاستدراك انما تدخل في تأكيد الجملة
مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة كقولها في المفتوحة في هذا الكلام الاسم
اول الكلام لصدورها كقولها في جملة من متوافقين في معنى هذا الكلام لان
معنى الاسم هو معنى ان المعنى والتأكيد وكلاهما حرف ابتدائي لهما في الجملة
ومتدورا لان لهما عامل في الاسم غير عامل في العامل اخرى بالقدم على ما ليس
ما ذكره على الخبر اذا فعل بينه وبين ان بالاسم مثل ان زيدا العايم او على الله
اذا فعل بينه وبين الاسم وبينها اي بين ان يظن وهو خبر مقدم فقول
وان في شبهة لا بد من او على ما بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان يظن

هو الجزر

والجزر هو الجزر المقدم نحو ان زيد المسمى لعل وان زيدا العايم ووجه
بهذا الكلام في كل ان في خبر او في اسمها او في اصل او متعلق الجزر المقدم ضعيف
وذهب الكوفيون الى ان دخول الاسم مع كذا كان متبوعا بـ مبنى الاسم في خبرها
والعبد الذي اعرضه العرس وياها لا تغير معنى الجملة كان ولذا جاز العطف على اسمها
بما في خبرها بـ مبنى الاسم وان في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم
بان رتبة بطلان صدرت الاسم بان رتبة بطلان افتقر فيها لفظ مناسب بان لا يوافقها
بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم
لغير شهر في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم
اسم كذا في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم
المكسورة لا في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم
الاستدراك في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم
الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم في خبرها بـ مبنى الاسم
في الخبر فلا يقال شيئا ان زيد المطلق لان لام الاستدراك انما تدخل في تأكيد الجملة
مع اسمها وخبرها جملة بخلاف المفتوحة كقولها في المفتوحة في هذا الكلام الاسم
اول الكلام لصدورها كقولها في جملة من متوافقين في معنى هذا الكلام لان
معنى الاسم هو معنى ان المعنى والتأكيد وكلاهما حرف ابتدائي لهما في الجملة
ومتدورا لان لهما عامل في الاسم غير عامل في العامل اخرى بالقدم على ما ليس
ما ذكره على الخبر اذا فعل بينه وبين ان بالاسم مثل ان زيدا العايم او على الله
اذا فعل بينه وبين الاسم وبينها اي بين ان يظن وهو خبر مقدم فقول
وان في شبهة لا بد من او على ما بينهما اي بين الاسم وبينها اي بين ان يظن

قالوا ويجوز ان لا يقدّر لعدم الداعي اليه وهو كمال الشبه بالفعل ولكن لا يستدل
الى طلب ذلك السمع من غير ما فيه ان يؤتم وهذه الكلمة مفردة وقال الكوفيون هي
من واو وان الحوارة المصرية بالهاتف الاثني عشر واصلا لا كان فقلت كسر الهمزة الى
الهاض وحذف الهمزة بتوسط كلين كلين كلين متغاييرين اي متغاييرين
واثنان من حيث الالف لان مع الله سدر كلين فمؤتم قوله من كلين متغاييرين
كلين الا لا تستدل بذلك فيه بل هو من الالف والهاض والهاض بالهاض
الغايير المعنوي لكنه اذا تلفظ قد يكون كوجاهة زيد بكم فلو لم يكن قد قبله يكون مؤتم
حاضر كلين مراما وقال السدي ولولا بكم كثير الغشيم الى قوله ولكن السدي الى قوله
لم بكم كثير وتخفف لكن قلته بعد التخييف من العمل لا ما لم استت بالتحقيق
بلكن الالف طرفة في اللفظ واصبح ما جرت مجرا ما في ترك الالف والالف فحش وبولس
اعمالها متعقبة ولا اعرف ذلك هذا كذا في الشرح ويجوز معها الى ما كان
مخففة او سدة الواو وها او عطفه لان دخول حرف الجر بعد عطف على
ليس كغيره حيث تفتح مجله من اجله وجعلوا اوتيت انه وكنت العزم
غير المتعقبة عن الالف عطفه العاطفة نحو عرفت الباب ليورد الفرق من التسمية
ان التسمية متعقبة مستبعد جدا والمتعقبة ممكن جدا واحاد الفم او ليست
قابلا بسبب الجزئين متعقبة بل من التسمية اي عرفت اوتيت زيدا قابلا وهو متعقبة
مفعولين ولعل المتعقبة كقول زيدا عابده وسد الجرحها اي جعل مجليا من الجرح
كقوله لعل الى القول منك قريب ليكن بيان التعلق لان الجار اذا لم يكن زائدا
لا بد من تعلق ولا تعلق في مثل ظاهر الم لما فرغ من بيان الحروف المشبهة بالفعل
شرح في بيان حروف العاطفة فقال للحروف العاطفة الواو والفاء والم
وحين واو لما رام وللاو بل ولكن المتعقبة واقدم الود لو كان

احمد فباب الخطف ولكونها مطلق الجع واعقبها بذكر ايات اركان في الخلق
فهم منها الفاعل والفاعل والفاعل والفاعل والفاعل والفاعل
وذكرنا لاحد الامر في وهي او واما فام لم اعقبها بذكرها للنفق والاضراب والاضراب
ما عرفت فالاربعية الاولى جمع الدواب للجمع بين المفرد في ذكرها
مسند في نحو زيد عالم وقاري او مسند اليها نحو زيد وعمر وقاريان او مقصور
نحو ضرب زيد او ضربت يوم الخميس ويوم الجمعة وخرجت مخافة الشر
وانتقا الخبز وقت فريدا وعروا والذين نحو جارية زيد راكبا وما حكاه اول
نحو طاب زيد نفث وعلم ونحو ذلك اربع الجملين في حصول مضمرها نحو جارية
زيد وذهب ثرو فان قلت يعلم حصول مضمرها بلا عطف ايضا بان
جارية زيد في مذهب عرو وقيل الجملة الثانية بدل عطف بمثلها بدل اولها
الاول في غير مقصود اولها قالوا وتزيد الهي عاكوبها مقصود في يدع كون
عطف قالوا للجمع مطلقا في غير تقييد بترتيب او فرك او تراخ او تدرج لا ترتيب
فيها اي في الواو والفاء للترتيب مع العكس الوصل ونعم مثلها
اي مثل الفاء في الترتيب لكن بمهلة اي مع مهلة وحتى مثلها
اي شئ ثم في الترتيب مهلة زباني مهلتها اق مزمان مهلة لم نفي واسطة
بين الفاء ولم ومعطوفها اي معطوف على جزو من متبوعها
اي جزو من معطوف عليها نحو اكلت السمكة حتى راسها فان قيل هذا منقوص
يخرجت البارحة حتى الصباح فان الصباح ليس بجزء من البارحة قبل المهاد والجزء
اعم من ان يكون حقيقا او حكما والصباح وان لم يكن جزءا من البارحة لكنه قريب
منها واقرىب من الشئ في حكم الجزء منه او نقول ان كلامه شمول على حذف
اي جزو من متبوعه او قريب من متبوعه فله بكل نحو كنت البارحة حتى الصباح

وانما اشتراط كون معطوفها جزء من مشبوهه ليعينه هذا المعطوف ففيه في المعطوف
 قدم الجيش حتى الامير او صنعتها فقدم الحجاج حتى المشاة وذلك لان معطوفها
 على ما يتعلق بالمشبه جملته يكون من حيث ينبغي تاركه او يختص بعض الاجزاء
 بان كيد دون بعض لا يكون الا جملته مجزئته من غير هذا الاخر لا وجه احتمال
 في ترتيب الحكم فيه من قوة او ضعف ولما استلزم تحت عطف الجزء هذا الضمان
 بفعل ذلك ليعينه ما هو من لوازم محته وهو القوة والضعف في تحمل تلك القوة
 وهذا مما هو منظومه في وصفه اذ حتى وصفت للشيء اى يعطى ليعينه بها جزء
 من المشبه لا فاق هذا المعنى وهذا والكلام يتألف في الواو وغيره في قوله لم
 ينفذ في وصفه اذ حتى وصفت للشيء اى يعطى ليعينه بها جزء من المشبه لا فاق
 في الوصل وهذا والكلام يتألف في الواو وغيره في قوله لم ينفذ في وصفه اذ حتى
 انا وفيه المعنى ما هو جزء من حقيقة انا في ما هو حكم الجزء حكمه تحت الباري حتى
 الصاع وقوله ليعينه يفتق مفهوم الكلام كما قال يعطى بها جزء من المشبه ليعينه
 قوة او ضعف او او اما وام مشترك فيهما لانهما لاهل الامر او الامور
 اى غير من وى في غير المعجب كقول الله سبحانه انما اودعوا كودا على اهل
 الامر من بينهما والعموم مستفاد من وقوع لاهل الامر في سياق الآية ثم لم
 ان او واما ما يولد في معنى الا ان او يعادى اما في ذلك في ما تبين اول الكلام
 على انك في او تبين على القطع لم يظهر لك في او ان او يعادى معنى الى اول الكلام
 وفي الاضراب كقولنا وارسناه الى مائة الف او يزبدون الى مائة الف
 في خلاف الا ان قبل من الاضراب وتذكر القطع ولا يصح ذلك في اخبار الله
 فاصح الاضراب في كلمة ثم قبل من الاضراب في كلام الله تعالى ان الاول
 كان اخبارا عما عند الناس فاخرس عما يملكه فيه الناس من معدنهم وقال

يزبدون وارسناه الى مائة الف وارسناهم من الناس مائة الف وليس كذلك من يزبدون
 واهل المملكة اخرس عن ام المنقطعة لازمة للمرة الاستفهام دون
 بل لان المرة لا ينفذ في الاستفهام والمراد من مرة الاستفهام اعم من ان يكون
 او تقديره كقولنا لم يزل يدرى وان كنت داريا بسبع ربيع الحرام بلان بلانها
 اى جازم امشله اى يجرى ويقدر بالاحتمال الامران المستويان ويصحب
 الشيخ احمد بن محمد والاخر اى على المستوى الآخر او الامر الآخر المصنف
 مرة الاستفهام اى الكان بلان امشله اسم مفرد وجملة فعلية او اسمية بلانها
 المرة ذلك كواحد من الامور المعروفة واخرى اكرم ثلاث او اعمام فيقال
 اى بلانها المستويين والآخر المرة بعد ثبوت احد لهما اى بعد ثبوت العلم
 بغير احد الامر لا يملكها عند الحكم لانهما المستويين بالثبوت الجازم بلانها
 ومن ثم لم يزل بلان ان الامر مشقة بلانها احد المستويين والآخر المرة لم يزل بلانها
 المبرك في جواب رايته زيل الدم عكر حيث لم يلا احد المستويين المرة لان
 زيد وقر ولله الامر احد بلانها رايته وهو ليس احد المستويين قال الله
 وهو جازم حسن وازيد رايته ام عروا حسن ولله الامر اذ المعنى رايته
 زيدا امر رايته امر او من ثم اى لاهل انما يطلب الثبوت بعد العلم بثبوت
 احدهما في عند القسم كان جوابها اى جواب ام المنقطعة بالثبوت
 دون ثم اولا فقال في جواب رايته في الامور المعروفة وبقا الامور الغيبية
 احدها المنس ولا يقال نفس المعنى والمنقطعة اى الام المنقطعة كمال المرة
 اى الاضراب من الاول من ذلك في الثاني مثل النفا اى يدرى الغيبية
 لاهل ام مشاة اى الجديت كما انه ظهر لك فطية من جميع نقت في ذلك
 انما بلانها ان الغيبية التي تراء لاهل من جملة خبرية لان المقسم ما رايته

في الماضي ان كان خرجت خرجت وكلمة ان في قوله وان دخلت متقدمة ولو علمك
اي لو لم يكن وان دخلت في المستقبل ولو لم يكن في الماضي لكانت في الماضي
والماضي ان كان ان كان ولو الفعل لكانت في الماضي ولو لم يكن في الماضي لكانت في الماضي
في قوله وان كان ولو لم يكن في الماضي لكانت في الماضي ولو لم يكن في الماضي لكانت في الماضي
وان كان ولو لم يكن في الماضي لكانت في الماضي ولو لم يكن في الماضي لكانت في الماضي
اي لاجل انها تسمى في الفعل قبل لو انك بالفتح الجار ويجوز حال لانه فاعل
فعل محذوف وهو ثبت باعتبار لزوم الفعل بعد لو وان قبل قوله ومن لم يتعلق
بقوله قبل وقوله لانه فاعل وفيه متعلق به فيلزم المتعلقات من جنس واحد قبل قوله
لانه فاعل وليس على ترتيب قوله قبل على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم ذلك والظلمة بالفعل
اي بصيغة الفعل مطلق على قوله لو انك اي ومن لم قبل ذلك او قبل خبر لو انك والظلمة
بصيغة الفعل موضع مطلق ليكون لفظ الفعل في الخبر كالعوضي اي في الخبر
عن الفعل المقتضى المحذوف فلو انك هو ثبت لا يضره ان السمع العلم ان ابواب
في الخبر بعد الموصوفين مترتب على لزوم الفعل بعد لو فلا يلزم المتعلقان من جنس واحد وانما
اكرم بما علمه لو انما صدقت موصوفين ولو ان الفاعل مقبول بصيغة الاسم فمحل تقدير
ولو ان الفاعل مقبول فاجز حابره ومقبول بصفة الخبر لا تضره او ورد على قول البعض
فقط لانه يكون حينئذ من باب صيغة التعريف في لغة الجمهور ووصف التعريف في
بالفعل حته واجيب بان الكلام انوار وحده التعريف الموصوفين بمرتبهم فانه في قوله
لا يكون صيغة ولا مفعولا وان خالف الجمهور ولو لكل باب في فاذا اكان الخبر
جاء اذ اجاز وقوع الاسم في الخبر بعد ان يتقدم الفعل نحو ان زيد رجع قال
تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اكلها واذا تقدم القسم اول الكلام
على الشرط متعلق بقوله اول طرف تقدم فان قبل شرط ترك في الظروف

يكنه

يكون زمانا او مكانا بهما واول القسم كذلك فكيف يقع ترك قبل في ظرف تقدم
تبيين معنى المدخول اي وان تقدم القسم على الشرط اذ اول الكلام لزوم القسم
الغير عائد الى الشرط اذ اول القسم اي لازم ذلك الشرط اما في لازم ذلك القسم ان
الشرط الواقع بين ما قبله لفظ او معنى بدو لم على المصاح وهو انما يلزم الماهي لان
لان حرف الشرط لفظ او معنى بدو لم على المصاح وهو انما يلزم الماهي لان
لما ليس خبرا لفظا فيترافف في عدم على حرف وكان الجواب للقسم لفظا
والشرط معنى فوجهما السابق مع كثرة الاستعمال نحو والله ان ايتني او
لما تاتي الا كم تاتي فلو ان ايتني مثال الفاعل في قوله ان لم تاتي مثال
الماضي المعنوي وان توسط القسم بتقديم الشرط او غيره اي غير الشرط
جاز ان يعتبر وان يلغى والغير في قوله غير يلغى نحو ان يكون عابدا الى
اي جاز اعتبار الشرط والعاقبة وان يكون عابدا الى القسم اي جاز اعتبار الفاعل والعاقبة اي
جاز ان يحمل الجواب جوابا للقسم لفظا ولزم حرف الشرط اما في ويصير الشرط على وجاز
ان يحمل الجواب جوابا للشرط ولم يلزم حرف الشرط اما في ويصير القسم على وجاز
والله ان ايتني انك بالجرم باعتبار الشرط او ان ايتني والله انك بالجرم
القسم والعاقبة الشرط وتقدم القسم كالمقطع اي كلفظ القسم اي القسم
مثل القسم كلفظه اعتبارا والتاثير كما ترى مثل قوله ان ايتني جازي الا يخرجون معهم
اي والله ان ايتني اخرجوا الا يخرجون فلو لا تقدير القسم قبل الشرط لوجب الخرم في الجواب
في قوله ان ايتني اخرجوا اي الامام الموصوفين للقسم وهي الامم فاعل الشرط بعد تقدم القسم
لفظا او تقديره التوذن ان الجواب له للشرط وقوله وان اعظمهم منكم
لمشركين اي والله ان اعظمهم منكم مشركون فلو لا تقدير القسم قبل الشرط لوجب
العاقبة الجواب لانه جملة اسمية زاما لللفظ في اي انما يلزم الماهي لان



(4)